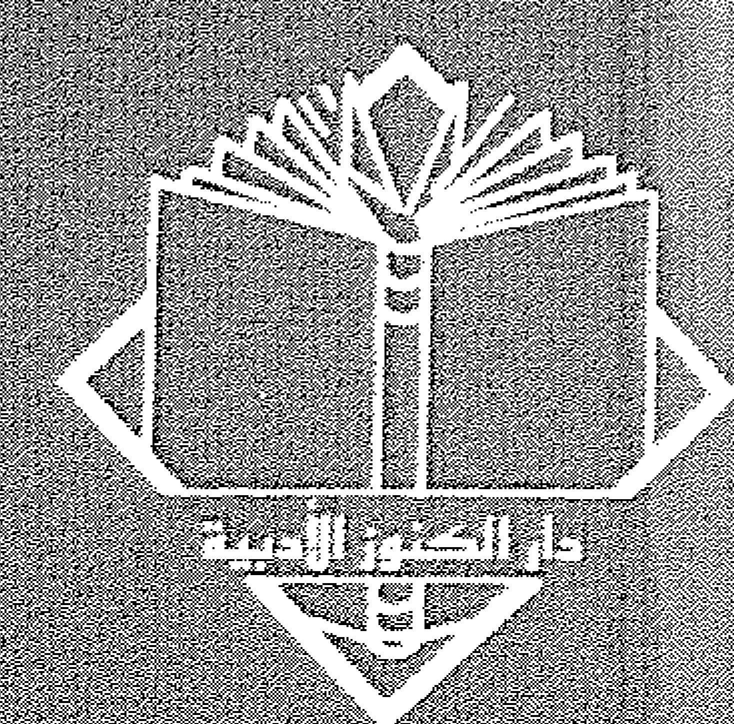
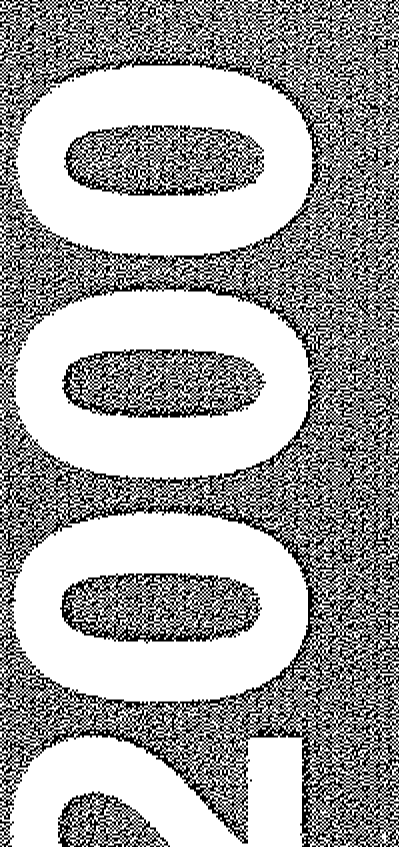


سعاد خيري

العولمة

وحدة وصراع النقيضين
عولمة الرأسمال
والعولمة الانسانية





العــولمـــة

وحدة وصراع النقيضين
عولمة الرأسمال والعولمة الانسانية

د. سعاد خيري

العولمة

وحدة وصراع النقيضين
عولمة الرأسمال والعولمة الانسانية



العولمة: وحدة وصراع النقيضين/ عولمة الرأسمال والعولمة الانسانية

د. سعاد خيري

الطبعة الاولى 2000

دار الكنوز الادبية
ص . ب/ 7226 - 11
هاتف / فاكس 739696
بيروت - لبنان

الاهداء

الى الشعب العراقي والبشرية عموماً، وهي
تستقبل القرن الحادي والعشرين والالفية
الثالثة. لتتعزز ثقتها بقدرتها على تحقيق
احلامها في بناء المجتمع الانساني
الحقيقي المتحرر من جميع
اشكال الاستغلال
والاضطهاد

د.سعاد خيري

المقدمة

ادى انهيار التجارب الاشتراكية الاولى الى فقدان الثقة بالماركسية لدى الكثير من الشيوعيين، بل وتخلت بعض الاحزاب الشيوعية عن هويتها الفكرية، والى البلبلة الفكرية السائدة في العالم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وضعفت المناعة ضد الايديولوجيا الرأسمالية المجهزة بكل منجزات الثورة العلمية التكنولوجية الجبارة وثورة المعلومات والاتصالات. فاغرقت العالم في بحر تنظيراتها وفلسفاتها المضللة ولاسيما عن انتصار الرأسمالية الحاسم ونهاية التاريخ، والمدعومة بفيض مفاهيمها عن اللبرالية والتعددية وحرية السوق وحقوق الانسان وبرامجها لاعادة هيكلة الاقتصاد في البلدان الفقيرة. وفي الوقت الذي اصبحت الرأسمالية في مرحلتها الجديدة، مرحلة عولمة الرأسمال، لاتهدد الطبقة العاملة فقط، بل البشرية عموما بخطر الفناء، واصبحت الماركسية لذلك، ليس اداة الطبقة العاملة من اجل تحررها من الاستغلال والاستعباد فقط وانما اداة البشرية عموما للتحرر من خطر الفناء.

ونتج عن هذه البلبلة الفكرية سيل من الاجتهادات الوحيدة الجانب وفيض من النظريات الاقتصادية والفلسفية والمتاهات الفكرية، وصدرت مئات الكتب والبحوث كرس معظمها لموضوع "العولمة".

وبعد دراسة العديد من الكتب الاقتصادية، لاقتصاديين امريكان وانكليز وكنديين وعرب، ومئات البحوث المنشورة في صحف ومجلات عربية وانكليزية وبالاستفادة من احصائياتها وبالاستعانة بالنهج المادي الديالكتيكي وبالنظرية الماركسية في تطورها تمكنت من وضع هذا الكتاب. وكان البحث الذي نشرته لي مجلة "الثقافة الجديدة" في عام 1996، في العدد269، تحت عنوان "هل الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" المحاولة الاولى في طرقي لهذا الموضوع.

اتمنى ان يحظى الكتاب بمناقشة علمية ونقد واسع يسهم في تطوير الاقتصاد السياسي المعاصر، الذي يشكل القاعدة المادية لتطور كفاح البشرية من اجل تحررها من علاقات الانتاج الرأسمالية وبناء المجتمع الانساني الحقيقي، الخالي من الطبقات والاستغلال الطبقي مدشنة عصرا جديدا، عصر الاخوة الحقيقية بين البشر، عصر عولمة الحرية والرفاه والتقدم المستمر.

سعاد خيري

1999/11/7

الفصل الاول

العولمة في عصرنا اتحاد اضداد

يعيش العالم اليوم مرحلة جديدة ومتميزة، من مراحل تطوره الاقتصادي- الاجتماعي والسياسي والثقافي. ترافقها نجاحات عظيمة واخفاقات هائلة ومشكلات مستعصية تعبر عن التناقضات الحادة التي تتسم بها الرأسمالية في هذه المرحلة. فمن ناحية حققت البشرية مكاسب جبارة في التقدم العلمي التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات وهي تؤسس لعولمة انسانية متطورة، تمكن من عولمة التمتع بكل الانجازات الحضارية للبشرية، وعولمة الرأسمال التي ترمي الى استغلال كل تلك الانجازات لمصلحتها وزيادة ارباحها وحرمان البشرية منها، من خلال هيمنة الرأسمال على العالم واقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة وتزايد نشاط الشركات متعددة الجنسية التي تبتلع حصة هائلة من دخل البلدان الفقيرة، وتكتلات عسكرية جبارة مجهزة بترسانة عسكرية متطورة تستطيع افناء العالم عدة مرات، وسيطرة شاملة على صناعة الاعلام ووسائله، وعلى الجريمة المنظمة وتجارة السلاح والمخدرات، والايغال في استغلال شغيلة اليد والفكر مما ادى الى بطالة شاملة وتزايد حالات الفقر المدقع وانتشار الامراض وتكاثر الحروب الاقليمية والمحلية وتفكك العلاقات بين الدول. واصبحت الكوارث والمآسي التي تسببها عولمة الرأسمال عالمية شاملة، والانتصارات التي تحققها العولمة الانسانية على قلتها عالمية ايضا. فالعولمة كأي ظاهرة اجتماعية اقتصادية متناقضة وفي الحقيقة اتحاد اضداد متصارعة لكل منها قواه وامكانياته وعلى مدى تفوق أي من الضدين يتوقف مصيرها بل ومصير البشرية.

ولا يمكن فهم عولمة الرأسمال بدون الرجوع الى كتاب ماركس "الرأسمال" لدراسة كنه الرأسمالية ومراحلها ومن ثم دراسة كتاب لينين "الاستعمار اعلى مراحل الرأسمالية" وادراك المنهج التطوري لمراحل الرأسمالية وبلوغها مرحلة عولمة الرأسمال.

فالرأسمالية كما اكد ماركس تحتفظ بجميع مراحلها وتسخرها لخدمة مرحلتها المتقدمة وتحتفظ بكل تناقضاتها وتعمقها اكثر فاكثر وتضيف في كل مرحلة تناقضات جديدة وتعزز القاعدة الاجتماعية المناهضة للرأسمالية، فهي كما قال ماركس "تحفر قبرها بيديها".فاذا كان التناقض الرئيس بين العمل والرأسمال في مرحلتها الاولى، مرحلة المنافسة الحرة يشمل عمال العالم فقد شمل التناقض الرئيس في مرحلة الامبريالية عمال العالم وشعوب المستعمرات، فطور لينين شعار ماركس "يا عمال العالم اتحدوا" الى "يا عمال العالم وشعوب المستعمرات اتحدوا" وفي هذه المرحلة من الرأسمالية حيث هيمنة الرأسمال المالي العالمي ورأس رمحه الامبريالية الامريكية واداته العسكرية حلف الاطلسي التي اخذت تهدد البشرية بالفناء او الخضوع لعولمتها التي لا تعترف لا بالحدود الدولية التي تشكلت عبر التاريخ ولا بالقواعد والقوانين الدولية التي شرعتها البشرية من خلال تجاربها ومعاناتها فلا ديموقراطية ولا حقوق انسان ولا سيادة دول او حرمة شعوب ولا محرمات او مقدسات ولا قواعد للحروب ولا ضمانات للسلام، فتحت شعارات الديموقراطية تحجر حرية الشعوب وتخضع لهيمنة الرأسمال وتحت شعارات حماية حقوق الانسان تباد شعوب بالقتل بالاسلحة الذكية والاسلحة النووية التاكتيكية وبالحصار الاقتصادي، وتحت شعار حماية الامن والسلام تشن الحروب الحديثة التي يمارسها طيارون او خبراء عسكريون وهم يبيدون البشر ومنجزاتهم بلمح البصر من خلال اجهزة كومبيوتر كالتي يستعملها الاطفال في لعبهم عن بعد، إما محلقين في اعالي الجو او على

بعد مئات الاميال. والامثلة عديدة ونعيشها يوميا في العراق وفي يوغسلافيا وغدا في بلدان اخرى.

ان عولمة الرأسمال من الناحية السياسية هي عولمة دكتاتورية الرأسمال، المعادية للديموقراطية بكل جوانبها: السياسية والاجتماعية والاقتصادية على النطاق العالمي وعولمة الحروب والارهاب والجريمة، عولمة الجوع والافقار، عولمة البطالة والجهل والمرض. ولذلك اصبح التناقض بين الرأسمال والبشرية عموما هو التناقض الرئيس واصبح الشعار المنقذ من المصير المحتوم للبشرية في ظل "عولمة الرأسمال": "ايتها البشرية تحدي" وذلك بالنضال من اجل "عولمة الكفاح والتضامن" ضد العلاقات الرأسمالية من اجل انقاذ البشرية من الحروب والدمار، من الاستغلال والظلم والاضطهاد من التمييز العنصري والجنسي والديني والاثني، من الارهاب والجريمة المنظمة من البطالة والجوع والمرض، ومن غيرها من افرازات الرأسمالية المشوهة لطبيعة البشر.

فالعولمة ظاهرة موضوعية فرضتها التطورات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية لعموم البشرية وككل ظاهرة اجتماعية واقتصادية في ظل المجتمعات الطبقية متناقضة، أي اتحاد وصراع نقيضين يمكن لاحدهما ابادة البشرية و الآخر تحريرها وانعتاقها الى الابد. فالحديث عن العولمة يجب أن يميز بين جانبيها: العولمة الانسانية وعولمة الرأسمال المتناقضتين والمتناحرتين. فالخلط بينهما لا يخدم سوى اعداء البشرية ولذلك تروج وسائل الاعلام الجبارة لمصطلح العولمة المجرد لتضليل البشرية واسدال الستار على الافق المشرق للبشرية بدون الرأسمالية. واضعاف ثقة البشرية بقدرتها على التحرر من علاقات الانتاج الرأسمالية .

لقد شجعت الرأسمالية البشرية على تطوير وسائل الانتاج من خلال ركضها وراء الارباح، واستطاعت البشرية بمجهودها العلمي ان تنجز

الثورة الصناعية التي رفعت انتاجية العمل وحررت الشغيلة من كثير من الاعمال الشاقة، ومن ثم حققت البشرية الثورة العلمية التكنولوجية التي رفعت انتاجية العمل الى درجة يمكنها تحقيق التحرر الكامل من الحاجة لعموم البشر وتجعل العمل متعة وابداعاً لولا هيمنة الرأسمال على قوى الانتاج. وأصبح مستوى تطور قوى الانتاج أوسع بكثير من امكانية حصرها في علاقات الانتاج الرأسمالية. كما مكنت ثورة وسائل الاتصالات والمعلومات البشرية من التواصل وحرية ابداء الرأي رغم كل وسائل دكتاتورية رأس المال لحجرها وهكذا لم يعد للرأسمالية اية امكانية في تطور البشرية وانما على العكس اصبحت عائقاً مدمراً لقدراتها ومهدداً بفنائها.. ولكن البشرية لم تستطع حسم الصراع الى جانب عولمتها حتى الآن وذلك لعدم تناسب تطورها العلمي والتكنولوجي مع تطورها الثقافي والاجتماعي والاخلاقي . فذلك يحتاج الى وقت اطول وكفاح امضى بسبب هيمنة الرأسمال على وسائل الاعلام وصناعة الفكر والسايكولوجيا فضلاً عن الهيمنة على وسائل التربية والتعليم. ولم تصمد في هذا الكفاح التجارب الاولى للاشتراكية في الكفاح فانهارت نتيجة لأسباب عدة اهمها ضعف الوعي الاجتماعي والفكري لعموم البشرية فلم يجر تطوير الماركسية لتلائم تطور العصر فضعفت وسائل واساليب كفاحها وترهلت. وستبقى البشرية تعاني حتى تستطيع رفع وعيها واساليب كفاحها الى المستوى الذي يمكنها من التحرر مرة والى الابد من جميع اشكال الاستغلال والاضطهاد والحروب، وفي مقدمة ذلك التحرر الفكري والسايكولوجي لتنطلق طاقاتها في كفاح جبار موحد ضد هيمنة الرأسمال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية. وتستطيع فرض عولمتها: عولمة الحرية والرفاه، عولمة السلام والتقدم المضطرد لعموم البشرية، عولمة التمتع بكل منجزات البشرية الحضارية .

فالعولمة وتعني، لغوياً، تعميماً او شمولاً عالمياً سواء للخير او للشر، وهي عملية تاريخية بدأت منذ تبلور وعي المجتمع البشري، وتطورت مع تطور قوى الانتاج. ومن خلال الصراع بين قوى التقدم وقوى الردة التي تطورت مع تطور قوى الانتاج وتخلت قوى تقدمية عن مواقعها لقوى جديدة واصبحت قوى رجعية . فالرأسمالية التي لعبت دوراً تقدمياً في تاريخ البشرية لانها شجعت البشرية على انجاز كل هذا التطور الحضاري من خلال ركضها وراء الارباح رغم كل المآسي التي صبتها على البشرية من خلال حروبها واستنزافها لطاقات وثروات البشر، اصبحت الآن قوى رجعية بل قوى تهدد البشرية بالفناء .

وظهرت العولمة الانسانية فكرياً من خلال الحلم بالعدالة الاجتماعية عبر المعتقدات الدينية وتصورها للجنة ، وظهرت الافكار الاشتراكية بدءا من افلاطون الى الاشتراكيين الطوباويين الفرنسيين، الى الاشتراكية العلمية التي وضع اسسها ماركس وانجلس ومحاولات تحقيقها منذ كومونة باريس وثورة اكتوبر والثورة الصينية والفيتنامية وفي دول اوربا الشرقية، والتي لم تنجح لحد الان لعدم توفر الشروط الذاتية والموضوعية لها فلم تكن القوى المنتجة بالقدرة الكافية لتوفير الرفاه العام ولا القوى الاجتماعية السياسية قادرة على تحقيق ذلك. اما الآن وقد حققت الثورة العلمية التكنولوجية العوامل الموضوعية لتحقيق حلم البشرية بالتحرر الكامل وعولمة الرفاه والحرية فلا تزال البشرية عاجزة عن تحقيق العامل الذاتي، وهو توفير القوى الواعية التي تستطيع توعية وتعبئة وتوحيد البشرية في كفاح جبار ضد عولمة الرأسمال وبناء المجتمع الانساني الحق الخالي من جميع اشكال الاستغلال والاضطهاد، عالم الحرية والرفاه، فالثورة العلمية التكنولوجية فرضت تطوراً نوعياً في الصراع الطبقي وعمقت محتواه الانساني ووسعت قاعدته الاجتماعية لتشمل الانسانية في مواجهة الرأسمال، ولذلك فرضت تطور الاممية البروليتارية الى العولمة

الانسانية، كما هيأت وسائل واساليب جديدة لتحقيق ذلك. وما على الواعين الا فهم هذا الواقع وتطوير الماركسية وفقا لمتطلباته والاستفادة من جميع الامكانيات التي توفرها الثورة العلمية التكنولوجية لتحقيق اهدافهم، أهداف الانسانية عموما...

فتحت مفهوم العولمة بدون تمييز تدرج جميع ايجابيات العولمة الانسانية التي طورتها البشرية والتي تحاول الرأسمالية عبثا حصر الاستفادة منها والتمتع بها باقل ما يمكن من البشر. فقد حرمت العلاقات الرأسمالية البشرية من التمتع بما حققته التكنولوجية في انتاجية العمل من امكانية تقصير يوم العمل، وبدل من ذلك عممت البطالة المدمرة لقوة البشرية وحيويتها وبدل تمتع البشرية بوفرة الانتاج ادت الى ان تعيش نصف البشرية تحت خط الفقر، وبدل انتشار العلم والمعرفة ادت الى اغراق البشرية بمتاهات الجهل والامية، وبدل استخدام المنجزات العلمية في مجال الطب لمكافحة الامراض اخذت تنتج الاسلحة البكتريولوجية لنشر الامراض وانتاج اسلحة الدمار الشامل مثل الاسلحة النووية الجبارة والتكتيكية التي نشرت مختلف امراض السرطان الفتاكة فضلاً عن استخدامها لأفظع اسلحة الدمار الشامل، الحصار الاقتصادي لابادة الشعوب التي لا ترضخ لهيمنتها، بل واستخدام هندسة الجينات لتشويه البشرية ومسخها، من خلال الاستنساخ...والخ من المنجزات التي ابدعها وسيبدعها العقل البشري.

ويهدف الرأسماليون من اطلاق مفهوم العولمة على عولمتهم الى اشغال علماء الاقتصاد والمفكرين في نقاش يشغل الرأي العام العالمي عن التمايز بين العولمتين الرأسمالية والانسانية بقضايا مثل هل العولمة هي مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية أم انها استمرار للرأسمالية،كما هي منذ نشأتها وحتى الآن؟. ويشترك بعدم التمييز بين جانبي العولمة المتناقضين كل من علماء الاقتصاد الرأسمالي والشيوعيين. واذا ما علمنا

سبب عدم التميز لدى الاولين فالشيوعيون بتخطيهم النهج الماركسي في تحليل الواقع تحليلا ديالكتيكيا لايرون العولمة وحدة وصراع الاضداد وان الثورة العلمية التكنولوجية التي مهدت لعولمة الرأسمال مهدت لتطور العولمة الانسانية أيضاً التي تشكل تطوراً نوعياً للاممية البروليتارية فرضه تطور الحياة وتعميم استغلال الرأسمالية وجميع وسائل واساليب اضطهادها للشغيلة على جميع البشرية واصبحت خطراً داهما ليس فقط على الطبقة العاملة بل على جميع البشرية والكرة الارضية كما يشترك الاثنان بعدم اعتبار عولمة الرأسمال مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية . فعلماء الاقتصاد الرأسمالي لا يريدون الاعتراف بوجود مراحل للرأسمالية الامر الذي يعني حتمية زوالها في حين انهم يرون في العولمة نهاية التاريخ ومراحله وبقاء الرأسمالية الى الابد. اما الشيوعيون فافضل من فيهم لايرى السمات الجديدة لعولمة الرأسمال التي تفرض اساليب ووسائل جديدة في الكفاح وتطوير النظرية الماركسية لتستوعب هذه السمات وتسلح البشرية بالاستراتيج والتاكتيك الملائمين لخلاصها مرة والى الابد، ويعتبرها بعضهم مرحلة من مراحل الامبريالية، التي بدورها مرحلة من مراحل الرأسمالية.!

وحتى بعض الاقتصاديين الذين يعتبرون عولمة الرأسمال مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية فانهم لا يعتبرونها خطراً يهدد البشرية بالفناء، بل ان الرأسمالية لا زالت تحمل جوانب ايجابية وتتمتع بحيوية وقدرة على حل مشاكلها ومشاكل البشرية، تمكنها من الاستمرار والتطور . ولذلك اسباب متعددة منها القصور الذاتي واعجاب بالعلاقات والحلم بامكان الاستمرار بالتمتع بالامتيازات التي تقدمها الرأسمالية لنخبة من العلماء والمفكرين الذين يخدمون مصالحها، او خيبة أمل وعدم ثقة بقدرة البشرية على الحياة بدون الرأسمالية والانتصار عليها.

فلو تابعنا ما انجزته الرأسمالية منـذ بلوغهـا هـذه المرحلـة في النصـف الثاني من القرن العشرين وحتى يومنا هذا لرأينا ان ما هدمته وافنته اكـثر مما بنته واحدثته، وابادت من البشر اكثر ممن قتل خـلال جميع الحـروب التي خاضتها عبر تاريخها، واعطبت من البشر اكثر ممن شفتهم. وانتجت من اسلحة الدمار الشامل اكثر ممـا انتجتـه مـن وسـائل الانتـاج ومما لـه القدرة على فناء البشرية والكرة الارضية عدة مرات وطـورت العلـوم في المجالات الهدامة اكثر مما طورته في مجال خدمة البشر واضـرت بالبيئـة الى حدود خطيرة تهدد حياة البشر والحيوان والنبات أيضاً .

فاين حيوية الرأسمالية ؟!! واين ايجابياتها؟!!

وهناك من لا يرى القطب الانساني من العولمة ويصب جـام غضبـه على العولمة وعلى التكنولوجيا تماما كمـا فعلـت الطبقـة العاملـة في فجـر الثورة الصناعية حين لجأ العمال الى تحطيم الآلات لضعف وعيهم وعـدم ادراكهم بان الآلات انما تخدم مصالحهم في المدى البعيد لانها تخفف مـن اعباء عملهم وتقصر يوم العمل وترفع مستواهم الثقافي والاجتماعي وان سبب تعميق استغلالهم ورمي بعضهم في احضـان البطالـة واسـتخدامهم وسيلة للضغط على اجور الاخريـن، انمـا هـي العلاقـات الرأسماليـة، الـتي يجب توجيه النضال ضدها . ولم يسـتمر ذلـك طويـلا فجـاءت النظريـة الماركسية التي سلحت الطبقة العاملـة بـالوعي الطبقـي والانسـاني، فـالى جانب النضال من اجل مصالح الطبقة العاملـة وضعـت الرسـالة التاريخيـة للطبقـة العاملـة وهـي "تحرير البشـرية" مـن جميـع اشـكال الاسـتغلال والاضطهاد والى جانب النضال الوطني النضـال الاممـي وعلـى الانسـانية تطوير الماركسية وفقـا لمـا تفرضـه عالميـة الرأسمـال الـتي اصبحـت تهـدد البشرية عموماً دون تفريق بين شغيلة يـد، او فكـر بـين شـغيل وعـاطل، بين امم فقيرة وامم غنية، فالفناء يهدد الجميع ولابد من تطويـر النظريـة التي توحـد البشـرية عمومـاً، توحـد كفاحهـا وتوحـد تضامنهـا.توحـد

مصالحها واهدافها النظرية العلمية الديالكتيكية وليس نظرية عدمية تتخلى عن كل ما انجزته البشرية من تقدم نظري بل تعمل على تطويره، إذ لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية تستطيع ان تواجه جميع متطلبات العصر واستخدام امكانياته الهائلة لتمكين البشرية من تحقيق حلمها، وانتقالها من مرحلة البشرية بذاتها الى البشرية لذاتها من مرحلة الكفاح بين طبقاتها الاجتماعية الى الكفاح من اجل الاسعد والارفه والاجمل والابدع والافضل والارقى لعموم البشرية.

الفصل الثاني

عولمة الرأسمال

أخطر مراحل الرأسمالية على البشرية

قدمت البشرية في بحثها عن فهم جوهر العلاقات الاجتماعية والمحرك الاساس لتاريخ البشرية وآفاق تطورها عباقرة تجاوز الكثير منهم حواجز الزمان والمكان في فهم جوهر هذه العلاقات واستشراف آفاق تطورها. وتميز ماركس بنهجه المادي الديالكتيكي ليس فقط في تحليل جوهر هذه العلاقات واستشراف آفاق تطورها، بل وتحديد المحرك الرئيس للتاريخ وأقام صرحاً نظرياً غنياً ليس فقط لفهم الواقع، بل وسبل تغييره، ليس فقط لفهم العلاقات الاجتماعية وآفاق تطورها، بل وسبل تحقيق تلك الآفاق.

اختبر ماركس ما توصل اليه من قوانين تطور المجتمع البشري على جميع مراحل تطوره ليستنتج حتمية زوال علاقات الانتاج الرأسمالية والانتقال الى الشيوعية، مستندا في ذلك على ديناميكية تطور قوى الانتاج التي تحتم تطور علاقات الانتاج باعتبارها الاساس المادي للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لكل مجتمع.

يتميز مؤلف ماركس العبقري "الرأسمال" بنهجه المادي الديالكتيكي في دراسة الاقتصاد السياسي للنظام الرأسمالي، في مرحلة المنافسة الحرة، واستفاد كثيراً من ومضات الافكار العبقرية لمن سبقه من علماء الاقتصاد في هذا المجال مثل ريكاردو وآدم سمث وغيرهم. وانطلق ماركس في دراسته لجوهر النظام الرأسمالي من الوحدة الاساسية في بنائه، وهي البضاعة التي تجمع كل تناقضاته الاساسية. واستخلص التناقض الرئيس للرأسمالية، على أنه التناقض بين العمل ورأس المال. وجوهر الاستغلال

الرأسمالي، هو الاستحواذ على فائض القيمة. والقانون الاساسي للرأسمالية، هو المنافسة والركض وراء الربح ، الذي يعطي الرأسمالية الى جانب قوانينها الاخرى، ديناميكية تطوير القوى المنتجة التي بدورها تحتم تجاوز علاقات الانتاج الرأسمالية وانتقال البشرية الى الشيوعية.

ان من جملة ما يكسب كتاب "الرأسمال" حيوية في فهم ما يشهده عصرنا من تطورات وتعقيدات هو حقيقة ما توصل اليه ماركس من أن الرأسمالية، في جميع مراحل تطورها، لا تلغي مراحلها السابقة، فجاء في عدة مواقع من كتاباته: "لاتوجد رأسمالية نقية" فالى جانب المرحلة السائدة من تطورها توجد بقايا المراحل السابقة. ففي مرحلة الانتاج البضاعي البسيط كانت تحتفظ بعلاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية وتسخرها لمصلحتها. وفي مرحلة المنافسة الحرة كانت تحتفظ بعلاقات الانتاج البضاعي البسيط والموسع فضلاً عن علاقات انتاج ما قبل الرأسمالية. وهكذا فان الرأسمالية في مرحلة الاحتكار، الامبريالية لم تلغ الانتاج البضاعي البسيط والموسع ولا المنافسة الحرة، بل أخضعتها لقوانين ومصالح الاحتكارات. وفي المرحلة المعاصرة من الرأسمالية، مرحلة عولمة الرأسمال، فهي تحتفظ بجميع مراحلها السابقة وبجميع قوانينها وتناقضاتها الاساسية ولا سيما مرحلة الامبريالية وتسخرها جميعا لمرحلتها الجديدة..

وإذ توسع ماركس في دراسة المراحل الاولى من الرأسمالية، التي سبقت وعاصرت حياته، فقد تولى لينين دراسة مرحلة الرأسمالية الاحتكارية، ونشوء الامبريالية التي اقتسمت العالم بين الدول الرأسمالية المتطورة. واكتشف لينين قوانينها الاساسية ولاسيما قانون التطور غير المتناظر للمراكز الرأسمالية الذي يحتم اعادة اقتسام العالم بين المراكز الرأسمالية عن طريق الحروب. فجاء كتابه "الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" مكملا لكتاب ماركس "الرأسمال"وتطويراً للاقتصاد السياسي

الماركسي للرأسمالية، فقد اوضح لينين السمات المميزة للامبريالية كمرحلة أعلى من مراحل الرأسمالية في زمانه. فهي لم تعمق فقط جميع التناقضات الاساسية للرأسمالية ، وفي مقدمتها التناقض بين العمل والرأسمال، وبين المركز والاطراف، بل وعمقت الصراع الطبقي ووسعت قاعدته الاجتماعية. ولذا ربطت بين نضال الطبقة العاملة ونضال الشعوب المضطهدة من اجل التحرر أيضاً. واستخلص حتمية الثورة الاشتراكية، وامكانية انتصارها في بلد واحد. وصاغ مقولته "الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية وعشية الثورة الاشتراكية". و لم يقتصر نشاط لينين على صياغة النظريات، بل عمل على تطبيقها وتطويرها من خلال الممارسة الحية. فقاد أول ثورة اشتراكية، وبدأ بوضع وتطبيق الأسس العلمية للاقتصاد السياسي للاشتراكية وفقا للأسس التي حددها ماركس وهي: الانتاجية الاعلى، الثقافة الاوسع، الديموقراطية الاشمل..

وبرهن البناء الاشتراكي، في أول تجاربه، على ان الامبريالية حقاً عشية الثورة الاشتراكية، وكان يمكن ان تكون أعلى مراحل الرأسمالية لو نجحت تلك التجارب الاشتراكية في تحقيق ما شخصه ماركس اساساً لقيام البناء الاشتراكي: الانتاجية الاعلى والثقافة الاوسع والديموقراطية الاشمل، على نطاق قطر واحد اومجموعة اقطار، واستطاعت ان تجذب بقوة المثل والدعم بقية بلدان العالم و لم يكن ذلك مستحيلاً.

ان فشل التجارب الاشتراكية الاولى وانهيار المنظومة الاشتراكية فضلاً عن انطلاق الثورة العلمية التكنولوجية ، مهد السبيل لدخول الرأسمالية في مرحلة جديدة من تطورها، مرحلة "عولمة الرأسمال".

ان انتقال الرأسمالية من مرحلة الى اخرى ليس بمجرد انتصار للعلاقات الرأسمالية ودليلاً على حيويتها وقدرتها على التكييف والتغلب على أزماتها، بل وتعميقاً لتناقضاتها وتوسيعاً للقاعدة الاجتماعية للقوى

المناهضة لها وشمول مخاطرها وتقريب نهايتها. فكما قالت المفكرة إلين فايكنس محررة مجلة **Monthly Revew** الكندية في مؤتمر المفكرين الاشتراكيين لعام 1997"ان اندفاع الرأسمالية نحو التعولم، ليس محض تعبير عن القوة، انه مرض ، ورم سرطاني يمزق النسيج الاجتماعي مثلما يدمر الطبيعة، انها سيرورة متناقضة وهذا ما قاله ماركس. ذلك ان الرأسمالية لن تكون ناجحة ومزدهرة في جميع انحاء العالم، يمكنها فقط ان تعمم تناقضاتها وتعمقها وتعمق الهوة بين الاغنياء والفقراء، المستغلين والمستغَلين، ان نجاحاتها هي اخفاقاتها أيضاً."

ان كل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية لاتأتي اعتباطاً ولا برغبة وتصميم وانما تفرضها الازمات الاقتصادية التي هي إحدى السمات الاساسية للرأسمالية والناجمة عن تنامي وتعمق تناقضاتها. فبعد الاهدار العالمي للثروات البشرية نتيجة الحرب العالمية الثانية اطلقت الرأسمالية العنان للتقدم التكنولوجي المكثف في زمن الحرب المكرس لتطوير الاسلحة، لاستخدامه في مجالات الانتاج، فحدث الانتعاش الجبار بقيادة الولايات المتحدة التي بقيت بعيدة عن تأثيرات الحرب المدمرة. وانطلقت القوانين الرأسمالية تفعل مفعولها ولاسيما قانون التطور غير المتناظر، وبعد عقدين من الزمن بدأت مواقع الرأسمالية الامريكية بالاهتزاز نتيجة المنافسة الحادة لها من قبل المانيا واليابان في مطلع السبعينات، وبلغت مرحلة الركود، وانخفضت الارباح، مما ادى الى انهيار اتفاقية بريتون وودز، التي ثبتت عام 1944 الدولار باعتباره عملة عالمية وتثبيت قيمته بالنسبة للذهب عام 1971، وللتخفيف من حدة المنافسة بين الشركات الكبرى لهذه الدول ظهرت أشكال جديدة من المنشأة الرأسمالية وهي الشركات متعددة الجنسيات، ولكنها في البداية نمت في ظل عالم قائم على الممارسات ذات الطابع الوطني في مجال السياسات الضريبية والحماية الكمركية وادارات نقدية مستقلة تعمل في اطار نظام ثبات

سعر الصرف والاعتماد على الذهب. الا ان هذه العوامل اخذت تدريجياً تفقد فعالياتها نتيجة تطور نظم الانتاج نفسها. وكانت نقطة التحول الحدية هي الغاء اتفاقية بريتون وودز عام 1971 الذي تلاه اقامة نظام تعويم الصرف، واقامة نظام التجارة الحرة وتطوره الى اتفاقية الغات. ولعب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دورهما في توطيد عولمة الرأسمال.

ان لكل مرحلة من مراحل الرأسمالية سماتها الخاصة على الرغم من احتفاظها بجميع قوانين وتناقضات الرأسمالية الاساسية والا لما سميت بالمرحلة. ويفرض هذه السمات الجديدة تطور قوى الانتاج وما تتطلبه من تطوير في علاقات الانتاج ضمن علاقات الانتاج الرأسمالية . ففي مرحلة المنافسة الحرة التي فرضتها الصناعة الآلية والركض وراء الارباح فرضت الى جانب ذلك تقليص يوم العمل ونشوء الحركة العمالية وتطور نظريتها، أما مرحلة الاحتكار والامبريالية التي فرضتها الثورة الصناعية ومن أهم سماتها استخدام الحروب وسيلة لاقتسام العالم وإعادة اقتسامه، وتعميق التفاوت بين المراكز والاطراف فقد فرضت الثورات الاجتماعية بما في ذلك الثورات الاشتراكية، وتجارب بناء المجتمع الاشتراكي. اما المرحلة الجديدة، مرحلة عولمة الرأسمال، فلها سماتها الخاصة كمرحلة من مراحل الرأسمالية تفرض تطورات نوعية في العلاقات الاجتماعية لعموم البشر.وهذا ما ستتناوله الفصول الآتية.

الفصل الثالث

السمات الاقتصادية لعولمة الرأسمال

- 1 -

تعميق التناقض بين العمل والرأسمال
والغاء الفرق بين استغلال العمل اليدوي والفكري

يكمن جوهر علاقات الانتاج الرأسمالية في استغلال القيمة الزائدة التي تنتجها قوة العمل البشري بعد ان حولتها هذه العلاقات الى بضاعة تباع وتشترى في سوق العمل . وتخضع قوة العمل كأي بضاعة الى قوانين السوق لتحديد سعرها كالعرض والطلب، وتتمتع بسمات مميزة وأهمها أنها البضاعة الوحيدة التي تنتج اكثر من قيمتها لدى استعمالها. والفرق بين قيمتها التي تتحدد بقيمة وسائل اعادة انتاجها "الاجور" وقيمة ما تنتجه طول فترة العمل هو ما اطلق عليه ماركس اسم "القيمة الزائدة" التي يستحوذ الرأسماليون عليها وتشكل مصدر ارباحهم وتراكم الرأسمال لديهم جميعا. ولذلك فهم يعملون على تطوير وسائل واساليب ابتزازها وزيادتها بشكل مطلق عن طريق تخفيض الاجور او بشكل نسبي عن طريق تطوير انتاجية العمل بواسطة تطوير وسائل الانتاج ولذلك يشكل التناقض بين العمل والرأسمال التناقض الرئيس في النظام الرأسمالي والصراع بين العمل والرأسمال جوهر العلاقات الرأسمالية. وتطورت من خلاله البنى الفوقية من اجهزة الدولة والقوانين والايديولوجيا الرأسمالية لضبطه، والى تطور وعي وتنظيم الطبقة العاملة لمقاومة كل ذلك. فكانت النقابات العمالية أول اشكال التنظيم،

والمدرسة الاولى للكفاح الاقتصادي وتطوير الوعي الطبقي والامر الـذي ادى الى تبلور النظرية الماركسية وظهور التنظيم السياسي للطبقة العاملـة الذي يربط بين النضال الاقتصادي والنضال الفكـري والسياسـي وربـط الاهداف الآنية بالاهداف النهائية، وهي القضـاء على علاقـات الانتـاج الرأسمالي، السبيل الوحيد لتحرير الطبقة العاملة والبشـرية مـن الاسـتغلال الطبقي والاضطهاد. ومع كل تطور للرأسمالية من مرحلة الى اخرى كان يجري معها تعمق التنـاقض بـين العمـل والرأسمـال وتتطـور معـه اسـاليب ووسـائل الصـراع بينهمـا، وحققـت الطبقـة العاملـة مـن خــلال ذلــك مكاسب عديدة تضمنتها مواثيق ومنظمات دولية لتحديد ساعات العمل وتحديد الحد الادنى للاجور وحقوق الضمان الاجتماعي والتقاعد وحق التنظيم النقابي و.. الخ. ولكن في هذه المرحلة، مرحلة عولمة الرأسمال بلغ التناقض بين العمل والرأسمال حداً يهدد بفناء الطبقـة العاملـة مـن خـلال الاسـتخدام الفـظ لمنجـزات الثـورة العلميـة التكنولوجيــة الــتي تفــرض بانتاجيتها العالية تقليص يوم العمل مع زيادة الاجور لما تحققه مـن اربـاح هائلة وتكثيف في العمل، وبدلاً من ذلك فرضت الرأسمالية طرد الملايين من العمال عن العمل وتعميم البطالة والفقر من جهة والضغط بهم علـى اجور العمال العاملين ومصادرة الكثير من حقوقهم بما في ذلـك حقهـم بالتنظيم النقابي وفـرض اسـاليب جديـدة للعمـل تتيحهـا الثـورة العلميـة التكنولوجية لتعميق استغلال العمال من جهـة وتقليـل تكـاليف الانتـاج وبالتالي زيادة الارباح.

وهكذا فقد احدثت عولمة الرأسمال تطورات نوعية في حياة العمـال في المراكز والاطراف، وهي تغيرات سلبية بصورة عامة بخلاف ما يدعيـه ايديولوجيو الرأسمالية المعاصرة وتروجه وسائل الاعلام حـول التحديـات والفرص التي تتيحها عولمة الرأسمال. فنتيجة للتقسيم الدولي الجديد للعمل منـذ السـبعينات لم تعـد بلـدان الاطـراف مجـرد مصـدر للمـواد الاوليــة

ومستورد للبضائع المصنعة من المراكز، على الرغم من بقائها سوقاً لقوة العمل الرخيصة. فقد ادت التطورات التكنولوجية الى جعل الاتصالات والنقل أسهل وأرخص وأتاحت إمكانية تجزئة عمليات الانتاج وتوزيعها في شتى بلدان العالم. و لم يقتصر ذلك على نقل العمليات الكثيفة العمالة الى بلدان الاطراف، بل ادى الى نقل مفاصل انتاج تنطوي على تكنولوجية ومهارات عالية سعياً وراء الربح الاعلى نظراً لتدني تكاليف العمل في الاطراف.. فالسعي وراء الارباح هو الذي يتحكم في ادخال التكنولوجيا الجديدة واعتبار العمال من عوامل الانتاج وقياس ادائهم بالكفاءة والكلفة. ولمواجهة المنافسة المحتدمة بين عمالقة الرأسمال التي رافقت الركود الاقتصادي طرح اقتصاديو الرأسمالية في سعيهم لاستعادة النمو ما يسمى اعادة هيكلة العمالة من اجل تخفيض تكاليف الانتاج وسلب العمال مكتسباتهم وتعميق استغلالهم من خلال ما يسمى "المرونة" في سوق العمل.

كان المفروض ان يؤدي استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الكومبيوتر والروبوت الى تحرير العمال من العمل الرتيب ومخاطره فضلاً عن تقليل ساعات العمل بالنظر لانتاجيته العالية واقتحامه درجات الحرارة العالية وغير ذلك من ظروف العمل غير الملائمة للانسان. ولكن في ظل العلاقات الرأسمالية ادت الى اسلوب في الاستغلال يصفه باركر وسولتر الى "ادارة العمل عن طريق الاجهاد". (عن كتاب سمير امين امبراطورية الفوضى)

ومهدت التكنولوجيا الحديثة والركض وراء الربح الى الاندفاع نحو تشغيل النساء بشكل واسع ولاسيما في مجال الخدمات وإداء الاعمال واطئة الاجور وفي واقعها امتداد للعمل البيتي حيث سجل عام 1991 تمركز 71٪ من المشتغلات مقابل 30٪ من الرجال العاملين فقط في خمس فئات مهنية هي: التعليم، والتمريض، والاعمال الكتابية،

والمبيعات، والخدمة المنزلية. فقد ارتفعت نسبة النساء في العمالة المنظمة من 24٪ عام 1951 الى 40٪ عام 1970 والى 60٪ عام 1991. غير ان هذا النمو في عمالتهن لم يؤد الى تحررهن حتى من الاعمال المنزلية ولا تزال النسوة حتى في أرقى الدول الرأسمالية واكثرها اهتماماً بشؤون المرأة لايزيد دخل المرأة على 70٪ من دخل الرجل لقاء نفس العمل.

كما جعلت التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال والمعلومات امكانية العمل في البيت ليس في مجالات العمل البيتي الكلاسيكي "العمل بالقطعة" مثل صناعة الملابس وغيرها بل وتصنيع الاجزاء الصغيرة الدقيقة للالكترونيات فضلاً عن إدارة الاعمال المكتبية مما يوفر على الرأسماليين الكثير من تكاليف العمل والتهرب من دفع الضرائب وغير ذلك، فضلاً عن زيادة وتيرة استغلال الشغيلة.

ومكنت الانتاجية العالية للتكنولوجيا الحديثة من تقليص يوم العمل، ولكن الرأسمالية في ركضها وراء الربح من خلال تعميق استغلالها لقوة العمل من استحداث نظام مرونة وقت العمل. فحسب دراسات جرت في كندا من قبل المجلس الاقتصادي ودائرة الاحصاء لعام 1991، يعمل ثلثا القوى العاملة بنصف دوام، او لفترة قصيرة، او حسب عقود لمدة محددة قصيرة او في اعمال وقتية وذلك بهدف خفض الاجور وتكاليف العمل فضلاً عن التهرب من الضمان الاجتماعي.

فاذا استعاضت الرأسمالية في عصر عولمة الرأسمال عن اسلوب تنظيم الانتاج الواسع الذي ابتكره فورد في عصر الامبريالية لتعميق استغلال الشغيلة، باسلوب الانتاج المرن، ويوم العمل المحدد بثماني ساعات بنظام يوم العمل المرن، فإن ذلك لن يؤدي إلا الى تعميق التناقض بين العمل والرأسمال، والى ازدياد البطالة التامة والجزئية. فمنظمة العمل الدولية تقدر نسبة العاطلين عن العمل كلياً او جزئياً بنحو 30٪ من قوة العمل

في العالم البالغ تعدادها 5, 2 مليار شخص، ويتحمل العمال عواقب الانتاج المرن بانخفاض اجورهم وعدم ثبات عملهم وحرمانهم من الكثير من حقوقهم. كما ان التكنولوجيا الحديثة تفرض المزيد من التركيز والاجهاد مما يفرض تقليص ساعات العمل دون خفض الاجور..

وأدى الاستغلال الفظ لعولمة الرأسمال لعموم المجتمع الى تزايد تشغيل الاطفال، وحسب اخر احصائيات اليونسيف لعام 1998 ان هناك ما يزيد عن 250 مليون طفل دون الخامسة عشرة يعملون في ظروف عمل قاسية ولاسيما في البلدان الفقيرة، الامر الذي يهدد معظمهم بالموت ومختلف انواع العاهات والامراض.

إن هذه السمات في تعميق التناقض بين العمل والرأسمال تنطبق على كل من المراكز الرأسمالية والاطراف، لكن بالطبع عواقبها على عمال الاطراف اشد وطأة، وهذا بدوره يؤكد على السمة التالية لعولمة الرأسمال وهي تعميق التمايز العمودي والافقي بين المركز والاطراف، أي كما يقول بعض الكتاب في الولايات المتحدة وكندا "طرفنة المراكز الرأسمالية". (راجع ديف برود العولمة والطبقة العاملة في الثقافة الجديدة، العدد 269 ص ص 47-50).

لقد جاءت الثورة العلمية التكنولوجية نتيجة الربط بين العمل الفكري والعمل الجسدي بقدر ربطها بين العلم والعمل وفرضت رفع مستوى العمال ثقافياً وفنياً، كما فرضت على العمل الفكري الارتباط بالممارسة العملية، ولاسيما في الانتاج، فأصبح العمل الفكري قوة انتاجية مباشرة. ولكن الرأسمال يوظف هذا التطور، الذي يعني رفع مستوى البشرية عموماً ثقافياً وفنياً ويؤدي الى رفع مستواها اجتماعياً وتحويل العمل الى متعة وضرورة حياتية، للإمعان في استغلال العمل الفكري لمضاعفة ارباحه، فقد حولت العمل الفكري الى بضاعة خاضعة

للبيع والشراء اسوة بقوة العمل الجسدي، فلم يعد العالم الذي اكتشف او اخترع في مختبره شيئاً جديداً يتحكم بمنجزه بعد ان يبيع براءة اختراعه للشركات الرأسمالية بل يصبح غريباً عنه أسوة بالبضائع التي ينتجها العامل الاعتيادي بل يصبح ملكاً للرأسمالي وله حق قبره او استخدامه لابادة البشر او لجني الارباح الطائلة من بيع حق استخدامه. وهكذا فان الرأسمالية في مرحلتها الحالية قد وسعت القاعدة الاجتماعية لقوة العمل وأمدتها بكل الامكانيات للقضاء عليها، وربطت بين مصالح وطموحات شغيلة اليد والفكر، خالقي جميع القيم المادية والروحية للبشرية ومحرريها، وتكاملت قوى الشغيلة بالقدرات العلمية والتكنولوجية وبامكانية استخدامها في النضال الثوري لمصلحة البشرية وفي النضال من اجل القضاء على علاقات الانتاج الرأسمالية.

- 2 -

تعميق التمايز الافقي والعمودي بين المراكز والاطراف

عمقت الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية التمايز بين المراكز والاطراف وحكمت على بلدان كثيرة بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي والتبعية من خلال فرض الهيمنة المباشرة عليها واستغلال خيراتها وتحويلها الى مصادر لمواد الخام واسواق لتصريف بضائعها. أما الرأسمالية في هذه المرحلة فقد اخضعت هذه البلدان بعد تحررها بواسطة انشوطة الديون التي اغرقتها بها وبأعباء فوائدها حتى اصبحت اقساط تسديدها تفوق الدخل الوطني لأكثرها، وأصبح من المستحيل عليها التحرر منها، رغم انها سددت اضعاف مبالغها الاولية، وهي تتزايد باستمرار ككرة الثلج. فقد افادت الاحصاءات الدولية بأن ديون العالم الثالث بلغت 70 مليار دولار عام 1970 واصبحت 1500 مليار عام 1993. ويلعب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دورهما كأدوات للرأسمال العالمي في تكبيل هذه البلدان من خلال وصفة التكييف الهيكلي الذي يفرض على هذه البلدان سياسته الاقتصادية لمصلحة الرأسمال العالمي بما فيها فتح الاسواق لاستيراد الاغذية والادوية الفاسدة والنفايات والصناعات المضرة بالانسان والبيئة والتسلح، فضلاً عن الخصخصة التي لا تعني سوى بيع الاقتصاد الوطني للرأسمال العالمي،

وتخفيض سعر العملة المحلية مما يعني رفع الاسعار على المواد الضرورية، وتجميد الاجور والغاء الحد الادنى وعدم ربط الاجور بالاسعار، وتخفيض نفقات الحكومة على الخدمات مثل التعليم والصحة ومحو الامية، وتخلي الحكومة عن دعم السلع الاساسية وممارسة سياسة التقشف وتقليص عدد العاملين في الدولة، واخماد أية معارضة، وتشجيع اقامة الانظمة الدكتاتورية او اثارة الصراعات القبلية والاثنية والطائفية، التي تعرض شعوبها الى مذابح اهلية او حروب اقليمية تمكن الدول الامبريالية من القيام بعدوان مباشر بحجة حماية الامن والاستقرار وحقوق الانسان كما حدث في العراق ويوغسلافيا وفي العديد من دول افريقيا وامريكا اللاتينية، فضلاً عن ترويج تجارة السلاح.

وهناك ما يزيد عن 29 ألف شركة متعددة الجنسية لها 170 الف فرع موزعة في كثير من البلدان النامية تقوم بامتصاص ونهب ما تبقى من خيراتها، فوفقاً لتقرير البنك المركزي المصري عام 1981 ادخلت البنوك الاجنبية4, 1مليار دولار وسحبت من مصر 2, 3 مليار ارباحاً صافية.

ولكن الرأسمال العالمي في مرحلته الجديدة، وفي ركضه وراء الارباح يوسع تجارته مع البلدان المتخلفة، ولاشك بأن دول المراكز تحافظ على هيمنتها على السوق العالمية من خلال هيمنتها على مراكز التمويل والمبادرة في الانتاج الصناعي المتجدد وفائض المنتجات الزراعية. فقد بلغت الصادرات الصناعية للاقطاب الثلاثة (الولايات المتحدة، اوربا، اليابان) الى البلدان النامية حوالي 200مليار دولار سنة 1985، تشكل حوالي 20٪ من التبادلات العالمية لهذه الصناعات، التي تجاوز حجمها ترليون ومئة مليار دولار في ذلك التاريخ. وشكلت صادرات الولايات المتحدة الى هذه البلدان 35٪ من مجموع صادراتها الصناعية، واليابان 36٪ والاتحاد الاوربي 25٪من مجموع صادراته الصناعية. وبموازاة ذلك

ظهور منتجات صناعية متطورة تصدرها مجموعة من البلدان النامية ذات النمو المتقدم. ويشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم عام 1995 ان صادرات الدول النامية زادت بمعدل 5٪ سنوياً، الا انها لا تمثل اكثر من 5, 3٪ من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان الغنية، وتتركز هذه الصادرات في بلدان محدودة ، في شرقي اسيا والكاريبي والصين. في حين يزداد تهميش بقية الدول ويفاقم هذا التهميش التمييز في الاستثمار الخارجي حيث تركز الاستثمارات على 12 دولة حديثة التصنيع. (كتاب **Globalism in Question** للاقتصاديين بول هيرست وكراهام ثومبسون ص ص 99-121).

وأدى كل ذلك، وما يرافقه من تفاقم الديون والتبعية التكنولوجية الى بقاء اداء الاطراف، بالاجمال، ضعيفاً، فمعدلات النمو تميل الى الانخفاض رغم تفاوتها وانهيار هذه المعدلات في بعض البلدان الافريقية، وسجلت الثمانينات انخفاضاً في دخل الفرد في معظم هذه الدول بسبب سياسة التكيف المفروض عليها وخدمة الديون التي تستحوذ على نسبة كبيرة من الدخل الوطني، دع عنك الانهيار التاريخي لاقتصاديات النمور الاسيوية الاربعة: اندنوسيا وكوريا الجنوبية وتايلند والفلبين.. وتتفاقم البطالة حيث تتراوح في معظمها بين 30-40٪ من القادرين على العمل ويعمل 250 مليون طفل في اعمال مرهقة وظروف قاسية كما جاء في تقرير **UNCF** لعام 1998 وفي تقرير للامم المتحدة لعام 1996 بان 40 الف طفل دون الخامسة من العمر يموتون يومياً، يشكل اطفال بلدان الاطراف 99٪ منهم.

ولكن الى جانب هذا التمايز الافقي بين المراكز والاطراف يتزايد التمايز العمودي بين المراكز والاطراف في كل بلد من بلدان المراكز والاطراف، فاللامساواة في توزيع الدخل تتفاقم في جميع دول العالم، حيث أدى اندماج الرأسمال المالي في الاطراف بالرأسمال المالي العالمي الى

زيادة مدخولات الحكام والفئات الطفيلية، التي لا ترتبط مدخولاتها بالدورة الاقتصادية الوطنية الا بقدر ما تقدمه من الخدمات للرأسمال العالمي على حساب شعوبها.. وأدت الخصخصة الى إعادة توزيع ثروة الشعب لصالح الطفيليين والبيروقراطيين وقادة وكوادر الاحزاب الحاكمة الامر الذي عمق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان حيث يزداد الاغنياء غنى، وهم لا يشكلون سوى اقلية لا تزيد على 5٪ من السكان ويزداد الفقراء فقرا.. ومن المؤشرات البارزة لقانون التفاوت المتزايد في التوسع الرأسمالي الطرفي هو تعميق التمايز الطبقي في الاطراف والبطالة حيث تبلغ في هذه البلدان أرقاماً خيالية،كما مر ذكره، وتشغيل الاطفال في ظروف قاسية جداً لاتختلف بشيء عن اساليب استغلال العبيد وخاصة في الهند والباكستان ومصر.. والى جانب قصور المهراجا الخيالية ومراكز المدن في مصر والسعودية ترى بيوت الفقراء من الصفيح او الطين والملايين الذين يفترشون العراء تفتك بهم الامراض ويبلدهم الجوع والجهل والمرض.

واذ استطاعت الرأسمالية في مراحلها السابقة من تخفيف الفوارق في توزيع الدخل في مراكزها، من خلال استغلال شعوب البلدان الاخرى وتحت ضغط نضال شعوبها، فانها في مرحلة عولمة الرأسمال التي جاءت بعد ان استنفذت الرأسمالية كل احتياطيها وكل منافذ للهرب وصمامات الأمان وأتمت توسعها الجغرافي، لم يعد ما تتغذى عليه الا نفسها واستنزاف عموم البشرية بما فيها شعوب المراكز. فقد جاء في احصائية قدمتها مجلة **New yorker No 20 Oct;1997 EM;PNC** في عام 1978 كان الرئيس التنفيذي الاعتيادي في الشركات الكبرى يتقاضى ستين ضعفا عما يتقاضاه العامل الاعتيادي، وفي عام 1995 اخذ هذا يتقاضى مائة وسبعين ضعفا عما يتقاضاه العامل الاعتيادي. وكذلك الأمر مع حملة الاسهم وهكذا يتركز التفاوت في توزيع الدخل وعدم

المساواة، ووفقاً لما أورده البروفسور في الاقتصاد في جامعة نيويورك **Edward Wolf** في بحثه هذا أن نصف الاصول في البلاد يملكها اغنى الاغنياء ويشكلون 1٪ من السكان وثلاثة ارباعها يمتلكها 10٪ من السكان وتشير **Federal Reserve Bord Survey** الى ان 60٪ من العوائل الامريكية اما لا تملك ولا سهماً واحداً او تملك اسهماً لا يزيد ثمنها على 2000 دولار. وهذا كما يشير كاتب البحث **John Cassidy** ان افكار ماركس ولاسيما "نظرية الافقار" وما أكده بأن الارباح ترتفع اسرع من الاجور، نعيشها اليوم ولذلك يصبح العمال أفقر ويزداد الرأسماليون غنىً ، ويعمل التضخم على تثبيت، ان لم نقل تخفيض الاجور الحقيقية . ففي التسعينات اصبحت الاجور أوطأ من مستواها عام 1973 بينما ارتفعت الارباح ارتفاعاً فاحشاً. فقد ذهب في عام 1979، 16٪ من الاموال المنتجة في الشركات المساهمة للارباح والفوائد، اصبحت هذه النسبة 21٪ عام 1997.

واشارت الاحصائيات المركزية الامريكية في شهر كانون الثاني لعام 1999 الى ان معدل البطالة في الولايات المتحدة الاوطأ منذ عام 1970 ولكنها بلغت بين البيض 8, 3٪ وبين السود 8, 7٪ وبين الملونين 6, 6٪.. ورغم كل مظاهر الابهة والغنى، تشير الاحصائيات الى 30 مليون شخص في الولايات المتحدة يعيشون تحت خط الفقر ويتزايد عدد المشردين والمتسولين كما تتزايد نسبة الامية. وعلى اطراف المدن الكبرى مثل واشنطن ونيويورك تنتشر احياء الفقراء في ابنية مهدمة تفتقر لكل الشروط الصحية والفرق بين مستوى معيشتهم وحياتهم وحياة سكنة المراكز لايختلف عن مستوى التمايز بين مراكز المدن الكبرى في افقر البلدان واطرافها الا نسبيا، بل ان الفرق بين دخول الفئات الاغنى والافقر اكثر في البلدان الغنية عن البلدان الفقيرة، وينفق اغنياء الولايات المتحدة على اطعام الكلاب والقطط 8 مليارات دولار في حين يكفي

هذا المبلغ لتغذية 250 مليون طفل لمدة سنة. وفي الوقت الذي يعـاني 9٪ مـن اطفـال الولايـات المتحـدة نفسـها مـن الفقـر المدقـع وامـراض سـوء التغذيـة. (عـن سلسـلة بحث نشـرته مجلـة الحـزب الشـيوعي السـوري "الطليعة" في العدد الاول لعام 1999 المرقم 32 تحت عنوان "نظرة تحليلية للنظام الامريكي من الداخل" ترجمة واعداد د. يوسف سلمان و د. نجم الدليمي ص ص 30–45).

واذا كان معدل الدخل للفرد الواحد في بلدان المراكز هو اكثر مـن 20 ضعف معدل دخل الفرد في بلدان الاطراف فان معدل دخل الاغنياء في المراكز يزيد عن 170 ضعفاً عن دخل الفرد في اطراف بلـدان المراكـز نفسها كما جاء اعلاه، وأن 1٪ مـن سـكان الولايـات المتحـدة يملكـون ثروات تزيد قيمتها بمجمل ما يملكه 90٪ من الشعب الامريكي. وحسب تقرير هيئة الامم المتحدة عام 1995 بان هناك الآن 2,2 مليار انسـان في العالم ينال كل واحد منهم اقل من دولار واحد في اليـوم في حـين يملـك 200 شخص في العالم من المراكز والاطراف ترليون دولار، ومـن بينهـم صدام حسين دكتاتور العراق، في حين يموت في هذا البلد 5000 طفـل شهريا بسبب نقص التغذيـة والادويـة، والامـراض الفتاكـة الـتي سـببتها الاسلحة النووية التاكتيكيـة الـتي استخدمتها الولايـات المتحـدة بهـدف اخضاع الشعب العراقي وفرض هيمنتها على العراق، فضلاً عن الحصار الاقتصادي.

وهكذا نرى بان عولمة الرأسمـال قـد عمقـت التفـاوت بـين المراكـز والاطـراف في قلـب بلدانهـا وفي بلـدان الاطـراف، فضـلاً عـن تعميـق التفاوت التقليدي بين المراكز والاطراف، أي انها عمقت التمايز الافقـي والعمودي بين المراكز والاطراف.

- 3 -

الشركات متعددة الجنسية

تشكل الشركات المتعددة الجنسية السمة المميزة الاساسية لعولمة الرأسمال، وجاءت نتيجة حتمية لتطور العلاقات الرأسمالية وتفاقم تناقضاتها، وحلاً لأزماتها. فقد فرض الركض وراء الارباح على الانتاج البضاعي البسيط والموسع منذ فجر الرأسمالية المنافسة بين الرأسماليين، وتطورت لتشمل جميع الرأسماليين، وبناء الاسس القانونية لها تحت شعار المنافسة الحرة، وقواعد ادارتها، ليس فقط في مجال البيع والشراء وتحديد الاسعار، بل وفي استغلال العمال واعتصار القيمة الزائدة وتطوير قوى الانتاج. كما فرض تطور قوى الانتاج وتوسيع الانتاج الى تشكيل مختلف انواع الشركات. ولكن بقدر ما ساهمت المنافسة الحرة في تعظيم الارباح وتطوير القوى المنتجة اصبحت تشكل تهديداً لبعضهم، ولا سيما في مجال تحديد الاسعار واستعداد الشركات الكبرى للمجازفة بتخفيض الاسعار من اجل قهر الشركات التي لا تستطيع المقاومة والهيمنة على الاسواق. فنشأت الشركات الاحتكارية الوطنية لتقتسم الاسواق الوطنية والعالمية وفقا لقدراتها الاقتصادية ولقدرة حكوماتها الوطنية وتسخير قواها العسكرية والسياسية المتطورة تاريخياً. فدخلت الرأسمالية عندئذ مرحلة الامبريالية، وبرزت قوانينها الخاصة الى جانب القوانين الرأسمالية الاساسية، وفي مقدمتها التطور غير المتناظر للمراكز الرأسمالية وما فرضته من حروب لاعادة اقتسام العالم بين المراكز

الرأسمالية المتقدمة، فكانت الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية وما كبدته للبشرية من خسائر بالارواح والمنجزات دون ان تقضي على قوانين الرأسمالية وتناقضاتها الاساسية والمستجدة، ولكن الحروب بين المراكز الرأسمالية أصبحت خطراً يهدد الجميع نتيجة سباق التسلح وتطور اسلحة الدمار الشامل وتطور تجارة السلاح وازدهارها، فضلاً عن فشل الحرب الباردة في القضاء على احلام البشرية في التحرر من علاقات الانتاج الرأسمالية وبناء المجتمع الانساني الحق الخالي من الطبقات والاستغلال الطبقي، رغم انهيار التجارب الاشتراكية الاولى؛ ونتيجة لتعمق التناقض بين العمل ورأس المال وبين المراكز والاطراف واتساع القاعدة الاجتماعية المناهضة للرأسمال وتعمق ازماتها الاقتصادية وتنوعها من ازمة فيض الانتاج نتيجة ضعف القدرة الشرائية لعموم البشرية بسبب تعمق الاستغلال وشمول البطالة لفئات متزايدة باستمرار الى الازمات التجارية والمالية وغيرها..مما دفع الشركات الاحتكارية الوطنية وبيوت المال واسواق البورصة الى تجاوز الحدود الوطنية وتشكيل الشركات متعددة الجنسية والبنوك العالمية واسواق البورصة العالمية ليس للقضاء على المنافسة بين الشركات الجبارة وانما لتنظيم المنافسة وتلافي الحروب المهلكة بين المراكز، وليس للقضاء على التفاوت بين المركز والاطراف وانما لتعميقه والتعاون في نهب واستغلال الاطراف. فهنالك العديد من الاقتصاديين يتصورون عولمة رأس المال وكأنها تؤسس لرأسمالية عالمية موحدة خالية من المنافسة كلية القدرة.بما تستطيع من تحريك مليارات النقود والبضائع وملايين البشر وما تملكه من اسلحة الدمار الشامل ما يمكنها من الهيمنة على العالم مرة والى الابد، جاهلين او متجاهلين قوانين الرأسمالية وتناقضاتها ، التي وصلت في مرحلة عولمة رأس المال حدودها القصوى بعد ان استنفذت كل امكانيات ضبطها وباتت تهدد بانفجارها من الداخل او انفجار العالم وفناء البشرية.

تتظاهر الشركات متعددة الجنسية بانها لاتتمسك بالطابع الوطني والقومي كما كانت الشركات الاحتكارية في مرحلة سيادة الامبريالية، حيث كانت تلك الشركات الاحتكارية تدعي بانها تتوخى نمو الاقتصاد الوطني ومصلحة الامة بحيث يغدو التاريخ صراعاً بين الامم والقوميات. وأصدر مؤدلجوها العشرات من الكتب وآخرها كتاب (The Work of Nations, Robert B. Reich)، وتحاول الشركات متعددة الجنسيات ان تنتشر في جميع انحاء العالم دون ابراز أفضلية المصدر الوطني الاول عدا الشركات الامريكية ، من اجل ان تحصل على تمويل محلي من البلد الذي تعمل فيه وتجتذب مدخرات شعبه وتبيع اسهم شركائها، واخفاء نسب الشركة الى بلد معين يدل على ان اغنياء العالم يؤلفون اتحاداً يعتمد على المراكز الرأسمالية الكبرى بزعامة الولايات المتحدة لاختراق الحدود الفاصلة بين الدول والسيادة الوطنية في البلدان الاخرى ولاسيما في الاطراف. وتسعى الى تحجيم دور الدولة في هذه البلدان.

ففي تقرير لهيئة الامم المتحدة لعام 1993 بلغ عدد الشركات متعددة الجنسية 37000 تضم 170000 فرع، منها24000، أي مايعادل 70٪ ، مركزها في البلدان الاربعة عشر الاكثر تقدماً و90٪ من مقراتها في هذه البلدان أيضاً. وبلغت اسعار اسهم استثماراتها الخارجية ترليونين دولار عام 1992 وتتحكم بمبيعات تقدر بـ5, 5 ترليون دولار، تشكل اكثر من مجموع التجارة العالمية البالغة 4 ترليونات دولار، عام 1992. في حين لاتملك الدول النامية اكثر من 5٪ من اسهم الاستثمارات الخارجية.. وتسيطر الشركات متعددة الجنسية على 80٪ من تجارة الولايات المتحدة اسوة ببقية الدول المتقدمة وثلثها يجري داخلياً بين الشركات متعددة الجنسية ومن خلالها تعبر الحدود.. فالشركات متعددة الجنسية والاستثمارات المالية عالمية والتجارة مترابطة ولكن هناك

اختلافات في تركيز هذه الشركات، فهناك 100 من اكبر الشركات متعددة الجنسية تملك ثلث الاسهم و14٪من النقد عام 1990، و60٪ من اسهم الشركات متعددة الجنسية مرتبط بالصناعة و37٪ بالخدمات و3٪ في قطاع المواد الاولية ويبرز هنا اهتمام الشركات متعددة الجنسية المتزايد بقطاع الخدمات (كما ورد في كتاب (**Globalism in Question** ص ص76–99).

وأكبر دليل على احتفاظ عولمة رأس المال بالطابع الوطني من حيث التركيز والتمركز هو ان السبعة الاوائل من اغنى اغنياء العالم عام 1999 هم من الولايات المتحدة وفقا لمجلة فوربس الامريكية وأغنى اغنياء العالم إطلاقاً هو العالم الامريكي، بيل غيتس صاحب شركة مايكروسوفت للكومبيوتر الذي بلغت ثروته 110 مليارات دولار، أي ما يعادل الدخل القومي للعديد من الدول متوسطة التطور.

وتجري على قدم وساق عملية الدمج بين هذه الشركات او الاحتواء ولا تقدر ضخامة هذه الشركات برأسمالها لانه لا يمثل سوى جزء بسيطّ من اجمالي التمويل المتاح للشركة ولا برقم العمالة لانها نشأت في عصر الثورة العلمية التكنولوجية التي لا تحتاج الى كثافة عمالية، ولا بحجم الانتاج وانما بحجم المبيعات والايرادات. فوفقاً لما أوردته مجلة (فورشن) كانت الشركة الاولى بين 500 شركة متعددة الجنسية في الايرادات لعام 1995 متسوبيشي اليابانية بايراد 84.4 مليار دولار، وفي عام 1997 كانت الشركة الاولى في الايرادات جنرال موترز بايراد 4, 168 مليار .

كما تتميز بتنوع الانشطة التي لا يجمعها جامع منطقي، والدافع هو خفض حجم التكاليف والخسارة، فاذا ربحت في فرع وخسرت في فرع

آخر، يغطي الربح الخسارة. ولا تنتج منتوجاً متكاملاً بل سلعاً تدخل في مكونات سلع شركات اخرى.

لقد فككت الانتاج الصناعي وفرضت التخصص في انتاج مكونات السلع وإنشاء وحدات تجميع، ويمكن ان تكون هذه الشركات تابعة للشركة متعددة الجنسيات او متعاقدة معها، وعن طريق ذلك تسيطر على عدد كبير من الشركات دون ان يكلفها ذلك شيئا.. فبضائع مثل الطيارات والسيارات وبغض النظر عن اسمها التجاري تحتوي على مكونات صنعت في العديد من المصانع والبلدان، حيث التكاليف أقل، الامر الذي أدى الى غلق عدد كبير من المصانع الكبرى ذات الانتاج المتكامل والتحشدات العمالية، وما يرافقها من مشاكل.

وتتميز الشركات متعددة الجنسية بالانتشار الجغرافي. ففي تقرير الاستثمار العام لعام 1992جاء ان شركة **ABB** التي تكونت عام 1987 من اندماج شركة سويدية كبيرة **ASEA** ، بأخرى سويسرية ضخمة **Brown Bovery**، والتي استثمرت فور تكوينها 6, 3 مليار دولار شملت ادماج 60 شركة اخرى، وتسيطر حالياً على 1300 شركة منها 130 في بلدان العالم الثالث و41 في بلدان شرقي اوربا. واستخدمت الثورة العلمية التكنولوجية لتذليل الصعوبات في ادارة هذه الشركة الضخمة. فكل شركة تابعة في سوق الدولة التي تستقر فيها وتحصل على احتياجاتها من الخدمات والتمويل ما امكن، وتنافس منتجاتها المنتجات المحلية والمستوردة. وتتعامل الشركات التابعة مع بعضها دون الحاجة للرجوع الى الادارة العليا ولكنها ترسل معلوماتها وتستلم المعلومات عبر شبكات الاتصال الفضائية واستخدام الكومبيوتر وقواعد المعلومات. واعتمدت هذه الشركة اللغة الانكليزية في جميع شبكاتها، والدولار الامريكي وحدة حساب للجميع، وانشأت ثلاثة مراكز للبحث العلمي والتطوير تضم 1100 باحثاً وخبيراً، وتملك بنكاً ومركز معلومات. ومع

كل هذا فقد احتلت هذه الشركة، ABB، المركز السبعين من بين 500 شركة كبرى متعددة الجنسيات، عام 1995، وفي عام 1997 احتلت المركز الـ 68 . ويدير هذه الشركة العملاقة بجلس ادارة من 8 اعضاء ومقرها في سويسرا التي لا تستوعب سوى 4٪ من منتجاتها وهولندا لا تشتري الا اقل من 9٪ من مبيعاتها. وقد تكون ارباح الشركات التابعة اكبر من المركز.

والشركات متعددة الجنسية الام لا تهتم بمبيعات الشركات التابعة لانها تأخذ حصتها من توريد ما يلزم للشركة التابعة من آلات وقطع غيار (**Hard Ware**) وتزويدها بالمعرفة الفنية والتنظيمية والادارية (**Soft Ware**) ومن خلال التسويق خارج أسواقها واستغلال نفوذها لدى الحكومات للحصول على القروض والمنح

وتعتمد الشركات متعددة الجنسيات على تعبئة المدخرات العالمية او امتصاص مدخرات عموم البشر . فهي تنظر الى الكرة الارضية كسوق واحدة وتعمل على تعبئة مدخرات تلك السوق، وتنظر الى البشرية ومدخراتها كملك لها وتعمل على استغلالها باكملها . فهي تطرح اسهمها في جميع الاسواق المالية المهمة في العالم: نيويورك، لندن، باريس، طوكيو، زوريخ، فرانكفورت، ميلانو، وفي الاسواق الناهضة: هونغ كونغ، سنغافورة، بومبي، وعندما طرحت بعض هذه الشركات 50٪ من اسهمها باسعار يمكن ان يشتريها صغار المدخرين بهدف توفير تمويل اضافي على حسابهم، دون ان يكون لهم أي رأي في صنع قراراتها لأن معظمهم لا يمكنهم حضور الجمعية العمومية للشركة، ويمكن ان تسيطر على القرارات مجموعة لا تملك اكثر من 10- 15٪ من الاسهم، فاطلقت تاتشر، رئيسة الوزراء البريطانية السابقة، على عولمة رأس المال اسم "الرأسمالية الشعبية" !!الخداع البشرية.

وتتميز الشركات متعددة الجنسية باهتمامها البالغ باعمال البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، في حين كانت الشركات الاحتكارية في عصر الامبريالية تقاوم التطور التكنولوجي السريع، وكثيراً ما كانت تشتري براءات الاختراع لتقبرها، ولذلك وصمها لينين بالمتعفنة. اما الرأسمالية في مرحلة عولمة الرأسمال فانها تولي اهتماماً كبيراً بتطور التكنولوجيا ولاسيما بثورة المعلومات والاتصالات، وتقوم بتمويل البحث العلمي، فقد اصبح تقدم المعرفة العلمية التكنولوجية عاملاً حاسماً في الحياة الاقتصادية ويجري احتكارها بإسم صيانة حقوق الملكية الفردية لضمان الانفراد بجني الارباح الهائلة الناجمة عن منجزاتها. وأخذ هذا الانفاق يشكل نسبة هامة من الناتج المحلي الاجمالي للمراكز الرأسمالية الكبرى اذ بلغ في المانيا 3٪ من اجمالي الناتج وفي اليابان حوالي 6٪ خلال الاعوام 1993-1996. وتساهم الشركات الكبرى في الولايات المتحدة بنسبة 7, 58٪ من هذا الانفاق على مراكز البحث العلمي وفي المانيا 2, 60٪ وفي اليابان 2, 68٪ وتغطى معظم هذه النفقات من اعتمادات الشركات متعددة الجنسية .

كما تعمل على الانفاق الواسع على أعمال التدريب والتأهيل لاستخدام التكنولوجيا الحديثة فقد بلغت الاموال المستثمرة في التدريب في الولايات المتحدة وحدها 200 مليار دولار سنوياً.

وتعمل الشركات متعددة الجنسية على تعبئة الكفاءات العالمية فهي لا تستغل عمال العالم فقط بل جميع الكفاءات الفكرية والعلمية في العالم ولا تعتمد في تشغيل العاملين والاداريين والعلماء على انتمائهم الوطني بل على كفاءاتهم وعلى النفوذ السياسي على حكوماتهم، فتعتمد فروعها على الكادر المحلي وبعد اجتياز سلسلة من الاختبارات يجري تصعيدهم الى الكادر الدولي للشركة ويتسابق الاكفاء من اجل ذلك فتستنزف هذه الشركات الكفاءات من بلدان العالم الثالث حيث تفتش

في الجامعات عن الشباب الواعد وتساعدهم على تمويل دراسات عليا وتربطهم بها، كما تتنافس مع الشركات متعددة الجنسية الاخرى على اجتذاب المبرزين بمن فيهم العاملون في الشركات الاخرى.

وتعزز هذه الشركات وتعمق جميع خصائص وقوانين الرأسمالية بما فيها قانون التمركز والتركز حيث تأكل الشركات الكبرى الشركات الصغرى، واندماج الشركات الكبرى وشراء اسهم مقررة في شركات اخرى فيجري انتزاعها من مالكيها، ومن خلال ذلك تربح الشركات المالية والبنوك . كما ان انفلات اسعار الصرف والاسواق المالية يؤدي الى المضاربة وتوجيه الاموال الى اسواق البورصة اكثر من توجيهها نحو الانتاج..

وتعمق هذه الشركات التمايز بين المراكز والاطراف، ويبدو ذلك واضحاً من جدول توزيع استثماراتها في العالم بمليارات الدولارات وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي بعنوان نظرة في الاقتصاد العالمي لعام 1994 جدول رقم 7 :

القارات	عام 1973	1993
افريقيا	1 ,1	1 ,4
آسيا	1 ,3	19 ,8
الشرق الاوسط	0.1	1 ,6
امريكا اللاتينية	2 ,2	11 ,0
المجموع	4.7	33.8

كما يوضح ذلك التوزيع الجغرافي لمقرات الشركات متعددة الجنسية ففي بلدان المراكز تتواجد 472 شركة، منها 162 شركة في

الولايات المتحدة و158 في الاتحاد الاوربي و126 في اليابان، في حين تتواجد 28 شركة ، 13 منها في كوريا الجنوبية، 5 في البرازيل و3 في الصين وهونغ كونغ ، وواحدة لكل من فنزويلا وماليزيا والهند وتايوان والمكسيك. وهذا يعني ان الدول السبع الكبار تستحوذ على 8, 84٪ من مواقع هذه الشركات رغم تغيير هذه المواقع من سنة الى اخرى بالنسبة للآلاف من فروعها .

وعلى الرغم من كل التكتلات التي اقامتها عولمة الرأسمال مثل الاتحاد الاوربي و(النافتا) لتوزيع الاستثمارات والكتل التجارية وشبكات انتاجية مثل شركة فورد مويور في تكاملها السريع مع الاتحاد الاوربي لخلق شبكة تكامل المصادر والانتاج والتسويق على نطاق اوربا، ومثل هذه التجمعات التكاملية في صناعة شبه الموصلات حيث تصنع وتطور المنتجات باشكال مختلفة بمصانع متعاونة وفروع لنفس المصنع،فان هذه التجمعات هي تجمعات احتكارية مغلقة ومتنافسة. إنهم يخوضون منافسة مميتة لالغاء منافسيهم وحصر آخرين ضمن شبكتهم لأن في داخل هذه الشركات هناك المحركين الاوائل للفوائد فضلاً عن دور الدول التي تجتذب الاستثمارات لمصلحة الشركات متعددة الجنسية التي لا تهتم فقط برخص الايدي العاملة وانما تمارس مشروعية وطنية لحماية الاستثمارات وتمنع معاملتها كشركات اجنبية.

ويلعب قانون التطور غير المتناظر بين المراكز الرأسمالية دوره في تأجيج الصراعات الحادة بين هذه المراكز: على الرغم من تركز 75٪ من الاسهم و60٪ من الاستثمارات العالمية مجتمعة في الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي واليابان في التسعينات كما جاء في تقرير **UNCTAD** عن برنامج الشركات متعددة الجنسية والاستثمارات الخارجية. ويشير التقرير الى ان جريان الاستثمارات المتبادلة بين الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة كان نشطاً، وبقيت اليابان مصدرة للاستثمارات لكل من اوربا

وامريكا بينما كانت الولايات المتحدة هي المستورد الرئيس للاستثمارات والمدين الرئيس، وحتى الموجودات الامريكية مشتراة من الاجانب اعلى من استثمارات الامريكان في الخارج.

ويورد الجدول التالي التطور غير المتناظر في استثمارات الشركات العملاقة متعددة الجنسية بالنسبة المئوية لعموم الاستثمارات العالمية بين العامين 1987و1992:

المركز	1987	1992
الولايات المتحدة	41 ,4	25 ,3
بريطانيا	12 ,9	11 ,4
اوربا	11 ,1	17 ,5
اليابان	6 ,8	13

ان الزيادة التي حققتها اليابان والتي تزيد على 90٪ في حجم الاستثمارات كان السبب الرئيس في قيام المؤسسات المالية العالمية التي تتحكم بها الولايات المتحدة الى تخفيض قيمة العملة اليابانية مما ادى الى افلاس العديد من مؤسساتها المالية وشركاتها الكبرى.. فجميع الحلول لتلافي المنافسة وتعمق التناقضات الرأسمالية بدون حروب هي وقتية لا تلبث ان تصبح بحد ذاتها اداة لحدة هذه المنافسة والتناقضات وتفجيرها وتحميل البشرية عموماً وقواها المنتجة خصوصاً من تدمير قد يبلغ في هذه المرحلة من عولمة الرأسمال وما تملكه من وسائل الدمار الشامل، حد الفناء.

- 4 -

هيمنة الرأسمال المالي على الاقتصاد العالمي

شهدت الرأسمالية في مرحلة المنافسة الحرة تكوين الرأسمال المالي عن طريق تكوين البنوك. وكانت وظيفتها الاساسية والاولى، كما يقول لينين في كتابه (الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية)، هي : الوساطة في الدفع بين الرأسماليين، تجميع العائدات النقدية بشتى انواعها ووضعها تحت تصرف طبقة الرأسماليين. وبذلك تحول الرأسمال المالي غير العامل الى رأسمال عامل، أي يدر الارباح.

وفي مرحلة الامبريالية التي تميزت باندماج الرأسمال المالي بالرأسمال الصناعي، حيث تطورت الشؤون البنكية وتمركزت في مؤسسات قليلة العدد تتحكم بالمليارات، تحولت البنوك من وسطاء متواضعين الى احتكارات شديدة الحول والطول تتصرف بمعظم الرأسمال النقدي العائد لمجموع الرأسماليين وصغار اصحاب الاعمال ومدخرات الناس، وكذلك بالقسم الاكبر من وسائل الانتاج ومصادر الخامات في جملة بلدان وتتسع بسرعة قنواتها الكثيفة شاملة البلاد من اقصاها الى اقصاها ومركزة جميع الرساميل والمداخيل النقدية وجاعلة الالوف المؤلفة من المشاريع المبعثرة اقتصاداً رأسمالياً وطنياً موحداً ثم اقتصاداً رأسمالياً عالمياً. وتكون النتيجة ان حفنة من الاحتكاريين تخضع لنفسها العمليات التجارية والصناعية للمجتمع الرأسمالي كله اذ تتوفر لها بفضل الصلات بين البنوك وعن طريق الحسابات الجارية والعمليات المالية الاخرى

امكانية التعرف، في بادئ الامر، على وجه الدقة، على حالة الاعمال لدى كل رأسمالي على حدة ثم للاشراف والتأثير عليهم عن طريق توسيع او تضييق، تسهيل او تصعيب التسليف، وأخيراً لتقرر بصورة تامة مصائرهم، لتحدد مداخيلهم، لتحرمهم من الرأسمال او تمكنهم من تضخيم رساميلهم بسرعة وبمقادير هائلة.

ومع اشتداد تمركز البنوك تتقلص دائرة المؤسسات التي يمكن ان تقدم القروض، وبحكم ذلك تشتد تبعية الصناعة الكبيرة لعدد ضئيل من مجموعات البنوك، وتقيد حرية حركة الشركات الصناعية المحتاجة لرأسمال البنوك. ويجري من خلال ذلك اندماج الرأسمال المالي بالرأسمال الصناعي والتجاري عن طريق تملك الاسهم وعن طريق دخول مدراء البنوك في عضوية مجالس مراقبة او ادارة المشاريع الصناعية والتجارية وبالعكس. ويتكامل هذا الاندماج بادخال موظفين سابقين وشخصيات مرموقة يمكن ان يسهلوا لدرجة كبيرة العلاقات مع السلطات.

وأدى هذا التوسع والتركز للرأسمال المالي الى تطور الصراع والتنافس بين الرأسماليين الى مرحلة جديدة أعلى جداً، فالبنوك التي تتصرف بالمليارات يمكنها كذلك ان تدفع الى الامام تقدم التكنيك بوسائل لايمكن ان تقارن مع الوسائل السابقة، فقد اخذت البنوك تؤسس جمعيات خاصة للابحاث التكنيكية لا تنتفع بنتائجها الا المشاريع الصناعية الصديقة كما تنظم ادارات خاصة لجمع المعلومات المالية ويعمل في اداراتها العديد من المهندسين والخبراء في الاحصاء والاقتصاديين والحقوقيين.

وأدى هذا التطور الى سيطرة الطغمة المالية فمن خلال ادارة الشركات الكبرى يمكن السيطرة على الشركات التابعة وبذلك يمكن

للرأسمالي الذي يملك 50٪ من اسهم الشركة الام الإشراف على جميع الشركات التابعة "البنات والحفيدات" أيضاً، وكلما ازداد تشابك الشركات يتسع الاشراف. وفي الواقع فإن من يملك 40٪ من الاسهم يمكنه التحكم بشؤون الشركة المساهمة وفروعها لأن قسماً كبيراً من المساهمين الصغار المبعثرين لا يمكنهم الاشتراك في الجمعيات العمومية. ولا يقتصر نظام الشركات المساهمة على رفع سلطة الطغمة المالية فقط بل ويمكن من ارتكاب الجرائم وسلب المساهمين الصغار مدخراتهم دون عقاب لان المشرفين على الشركة الأم هم رسمياً، وحسب القانون، غير مسؤولين عن الشركات "البنت" التي تعتبر مستقلة والتي يمكن عن طريقها تمشية كل هذه الجرائم.

استخدم فيض الرأسمال في هذه المرحلة لرفع الارباح عن طريق تصديره الى الخارج ، ولاسيما الى البلدان المتأخرة حيث الرساميل قليلة واليد العاملة رخيصة واسعار الارض والخامات منخفضة. وتصدير الرأسمال الى هذه البلدان عجل تطور الرأسمالية في هذه البلدان واستغلت الاحتكارات علاقاتها بهذه الدول لعقد الصفقات بدل المزاحمة في السوق المفتوحة. فمن المألوف ان يشترط عند منح القرض انفاق قسم منه على شراء منتوجات البلد الدائن ولاسيما الاسلحة. واشتد الصراع بين الدول الرأسمالية الى اقتسام العالم فيما بينها، وقد تم ذلك وفقا لقوة الرأسمال، إذ لاتوجد وسيلة اخرى للتقاسم في ظل الرأسمالية. فالرأسمال المالي قوة كبرى في جميع العلاقات الاقتصادية والدولية بحيث باستطاعتها ان تخضع لنفسها حتى الدول التي تتمتع باستقلالها السياسي الناجز. ومن البديهي ان ما يعطي الرأسمال المالي الوضع الافضل والنفع الاكبر هو فقدان البلدان والشعوب المستعبدة لاستقلالها السياسي. وكان لابد ان يحتدم الصراع من اجل اعادة اقتسام العالم بين المراكز الرأسمالية الكبرى، فجاءت الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية من اجل تحقيق ذلك

وعملت القوانين الاساسية للرأسمالية مفعولها بعد الحرب العالمية الثانية من حيث التطور غير المتناظر بين المراكز الرأسمالية ومن حيث تعمق تركز وتمركز الرأسمال، ولعبت الثورة العلمية التكنولوجية دورها في زيادة انتاجية العمل وبالتالي تعاظم الارباح وتزايد فائض الرأسمال المالي وتعاظم هيمنته، ولعبت البنوك دوراً رئيسياً في هذا المجال فقد ساعدت الارصدة الوفيرة التي تمتلكها البنوك على التوسع الهائل في حجم الانتاج والتجارة والخدمات وتطور التكنولوجيا. وعن طريق الديون اعادت هيمنة المراكز الرأسمالية الكبرى على البلدان النامية بعد ان حققت تحررها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية حيث تطورت حركة التحرر الوطني بدعم من المنظومة الاشتراكية. وشجعت تكوين الشركات متعدية الجنسية وتكوين اسواق البورصة العالمية الجبارة حيث يجري بيع وشراء الاسهم والسندات والعملات المختلفة بما تصل قيمته الترليونات من الدولارات يومياً تنتقل بين المراكز المالية في لندن ونيويورك وطوكيو وباريس في عمليات مستمرة ليلاً ونهاراً حيث بلغت تجارة الاسهم والاوراق المالية في كافة الاسواق العالمية (5) ترليونات دولار سنة 1980 ثم ارتفعت الى ()35 ترليون دولار عام 1992 **(Globalisation Routledge,1995 P,14, M. Waters)**. ان اسعار الاسهم والاوراق المالية عموما تزيد مئات الاضعاف عن قيم الموجودات العالمية الامر الذي يهدد بانفجار هذه الفقاعة الرأسمالية التي تضخمت الى حد غير معقول.

ومما يميز السياسة المالية والنقدية في هذه المرحلة من الرأسمالية هو انه لم يعد للدولة وحدها حق سك النقود وطبع الاوراق المالية وظهور وحدات نقدية **"Visa Cart"** تصنعها مصارف وفروعها في دولة، تستخدم في جميع انحاء العالم ولا تخضع لرقابة البنك المركزي في الدول الاخرى، الذي كان له وحده الحق في اصدار العملة والاوراق المالية الامر الذي ادى الى اتساع المضاربة في اسواق النقد وسعر الصرف المتغير

باستمرار، كما ان اتساع البطالة وافقار الشعوب ادى الى بطء النمو الاقتصادي وتقلص الاستثمار الانتاجي الامر الذي أدى الى استخدام الاموال الفائضة في عمليات المضاربة في اسواق الاسهم والعملات.

واذ اصبحت الحرب بين المراكز الرأسمالية العالمية الكبرى مستحيلة بفضل الثورة العلمية التكنولوجية واستغلال الرأسمالية لها في انتاج اخطر اسلحة الدمار الشامل من قنابل نووية وغيرها بهدف اعادة اقتسام العالم ولضبط التنافس فيما بينها والحيلولة دون تفاقم الصراعات فيما بينها واحكام سيطرتها على البلدان النامية، أنشأت المؤسستين الماليتين العالميتين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وعلى الرغم من مساهمة 152 دولة في رأسمال الصندوق الدولي عام 1990 فإن مساهمة الولايات المتحدة بـ20٪ من رأسماله ومساهمة الاتحاد الاوربي بـ25٪ تهيمن هذه المراكز الرأسمالية الكبرى على قرارات الصندوق وتملك حق النقض ضد مساعدة اية دولة ترفض الخضوع لهيمنتها. كما تتحكم بطرق تسديد الديون ومقدار الفائدة عليها، وبشروط الاقراض التي طورتها هاتان المؤسستان. بما يدعى باعادة هيكلة الاقتصاد كاسلوب للتدخل المباشر في السياسة الاقتصادية للدول النامية والهيمنة التامة عليها وتقليص مخصصات الصحة والتعليم والغاء الضمان الاجتماعي وتخفيض سعر العملة الوطنية وبالتالي رفع قيمة الديون المتراكمة بالنسبة للدولار ورفع نسبة الفوائد المصرفية على القروض لوضع العقبات امام المستثمرين المحليين وازالة القيود على الاسعار وعلى الحد الادنى للاجور وإلغاء الدعم على المواد الضرورية.

واستغل الرأسمال المالي العالمي النمو المؤقت الذي حققته النمور الاقتصادية في جنوبي شرق آسيا لترويج سياسته في الهيمنة على الدول النامية من خلال فتح اسواقها وتحرير تجارتها وخصخصة مؤسساتها منذ السبعينات وحتى انهيار اقتصاديات هذه الدول في اواخر التسعينات.

ففي مطلع السبعينات، وقد بلغت حركات التحرر الوطني أوجها وحققت الانتصارات في مجال التحرر السياسي والاقتصادي بمساعدة المنظومة الاشتراكية ومعدلات نمو لم تشهدها في تاريخها الذي تحكمت فيه الهيمنة الامبريالية، عمدت الامبريالية ولاسيما الامريكية على تدفق الاستثمارات الهائلة الى مجموعة من البلدان في جنوب شرقي آسيا وامريكا اللاتينية ولاسيما البرازيل لتقدمها مثلاً للدول المتحررة على افضلية الاعتماد على المعسكر الرأسمالي، في حين اغدقت بالديون على بلدان اخرى.

كانت الاستثمارات اليابانية في مقدمة الاستثمارات في جنوب شرقي آسيا وكانت محصورة في البداية في مجال الصناعات التي تعتمد على الايدي العاملة الكثيفة والرخيصة مثل صناعة النسيج والمناجم وزراعة المطاط والرز ولكنها، ومع تزايد المنافسة مع الرأسمال الامريكي، اخذت تركز على الصناعات المتقدمة فأدخلت التكنولوجيا الحديثة الى هذه البلدان وأنشأت الصناعات الكبرى مثل ميتسوبيشي وساكورا وسوميتومو وسانوا وغيرها، وجنت هذه الشركات ارباحاً هائلة، وتوجهت للاستثمار في الصين، الامر الذي ادى الى انتعاش هذه البلدان وأخذت بدورها تصدر البضائع المتطورة حتى الى المراكز الرأسمالية المتقدمة بالنظر لرخص اسعارها الناجم عن رخص الايدي العاملة وتكاليف الانتاج الاخرى فعمدت الولايات المتحدة ومن خلال هيمنتها على مراكز الرأسمال العالمي الى رفع سعر الين عام 1986 لترفع سعر البضائع اليابانية وتقلل من قدرتها التنافسية، ولكن ازدياد ارباح هذه الشركات عن حدود الاستثمارات دفعها لان تستثمر اموالها في المضاربة بالاسهم وشراء الاراضي وتعيد ديونها الى البنوك اليابانية فاضطرت هذه البنوك الى خفض الفائدة لتشجيع الشركات على الاقتراض، فاستغلت المراكز الرأسمالية الاخرى الفرصة لتوجيه ضرباتها الى الرأسمال الياباني فعمدت الولايات المتحدة الى بيع ما

لديها من الين في الاسواق فانخفض سعر الين الى ادنى مستوى له، الى 146 ين للدولار الواحد في منتصف عام 1997، فأعلن عدد من البنوك اليابانية العملاقة عن افلاسها مثل بنك هوكايدو تاكوشوكو وبنك ياماايجي إذ كان عليها ان تسدد ديونها، التي بلغت المليارات من الدولارات. وكذلك الامر بالنسبة للعديد من الشركات الكبرى مما ادى الى دفع 5,4 مليون عامل الى احضان البطالة. وهنا دخل الرأسمال الامريكي لشراء المؤسسات الصناعية والبنوك المفلسة بابخس الاثمان.

وكان تأثير ذلك على بلدان شرقي آسيا صاعقاً، فأصيبت بالعجز المالي، وانهارت قيمة عملاتها، وانخفض الاستيراد، وتقلص الاستثمار، وواجهت سلعها الكساد، وافلست المؤسسات المحلية، وانهار الدخل الوطني، وارتفعت اسعار المواد الضرورية، وعمت البطالة رغم عدم تأثر المؤسسات القائمة على الاستثمارات الامريكية ، فقد ارتفعت قيمة الديون وخدماتها لانها جميعها تقوم على الدولار وكذلك اسعار المواد الاولية ولاسيما اسعار النفط، فوفقا لما اوردته مجلة (**The Economist, 23-5-1998**) فقد اعلنت اكبر شركة استثمارية في هونغ كونغ عن افلاسها عام 1997 وتم طرد 1750 مستخدماً لها في مختلف انحاء العالم وكذلك 56 شركة استثمارية في تايلند وبذلك تم طرد 20 الف موظف واغلقت اندنوسيا 16 مصرفا ، وفي كوريا الجنوبية افلست ثاني اكبر شركة للسيارات "كيا". وبلغ عدد الشركات المفلسة 3500شركة حتى عام 1998 ، وبلغت نسبة البطالة في كوريا الجنوبية 7,6٪، أي ضعف ما كانت عليه عام 1997 . وبالرغم من تدخل صندوق النقد الدولي وتسليف كوريا الجنوبية مبلغاً قدره 58 مليار دولار لانقاذها من الافلاس و43مليار دولار الى اندنونيسيا و17 مليار لتايلند، فقد استمر اقتصاد هذه البلدان بالتأزم، فالتسليف جرى نسبة فائدة عالية وبشروط قاسية، من

بينهـا القبـول ببيـع الشـركات والمصـانع المفلسـة باسـعارها الاسميـة الـتي لا تتعدى 5٪ من اسعارها الحقيقية.

والجـدول الاتـي يوضـح مقـدار الديـون الـتي تكبـل هـذه الـدول ونسبتها للانتاج العام، نقلاً عن (Pocket World in Figures, The **Economist, 1998** :

اسم البلد	الديون بمليارات $	نسبة الدين للانتاج العام
اندنوسيا	108	60٪
كوريا الجنوبية	75	16٪
تايلند	57	35٪
الفلبين	40	52٪
ماليزيا	34	43٪

فأجهضت عولمـة الرأسمـال بذلـك أولاً كـل ماحققتـه هـذه البلـدان ومعظم البلدان الناميـة مـن تقـدم وتحـرر سياسـي واقتصـادي منـذ نهايـة الحرب العالمية الثانية، وجنت ثانياً الاربـاح الهائلـة مـن وراء اسـتثماراتها وخدمات ديونها دون ان تخسر شيئاً من اسـتثماراتها، واحكمـت ثالثـاً هيمنتها الاقتصادية والسياسية عليها.

وما ان انهارت المنظومة الاشـتراكية حتـى أحكـم الرأسمـال العـالمي هيمنته على بلدانها فضلاً عن البلدان النامية الاخرى من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبرنامج هيكلة اقتصادياتها كشـرط اساسـي لتقديم القروض والمساعدات لها.

وهكذا اصبحت المراكز الرأسمالية الكبرى، من خلال هيمنتها علـى المؤسسـات الماليـة العالميـة الكـبرى، تهيمـن علـى دول العـالم الاخـرى وتروض بعضها البعض، من خـلال التلاعـب باسعار الصرف والنسـبة المئوية واسعار الاسهم والسندات.

- 5 -

دمج رأسمال الاطراف بالرأسمال العالمي وتحويله الى رأسمال تابع

اعتمدت الامبريالية خلال هيمنتها على البلدان التابعة على اجهزة بيروقراطية تابعة تنفذ مخططاتها لقاء امتيازات اقتصادية وسياسية، ومن خلال قاعدة اجتماعية ترتبط مصالحها بمصالح الامبريالية من كومبرادور وبقايا الاقطاع والعلاقات القبلية. وحيث أدت حركة تحرر الشعوب الى اضعاف هذه القواعد، فقد لجأ الرأسمال العالمي الى سلاح الاغراق بالديون مستغلاً طموحات هذه الشعوب وحكوماتها الى القضاء على التخلف بأسرع ما يمكن، ووضع خطط تنموية طموحة تفوق امكانياتها المادية والفنية. وعن طريق العمولات والرشوات استطاع ان ينشيء فئة برجوازية بيروقراطية طفيلية تابعة تشاركه في استثمار شعوبها، واستطاعت هذه البرجوازية البيروقراطية في بعض البلدان التي تمتلك ثروات طبيعية غنية مثل النفط ان تتحول بسرعة فائقة الى طغمة مالية، نتيجة ارتفاع اسعار النفط الهائل خلال السبعينات وهيمنتها على موارد الدولة دون حسيب او رقيب، وان تودع ما تسرقه من اموال شعوبها في البنوك الاجنبية وفي شراء الاسهم والسندات. فقد ازدادت عوائد النفط في العراق خلال السبعينات من 500 مليون دولار سنوياً حتى عام 1972، الى 25 مليار دولار سنة 1975 والى 35 مليار دولار عام 1981.

فيمكن من خلال ذلك حساب ارصدة صدام حسين في البنوك الاجنبية بعد ان منح نفسه مكافأة علنية لاقدامه على تأميم النفط مقدارها 5٪ من عوائد النفط سنوياً، دون ان تعترض على ذلك اية قوة سياسية، هـذا عدا عن العمولات الكبيرة التي جمعها من خلال العطاءات السخية للشركات المنفذة للخطة الانفجارية للاعوام 1976-1981 دون حسيب او رقيب فلا برلمان ولا معارضة حقيقية. وعلى غرار ذلك تحولت مشايخ الخليج الى طغم مالية ترتبط بالرأسمال العالمي من خلال دوراته واعادة انتاجه وتحظى بحمايته وهكذا اندمج رأسمال الاطراف بالرأسمال العالمي على اختلاف مصادره . فرأسمال العائلة المالكة السعودية ومشايخ الخليج وعوائل الدكتاتوريين مثل صدام وسوهارتو وماركوس ورأسمال مافيات تجارة السلاح والمخدرات فضلاً عن الرأسمال الصهيوني تسهم جميعها في تكوين الرأسمال العالمي وفي تحقيق اهدافه دون اتعاب ولا تكاليف للمراكز الرأسمالية الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة.. فقد لعب رأسمال دول الخليج دوراً أساسياً في تمويل التمرين الاول لمرحلة عولمة الرأسمال في عولمة الحروب بهدف السيطرة على العالم بقوى وتمويل عالميين، في حرب "عاصفة الصحراء" الجريمة الفظيعة وليست الافظع في هذه المرحلة من تطور الرأسمالية . وتسهم السعودية بمليارين وثلثمائة مليون دولار في رأسمال صندوق النقد الدولي البالغ 26 مليار دولار وتحظى بـ6٪ من أصواته المقررة لعام 1998، وفقا للنشرة الاقتصادية لمحطة تلفزيون **MBC** التي تديرها السعودية.

ان نهم الرأسمال العالمي لاستغلال رأسمال الاطراف سمح لهـذا الرأسمال مشاركته الارباح ولكن على اساس الشريك التابع. فرأسمال المراكز هو الذي يهيمن على مصادره من خلال هيمنته على منابع الثروات والاسواق والاسعار، وعلى آليات دورة رأس المال العالمي ومن خلال هيمنته على اسواق الاموال والبنوك التي تسيطر على اسعار

العملات والنسب المئوية، مما يمكنها من افلاس أي منهم في يـوم واحـد، او من خـلال هيمنتهـا على المحـافل الدولية لتبديـد مصـادرة اموالهـم او تجميدها او فـرض الحصـار عليهـا او تدبير انقـلاب ضدهـا. والرأسمـال التابع لايعتمد في اعادة انتاجه على الاقتصاد الوطني بالدرجة الرئيسة بـل على الارباح التي تجنيها الشركات متعددة الجنسية وعلـى المضاربـات في اسواق البورصة العالمية، أي انه يفقد السمة الوطنية ولذلك لم يعـد يهتـم بالاقتصاد الوطني الا بمقدار ما يؤمن ثبات قاعدته الاجتماعية التي تتكون من البرجوازية البيروقراطية والكومبرادورية المرتبطة بالرأسمال العالمي والتي تدين بالولاء لسلطة رأس المال التابع المتمثلة بالعوائل الحاكمة.

ويستغل الرأسمال العالمي عزلة هذه الانظمة عـن شـعوبها ليبتزهـا في تنفيذ خططه لقاء حماية سلطتها فيعمـل علـى خلـق وتعميـق التناقضـات الداخلية والاقليمية وجعلها تعيش بقلق دائم ويزجهـا في سباق التسلح ليستنزف كل امكانية لتطـور بلدانهـا اقتصاديـاً واجتماعيـاً ويستخدمها كمخالب لاخضـاع الشعوب المجاورة، ويضطرهـا لطلـب حماية اداتـه العسكرية ، الامبرياليـة الامريكيـة وحلـف الاطلسـي والسـماح باقامـة القواعـد العسكرية علـى اراضيهـا وتواجـد جيوشـهـا بصـورة دائمـة، والصرف عليها كما هو الحال في السعودية والكويت وما يخطـط لـه في العراق.

- 6 -

تعمق التطور المتفاوت واشتداد التنافس بين العمالقة رغم تطور وسائل واساليب ضبطهما

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية والمراكـز الرأسمالية الكـبرى تبحـث عن وسائل لضبـط الاقتصـاد العـالمي بما يؤمـن درء تطـور التنـافس بـين الاقطاب الرأسمالية الى الحرب التي اصبحت لا تعني سوى تدمـير الجميـع وعملت لتحقيق ذلك على خمس مستويات:

1- الاتفاقات بين المراكز الرأسمالية الكبرى وخاصة المراكز الثلاثـة: اوربا والولايات المتحدة واليابان لتثبيت سعر الصرف والتنسـيق في مجـال السياسة المالية والنقدية والتعاون في الحد من التلاعبات المالية فيما بينها.

2- إقامة منظمات دولية لتنظيم الفعاليات الاقتصاديـة مثـل منظمـة التجارة العالمية، "الغات".

3- اقامة التكتلات الاقتصادية مثل الاتحـاد الاوربـي و **NAFTA**، الامر الذي يجعل الاسواق كبيرة تمكنهـا مـن الصمـود امـام الضغوطـات العالمية.

4- على المستوى الوطني لتنظيم التعاون والتنـافس بـين المؤسسـات الاقتصادية الكبرى من خـلال تنظيـم تمويـل الصناعـة والتسـويق العـالمي وتوفير المعلومات والضمانات لتشـجيع التصديـر واعـداد الكـوادر الفنيـة لضمان بقاء المشاريع على ارض الوطن.

5- وضع سياسات منطقية لتقديم الخدمات الجماعية للمناطق الصناعية وحمايتها من المنافسة الخارجية.

ولكن هذه الاجراءات تعرضت للتعويم كما يقول مؤلفا كتاب "**Globalism in Question**" بول هرست وكراهام تومبسون ص 124 حيث يتحدثان عن اجراءات الوحدة الاوربية والوحدة النقدية ويعتبرانها مصدر استقرار للاقتصاد العالمي ولاسيما للدول الاوربية. ويشيران الى انها تعرضت الى التعويم كما جرى لاجتماعات الثلاثة الكبار ومن ثم السبعة الكبار بسبب السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية الخاصة بكل منها .

وهما يقدمان كل ذلك لاثبات الشك في وجود عولمة الرأسمال التي يسمونها العولمة، لانهما يتصوران العولمة تعني تكون مركز رأسمالي عالمي واحد ينفي التناقض والتنافس بين المراكز الرأسمالية الامر الذي يتناقض مع طبيعة النظام الرأسمالي وعلاقات الانتاج الرأسمالية. ولذلك فهما يركزان على استمرار وتعمق التنافس بين المراكز الرأسمالية واختلاف المصالح التي تتصاعد اكثر من أي مرحلة من مراحل الرأسمالية السابقة لاثبات عدم صحة مفهوم العولمة.

وهكذا نجد عولمة الحروب ضد الشعوب الطامحة للتحرر الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وعولمة الجريمة والارهاب والتجهيل والفقر تسير جنباً الى جنب مع اشتداد التنافس الوحشي بين المراكز الرأسمالية الوطنية والعالمية في مرحلة عولمة الرأسمال.

فالخلاف بين الولايات المتحدة واليابان بسبب العجز التجاري لصالح اليابان والتهديد بالحرب التجارية وكذلك الامر مع الصين والمشاكل مع اوربا، مثل حرب الموز وحرب اللحوم الامريكية، كل ذلك يسير جنباً الى جنب مع تعاونهم في الحرب ضد العراق

ويوغسلافيا. و لم يمنع تعاونهم الاقتصادي لدرء الكساد ومواجهة مختلف اشكال الازمات الدورية الملازمة للنظام الرأسمالي، وفي فرض السياسات الاقتصادية على الدول الفقيرة. فعولمة الرأسمال عمقت التعاون المتبادل بين هذه المراكز الرأسمالية الكبرى، رغم وحشية التنافس فيما بينها. فاليابان لا تستطيع ان تعيش بدون اسواق الولايات المتحدة، والولايات المتحدة لا تستطيع ان تعيش بدون اليابان التي تمول مصروفاتها الداخلية، فقد تشابكت اقتصادياتهما رغم اختلاف مصالحهما الصناعية والتجارية والمالية. فاذا كانت التجارة الداخلية في الاتحاد الاوربي تشكل 74٪ من تجارته فان التجارة الداخلية للولايات المتحدة واليابان لا تزيد عن 33٪ و30٪ على التوالي عام 1994(ص 127 نفس المصدر). واذا كانت الولايات المتحدة واوربا تعملان ضمن كتل اقتصادية فاليابان ليس لها كتلة ولذلك هي اكثر عرضة لضغوط الاسواق الخارجية والسياسة التميزية لتلك الكتل، لاسيما وان صادراتها تعتمد على بضائع معينة مثل وسائط النقل والالكترونيات التي يمكن شلها من قبل الكتلتين الكبيرتين. ولكن التقارب بين مستويات الكتل الثلاث وحاجتهم الى التعاون والضوابط فيما بينهم فضلاً عن الضوابط والتعاون بين الاقطاب والفرقاء من الدرجة الثانية توفر نوعاً من الحماية ودون اطلاق العنان لسيادة الولايات المتحدة.

ومن أهم الضوابط العالمية في عصر عولمة الرأسمال:

الضوابط المالية العالمية:

أدى الانتقال من نظام بريتون وودس للاتفاق المالي العالمي الذي تأسس عام 1944 والقائم على سعر الصرف بالدولار الى النظام المالي العالمي الجديد الذي فرضته سمات عولمة الرأسمال في المجال المالي القائم على تدويل الرأسمال الوطني وتحرير حركته، وتراجع دور البنوك بالنسبة

للاسواق المالية وزيادة أهمية البورصات، وتحديد اسعار العملات من قبل الاسواق المالية وفقاً لنسبة نمو التبادل المالي الى نمو التبادل التجاري، وتعويم الاسواق واستعمال نظام الاسهم الذي يعود بدرجة كبيرة الى تطور تكنولوجيا الاتصالات، وتركز الاسواق حيث تعمل مجموعات قليلة نسبياً من المؤسسات التجارية في الاسواق العالمية في آن واحد وتستخدم اساليب واحدة في التحليلات والتصرف، وفرض سعر الصرف على جميع البلدان وضعف امكانية الدولة في ضبط قيمة عملتها وفقاً لسياستها الاقتصادية.

ولمواجهة هذه السمات اوجدت المراكز الرأسمالية الكبرى ثلاثة ضوابط لتنسيق وتنظيم العلاقة بين القوى الثلاث الكبرى في المجال المالي وسعر الصرف والموازنة لمواجهة التناقض بين الترابط العالمي والسياسة الوطنية . اولها اجراء لقاءات بين القوى الثلاث او الدول السبع الكبرى دون قوانين محددة او مواعيد محددة وبدون محاسبة خارجية لتنفيذ القرارات المتخذة الا في احوال نادرة حيث جرت مقاطعات طفيفة للمخالفين ولذلك لم تحقق هذه اللقاءات سوى نجاحات متواضعة. فتبادل الآراء أدى الى بعض المبادرات النقدية لتخفيف الازمات والتوترات ولكنه لم يستطع تخفيف التنافس والصراع فيما بينها ولا تهدئة القوانين الموضوعية للرأسمالية بأزماتها وتناقضاتها.. وبقيت لوحة الاحتياطي الفدرالي الامريكية المنظم والضابط للاسواق المالية من خلال ضبط السيولة النقدية. كما اتخذت اجراءات لضبط سوق المال العالمية في مجال الدفع العالمي وتسوية القضايا المالية (**Clearing**) بين البنوك ويمكن للعملة الاوربية الموحدة ان تلعب دوراً فاعلاً في هذا المجال. فهناك بنك موحد لعشرة دول يعمل على تجاوز عمليات التسويات المالية عبر الحدود. وشكلت المراكز الرأسمالية الكبرى اجهزة رقابة على المؤسسات المالية والبنوك والسوق المالية منذ اتفاقية بازل المعقودة عام 1975،

ووضعت مجموعة قوانين وتم تحديد كمية الاموال الضرورية ليدخل أي بنك في المعاملات الدولية وحساب مجازفات السوق. كما تعمل في هذا المجال منظمة التأمين العالمية الأحدث التي تأسست عام 1986.

وفضلاً عن أن كل هذه الضوابط والاجراءات لم تستطع معالجة مشاكل المرحلة التي تتسارع وتنتشر فيها الازمات المالية والتجارية .

الضوابط التجارية:

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الان يجري البحث عن تنظيم التجارة وضبط المنافسة بين المراكز الرأسمالية الكبرى وفتح الاسواق أمامها بدون حدود ولا قيود درءاً للحروب بين المراكز الرأسمالية الكبرى. فتم اعداد الاتفاقية العامة للتعرفة الكمركية والتجارة "الغات **GAT**" ، ودخلت حيز التنفيذ عام 1948. وقد وقع عليها آنذاك 23 دولة، وبعد عدة جولات ومفاوضات ومنها جولة الارغواي عام 1993. وفي عام 1994 اضيفت الى اتفاقية الغات لتجارة السلع تجارة الخدمات والاستثمارات المالية والجوانب التجارية للملكية الثقافية والفكرية ، وفي لقاء الارغواي الاخير عام 1995، طورت (الغات) الى منظمة التجارة العالمية "**WTO**" ووقعتها 117 دولة. وتشكل هذه الاتفاقية احد اضلاع المثلث الى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المسيطر على الاقتصاد العالمي.

لقد مر تاريخ المفاوضات في صراع مرير بين المراكز الرأسمالية في محاولة كل منها للحفاظ على مكتسباتها ومواقعها في السوق العالمية ومحاولة القطب الاكبر الولايات المتحدة تقزيم الجميع والهيمنة على الاسواق العالمية فضلاً عن الصراع المرير الذي خاضته البلدان النامية للحفاظ على اقتصادياتها وسيادتها الوطنية.

وتنص هذه الاتفاقية على تحرير التجارة العالمية من خلال القضاء على اجراءات الحماية ومعاقبة الدول التي تتخذ اجراءات حماية. ولكن منطق عولمة الرأسمال ورأس رمحه الامبريالية الامريكية المدعومة بالقوة العسكرية الجبارة استطاعت ومن خلال المادة 301 في الاتفاقية ان تكون القوة القادرة على اتخاذ اجراءات الحماية والثأر لمن تريد حمايته، وفي الوقت الذي تريد.. ولتلافي هذه الصراعات أنشئت عام 1995 هيئة عامة تتخذ القرارات باكثرية الاعضاء، الذين يمثلون حكوماتهم.

ومن اسوأ بنودها حماية الملكية الفكرية، التي لم توضع لحماية حقوق المفكرين والمبدعين وانما لفرض رسوم عالية لمصلحة الشركات التي استملكت حقوق المفكرين والمبدعين لتحرم البلدان الفقيرة من امكانية التمتع بها والتعجيل في القضاء على تخلفها بفرض شروط ليس اصعبها التكاليف الاقتصادية لاستخدامها..

والجانب الايجابي الوحيد في الاتفاقية الذي جاء ككلمة حق اريد بها باطل، هو فرض حد ادنى للاجور والضمان الاجتماعي والتعويضات والخدمات الاجتماعية المباشرة ..والخ على جميع الدول الموقعة على الاتفاقية، الامر الذي يفرض على البلدان النامية ضمان حقوق الشغيلة. وعلى الرغم من ان المنظمة لم تعمل على مراقبة تنفيذ هذا الجانب فانها تهدف من ورائه حرمان البلدان النامية ميزة المنافسة الوحيدة لسلعها وهو رخص اسعارها مقارنة باسعار الدول المتقدمة نظرا لرخص الايدي العاملة وقلة الضمانات الاجتماعية فيها، الامر الذي تستفاد منه المراكز الرأسمالية في استثماراتها الغازية لهذه الدول.

ولعب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دوراً في الضغط على الدول النامية للانضمام الى الاتفاقية مستغلين المديونية التي ترزح تحت كاهلها هذه البلدان وفرض التكيف معها، الامر الذي سيؤدي الى فتح

اسواقها امام البضائع الاجنبيـة والقضـاء على صناعاتهـا الوطنيـة الناشئة وتهديد منتجاتها الزراعية فضلاً عن اطلاق حرية انتقال الرأسمال الوطـني الى الخارج ليصبح جزءاً من الرأسمال العالمي ولكنه جزء تابع ولايرتبط او يخدم الاقتصاد الوطني، كذلـك تدويـل المصـارف الوطنيـة والغـاء الدعـم على المواد الاستهلاكية الضرورية، الامر الذي ينسف مقومـات السـيادة الوطنية ويطلق حرية المراكز الرأسمالية في نهب اقتصاديات البلدان النامية.

ومع كل ما تحقق للمراكز الرأسمالية من هـذه الاتفاقيـة فقـد جـرى خروج المراكز الرأسمالية عنها عن طريق اتفاقيات ثنائية في البداية ثم بـين مجموعات مثل الاتحاد الاوربي "**EU**" واتفاقية النافتا "**NAFTA**" وهـذه الاتفاقيات تناقض الغات، التي تقضي بعدم التمييز واعطـاء صفـة العميـل المفضـل. وتواجـه اتفاقيـة التجـارة الحـرة ثـلاث مشـاكل هـي: حمايـة المنتجات الزراعية، حماية البيئة، وحماية مصالح البلدان النامية. وكل منهـا يتضمن الحماية المناقضـة للتجـارة الحـرة. وكـان اول المخـالفين لاتفاقيـة التجارة العالمية بشأن البيئة الولايات المتحدة لانها رفضت توزيع نفقـات حماية البيئة على جميع الدول وفقا لما تسببه من اضرار فيها.

ولم تستطع كل هذه الاتفاقيات لجم الصراع بـين الـدول الرأسماليـة الكبرى، ونشهد حاليـا مختلـف اشـكال الحـروب التجاريـة بـين اليابـان والولايات المتحدة وبين الولايات المتحدة واوربا ، فمن حرب السيارات الى حرب الموز وحرب اللحوم ...والخ.

ضبط الاستثمارات وتوجيهها لخدمة عولمة الرأسمال

جرى تطوير مجالات نشاط كل من صندوق النقـد الـدولي والبنـك الدولي اللذين تأسسا بعد الحرب العالمية الثانية في برايتـون وودز في تمـوز 1944 وكـان هـدف البنـك الـدولي **IBRD** تشـجيع رؤوس الامـوال للاستثمار لاعادة ما خربته الحرب واعمار البلـدان الاعضـاء عـن طريـق

تقديم القروض، إما مباشرة الى الحكومات او الى الاشخاص والشركات بكفالة حكومية، على ان تكون الدولة مساهمة برأسمال البنك بنسبة مئوية من حصتها في التجارة العالمية. ولكنه في مرحلة عولمة الرأسمال ولاسيما منذ عام 1980 اصبح اداة الرأسمال العالمي للهيمنة على اقتصاديات الدول النامية والتحكم بسياساتها الاقتصادية من خلال فرض التعديلات الهيكلية على اقتصادياتها .

وبدأ صندوق النقد الدولي **IMf** نشاطه في عام 1947 ليتولى المساعدات القصيرة الامد لضمان السيولة لموازنة المدفوعات عند الازمات وضمان استقرار سعر الصرف للعملات وتشجيع التعاون الدولي لازالة القيود التي تعرقل التبدل الخارجي. وفي مرحلة عولمة الرأسمال توسع صندوق النقد الدولي حتى اصبح عام 1990 يضم 152 دولة وقام بتسليف الاعضاء باستثمارات هائلة بلغت 40 مليار دولار لكل من اندونيسيا وكوريا الجنوبية إبان الازمة عام 1998، وتقدم هذه القروض وفقاً لشروط تفرضها الهيئة العامة للصندوق باغلبية الثلثين ويكون حق التصويت وحق الاستلاف من الصندوق مناسباً لمساهمة العضو بالصندوق. ولما كانت الولايات المتحدة تملك 20٪ من القوة التصويتية والاتحاد الاوربي 25٪ فانهما يتحكمان في قرارات الصندوق بما في ذلك مقدار القروض وشروط تسديدها والنسبة المئوية المفروضة عليها.

ولكن بعد التحرر من اتفاقية برايتون وودز وتعويم العملات في السبعينات ضعف دور هاتين المؤسستين بعد ازمة الديون وتعاظم دور البنوك التجارية في تمويل ديون البلدان النامية وكذلك التكامل الاقتصادي في الاتحاد الاوربي. ولذلك حولت هاتان المؤسستان نشاطهما من مساعدة جميع الدول الى مساعدة الدول التي تنهض بتعديلات هيكلية وفي مقدمتها الخصخصة التي تعني بيع جميع المؤسسات

الحكومية للشركات العالمية الكبرى، اذ ليس بامكان الرأسمال الوطني الضعيف شراءها وفتح الاسواق أمام البضائع الاجنبية دون اية اجراءات لحماية الصناعة الوطنية، الامر الذي يؤدي الى تحطيم الصناعة الوطنية وتخفيض مخصصات الدولة على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي ودعم المواد الضرورية . ولستر كل هذه الجرائم بحق شعوب هذه البلدان ادخلت في قاموسها عبارات جديدة فضفاضة يصعب مراقبتها وضبطها وتسمح لها بالتدخل في شؤون الدول الفقيرة مثل القضاء على الفقر وتطور الانسان وانتاج المعرفة ونقل التكنولوجيا وحماية البيئة الى جنب المصطلحات التقليدية.

ومع كل هذه الخدمات التي قدمتها هاتان المؤسستان لعولمة الرأسمال فهناك اقتراحات لدمجهما او الغائهما وانشاء مؤسسات جديدة لاسيما بعد اشتداد التنافس والتناقض بينهما فضلاً عن ضعف قدرتهما على مواجهة الازمات المتصاعدة والتي تهدد بشمولها جميع المراكز الرأسمالية.

ولاحكام هيمنة المراكز الرأسمالية الكبرى بزعامة الولايات المتحدة على اقتصاديات الدول النامية وحتى الرأسمالية المتطورة من الدرجة الثانية واضعاف دور حكوماتها في حماية اقتصادها الوطني والدفاع عن مصالح رأسمالييها، تم صياغة ومناقشة مشروع اتفاقية الاستثمار متعددة الجنسية في ايار 1998 الاتفاقية التي ما زالت تواجه معارضة شديدة حتى من قبل العديد من البلدان الرأسمالية فهي تتضمن:

- فتح كل قطاعات الاقتصاد الوطني للمستثمرين الاجانب، وللمستثمرين الاجانب الداخلين في اتفاقية ايار اقامة المشاريع في جميع المجالات ما عدا الدفاع والشرطة واصدار اسهم وسندات وحق تحويل الاموال وامتلاك براءة الاختراع.

ـ معاملة المستثمرين الاجانب بنفس اسلوب معاملة ابناء البلد ومشاريعهم وعدم التمييز بين المستثمرين الاجانب.

ـ رفع كل القيود على المستثمرين الاجانب من ناحية تشغيل العمال ومعدلات اجورهم واتفاقيات تشغيلهم و..الخ.

ـ على الدول الموقعة على اتفاقية ايار ان تلتزم بجميع هذه القواعد وان تقبل بقرارات محاكم مستقلة لحل الخلافات بين الحكومة والمستثمرين . ومن حق هذه المحاكم ان تطالب بالغاء التشريعات الوطنية وتحكم بالتعويضات في حالة تأميم المشروع.

-لايحق للبرلمان او الحكومة اصدار قوانين جديدة او خطوط اقتصادية عامة تتعارض مع اتفاقية ايار، وعليها الغاء جميع القوانين والقواعد القديمة التي لا تتفق مع الاتفاقية.

ـ يسري مفعول اتفاقية ايار لعشرين عاما ولا تستطيع الحكومات الموقعة سحب توقيعها الا بعد خمس سنوات وتبقى مع ذلك المشاريع والاستثمارات الاجنبية في ذلك البلد التي وظفت قبل انسحابه من الاتفاقية تحفظها الاتفاقية لعشرين سنة مقبلة.

فهل ستضمن هذه الاتفاقية استمرار العلاقات الرأسمالية لعشرين سنة مقبلة دون تفجر تناقضاتها وازماتها؟

- 7 -

الازمات الاقتصادية وسبل حلها

اشار كارل ماركس الى حتمية الازمات الاقتصادية بناء على القوانين العامة للرأسمالية وتناقضاتها، وفي مقدمتها التناقض بين العمل والرأسمال الذي يؤدي دائماً الى خفض القوى الشرائية لملايين البشر وما يتبعه من فيض الانتاج وتراكم الرأسمال. ودرس سماتها في مرحلة المنافسة الحرة وأوضح مراحل الدورة الاقتصادية الاربع: الانتعاش ثم الركود ثم الكساد فالازمة. وبناء على تتالي هذه الازمات في تلك المرحلة قدّر ان فترات تواترها بعشر سنوات وربطها بعمر وسائل الانتاج المعنوي. و لم يتطرق الى وسائل حلها وقتياً ضمن علاقات الانتاج الرأسمالية اذ لم تبلغ الرأسمالية آنذاك مرحلة النضوج للتحكم بآليات الاقتصاد. فكانت الازمات تدمر القوى المنتجة ومنجزات اجيال وتصيب البشرية بكوارث البطالة والافقار الى حد مهلك. وصاغ على أساس ذلك نظريته حول حتمية زوال علاقات الانتاج الرأسمالية واقامة علاقات الانتاج الاشتراكية ومن ثم الشيوعية، لضمان تحرير البشرية من الازمات وضمان اضطراد تطورها، بدون هزات وكوارث.

ومع تطور الرأسمالية تعمقت ازماتها وكان أفظع تلك الازمات التي مرت بها الرأسمالية هي ازمة 1929-1933 من ناحية طول فترتها وعمقها وشمولها جميع المراكز الرأسمالية وتحملت البلدان التابعة اثقل اعبائها. واختلف اقتصاديو الرأسمالية في تحليل اسبابها، واشار اكثرهم موضوعية،

رافي باترا في كتابه "الانفجار الاقتصادي الكبير في التسعينات" الـذي يعترف بحتمية الازمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي وبمراحل تطورها وبدوراتها، ويناقش النظريات المختلفة حول اسبابها دون ان يشير الى المعلم الاول في تحليل كل ميكانزم النظام الرأسمالي وفعالياتها الـتي مازالت تعمل رغم كل التطور الذي حدث.

فاشار الى "ان الكنزين يشيرون الى ان الخلل بين العرض والطلب الاجماليين في السلع والخدمات من اهم الاسباب للازمة الكبرى، ويعزوها الى انخفاض الاستثمارات. وزاد الامر سوءا السياسة المالية الحمقاء الـتي اتخذتها الدولة في ذلك الحين ولاسيما زيادة الضرائب لمواجهة العجز في الميزانية. اما النقديون فيشيرون الى ان فترة الركود الـتي سبقت الازمة كانت مصحوبة بانخفاض واضح بمستوى عرض المال الامر الـذي أثار الذعر وعدم الثقة بين الناس فهرعوا الى سحب اموالهم من البنوك، وقد اخفق مجلس الاحتياطي الفدرالي ، الـذي أنشئ بالاصل لمساعدة النظام الاقتصادي، في التصدي لمثل هذه الحالات وإنقاذ البنوك من الافلاس ومواجهة الطلب المفاجئ على النقود مما أدى الى افلاس العديد من البنوك وخسر الكثيرون مدخراتهم مما ادى الى هبوط ثم توقف النشاطات الاقتصادية. " (الانفجار الاقتصادي الكبير في التسعينات، تأليف رافي باترا، ترجمة عدنان شومان ص 99)

وهذا يعني بأن كل من الكينزيين والنقديين يرجعون سبب الازمة الاقتصادية الكبرى الى السياسة الخاطئة للدولة او البنوك وليس للقوانين الاساسية للرأسمالية وتناقضاتها.

ويشير بعض الاقتصاديين الى أن احد الاسباب الرئيسية للركود الاقتصادي هو التوزيع غير العادل للدخل. وآخرون، منهم رافي باترا يشيرون الى ان السبب الرئيس لكارثة 1929 هو تمركز الثروات والدخل بأيد قليلة بلغ ذروته في عام 1929 دون أن يشيروا الى السبب الرئيس لهذا

التمركز وعدم عدالة التوزيع الكامنة في القوانين الاساسية للرأسمالية وهي استغلال العمل والمنافسة بين الرأسماليين. ويورد الجدول الآتي موضحا ليس فقط بلوغ التمركز حده الاقصى عام 1929 بل ودورة هذ التمركز وترافقها مع دورة فترات الركود التي تطور بعضها الى ازمات، وامكن تلافي بعضها الاخر حيث يشير الى حصة الثروة التي يملكها 1٪ من الشعب الامريكي الى الدخل القومي: (نفس المصدر ص 102)

السنة	النسبة المئوية لملكية 1٪ من السكان في امريكا من الثروة الوطنية
1900	31
1929	36.3
1945	23.3
1949	20 ,8
1953	27 ,5
1962	31 ,6
1983	34 ,2

ويستنتج من الجدول، وهو على حق، بأنه ليس في كل مرة يحدث هذا التركز في الثروة، تحدث الازمة، وانما يترافق ذلك دائما مع تظافر عوامل اخرى مع الركود. فقد حدثت خلال هذه السنوات عدة فترات ركود وازمة واحدة في عام 1929 . ويصف بموضوعية التأزم الاقتصادي العالمي الذي سببته عولمة الرأسمال فيقول: "يحدث الركود الاقتصادي بسبب انخفاض في مستوى الطلب حيث يبدأ الدخل القومي الاجمالي في الهبوط ويبدأ معدل البطالة بالارتفاع. بينما تحدث الازمة الاقتصادية عندما يكون الركود الاقتصادي مصحوبا بانهيار متسارع في النظام المالي وفي مستوى الطلب يستمر لعدة سنوات عندئذ تفلس العديد من المؤسسات

ويفقد الناس الثقة بالمصارف وتأخذ بسحب مدخراتها. وكلما تمركزت الثروات يرتفع عدد البنوك التي تتعامل بالقروض المهزوزة ويزداد عدد البنوك المعرضة للافلاس، والى جانب ذلك يظهر مع تمركز الثروات ارتفاع نسبة الاستثمارات بالمضاربة والمجازفة في الاستثمارات للحصول على الارباح السريعة فيندفع الاثرياء الى شراء الاصول الثابتة والسلع ليس لهدف انتاجي، بل لاعادة بيعها من اجل الحصول على الربح السريع ويندفع وراءهم قسم من الناس في سعيهم ليصبحوا اغنياء دون ادراك حقيقي لمحتوى هذه العمليات حيث تزدهر مشروعات النصابين فيسيرون في الطريق الجنوني والفقاعي الذي لايلبث ان ينفجر". ففي مثل هذه الظروف لا تباع هذه الاصول والسلع بقيمها الحقيقية بل بأسعار خيالية، والمضاربة لاتعني سوى انتقال الاموال من جيب مضارب الى آخر، أو كما يقول الاقتصادي كينل برجر: "إن المضاربة تغذي نفسها بنفسها". وعندما يشارك الاغنياء في سوق المضاربة يكون لديهم من الاموال ما يمكن المخاطرة ببعضها، والاستثمارات ذات المخاطر العالية مربحة فيذكون حمى المضاربة ويتورط الكثيرون معهم فيخسرون مدخراتهم وتتحول الى جيوب الاغنياء ويزداد التركز في الثروة وتزداد حمى المضاربة ويزداد حجم الفقاعة وتزداد معها آلام انفجارها.

ويشير مؤلف الكتاب، رافي باترا، بأن خطر الازمة الاقتصادية أخذ يشغل بال الناس منذ العقد السابع من هذا القرن، وذلك عندما ارتفعت اسعار البترول بشكل هائل وولدت اخطر فترة ركود اقتصادي عرفها التاريخ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وبسبب هذا الامر عاد الاهتمام بنظرية الدورات الاقتصادية من جديد والتي كان ينظر اليها في العقد السادس من هذا القرن على انها نظرية ميتة، وألهمت مجدداً عدداً من المفكرين المرموقين بنشر عدد من الكتب حولها دون ان يشير الى دور ماركس في اكتشافها. وكان يتوقع حدوث الازمة الكبرى على ضوء ذلك في التسعينات حيث يؤكد بان التفاوت في توزيع الثروات يسمح

بظهور نظام مصرفي هش وبروز فقاعة المضاربة التي ستنفجر عندما تضربها اية حادثة ركود اقتصادي ولكنه لم يشر الى انها ستستمر وتتضخم مع استمرار سيادة علاقات الانتاج الرأسمالية ويصبح خطرها على البشرية اعظم. ويضيف لاثبات توقعاته بحتمية حدوث الازمة في التسعينات قائلاً: "ان بذور هذه الكارثة زرعتها السياسات المالية المضللة لادارة الرئيس ريغن، فقد أدى تخفيض الضرائب الذي حدث في الاعوام 1981-1986 الى ارتفاع حاد في تمركز الثروات وستصل قريباً الى ما وصلت اليه عام 1929 . فقد نشرت جريدة نيويورك تايمس بان عدد البليونيرية قد تضاعف في عام 1986 من 14-26 في عام واحد حيث يحصل هؤلاء على نصيب اكثر من الثروة على حساب الفقراء.

ويورد المؤلف مقارنة جديرة بالاهتمام للاوضاع الاقتصادية الامريكية عشية الازمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 وما يتوقعه عشية الازمة الكبرى في التسعينات. فقد تميزت العشرينات بنمو بطيء في الموارد المالية وانخفاض في نسبة التضخم واندماج الفعاليات الاقتصادية. وشهدت التكنولوجيا العالمية في الصناعة ارتفاعاً حاداً، ولكن البنوك حصلت على دخول متواضعة في حين شهدت اسواق الاسهم ارتفاعاً حاداً. وعانى القطاع الزراعي انخفاضاً كبيراً بسبب فقدان الاسواق الخارجية وانخفاض اسعار المحاصيل الزراعية واتخذت الدولة موقفاً معادياً من العمال ومحابياً للرأسماليين رغم انخفاض البطالة وذلك من خلال محاربة التنظيمات العمالية وخفض الاجور والضمان الاجتماعي من ناحية وتخفيض الضرائب على الرأسماليين. وكل هذا جرى خلال الثمانينات مع بعض الاستثناءات التي تكاملت في التسعينات، ففي العشرينات كانت ميزانية الدولة تنعم بفائض بينما عانت في الثمانينات من عجز كبير. وهو يتوقع زيادته في حين اعلنت الادارة الامريكية عن توفر فائض في ميزانية الدولة يربو على 70 مليار دولار في عام 1998. ثم يشير الى ان اسعار الفائدة كانت متدنية في العشرينات بينما ضربت رقماً قياسياً في الثمانينيات،

ولكن تم خفض اسعار الفائدة في التسعينات ايضاً. ويضغط الجمهوريون من اجل تخفيض الضرائب مرة اخرى، بدل توجيه الفائض في ميزانية الدولة للضمان الاجتماعي والصحي المتردي الى حد كبير، في حين يتوجه الرئيس الامريكي الى استخدام الفائض في الميزانية لتخفيض الديون الهائلة عليها والتي تقدر بالترليونات. ويقول رافي باترا: "إن من المفيد ان نعترف بأن الولايات المتحدة الامريكية اصبحت اليومَ أمة مدينة ".

ومع ذلك لم يؤكد حتمية وقوع الازمة الكبرى، بل ويشير الى امكانية تلافيها اذا ما اتخذت الدولة اجراءات حاسمة وسريعة في الحد من تمركز الرأسمال وغيرها من الاجراءات. ولكن كلها ضمن استمرار علاقات الانتاج الرأسمالية التي ليس فقط تعيد انتاج الاسباب الرئيسية للازمات والكوارث بل وتزيدها عمقاً وبالتالي تزيد من هول تأثيرها على البشرية. ورغم انه ينتقد الكنزيين والنقدويين وغيرهم من الاقتصاديين لانهم لم يستطيعوا انقاذ المجتمع الرأسمالي من لعنة الازمات وويلاتها، كون جميع الاصلاحات التي نادوا بها كانت موجهة لمعالجة ظواهر المرض القديم المعروف، وليس اسبابه، الا انه يعتبر نظرية (**PRUT**) التي وضعها (**B.R. Sarkar**) يمكن ان تزيل اسباب المرض وهي اصلاحات وقتية وفضلاً عن طوباويتها فهي لا تمس جوهر العلاقات الرأسمالية ولا سيما الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واستغلال العمل المأجور. ففي أول نقاطه "ان لا يتعدى الحد الاعلى للرواتب في اية صناعة عن عشرة امثال الحد الادنى للاجور." أي بقاء التمايز الطبقي، والاستغلال الطبقي.

فالفقاعة الامريكية التي يستند اليها عموم النظام الرأسمالي العالمي في مرحلة عولمة الرأسمال لابد ان تنفجر نظراً لتضخم ما تحتويه من تناقضات هائلة لايمكن لاية اجراءات تجميلية مهما استطاعت ان تطيل امد بقائها وتتفادى انفجارها..

الفصل الرابع

السمات السياسية المميزة لمرحلة عولمة الرأسمال

- 1 -

تعرية الدولة كأداة لخدمة الرأسمال

كتب ماركس في البيان الشيوعي: "إن الهيئة التنفيذية للدولة الحديثة ليست إلا لجنة لادارة الشؤون العامة للبرجوازية" ، والدولة آلة الغرض منها ان تخضع سائر طبقات المجتمع لمصلحة الطبقة المالكة ويختلف شكل هذه الآلة . ففي دولة مالكي العبيد رأينا الملكية والجمهورية الارستقراطية او حتى الجمهورية الديموقراطية ولكن جوهر الامر كان واحداً. فقد كان العبيد محرومين من جميع الحقوق و لم يكونوا يعتبرون من الناس. ورأينا الامر نفسه في دولة القنانة.وإن تغير شكل الاستثمار حوّل دولة مالكي العبيد الى دولة القنانة حيث لا يتمتع بكل الحقوق غير الاقطاعيين، وانفتح طريق لتحرر الفلاحين اوسع اذ لم يعد القن ملكاً مباشراً للاقطاعي ويمكنه العمل لنفسه لبعض الوقت . واتسعت هذه الامكانيات مع توسع التجارة والصناعة . ففي ظل العبودية والقنانة لم يكن من الممكن ان تسود اقلية على اغلبية المجتمع بدون قسر، والتاريخ زاخر بالمحاولات التي كانت الطبقات المستغَلة تقوم بها لاسقاط الظلم. والتاريخ يحدثنا عن ثورات العبيد وانتفاضات الفلاحي . ومن خلال ذلك تطور جهاز الدولة والقوانين والاحكام.

ومن اجل تطور شكل الاستثمار وتوطد علاقات الانتاج الرأسمالية تطه , شكل الدولة فقد خاضت الدولة الرأسمالية النضال ضد دولة القنانة

تحت شعار الحرية والمساواة امام القانون بصرف النظر عن الرأسمال الذي يملكه والقانون يحمي ملكية من توجد له ملكية من تطاولات المعدمين ويؤيدها ويشجعها وإحكام خضوع العمال والفلاحين وسائر المعدمين لمصلحة الرأسماليين. وهكذا فان الدولة بقيت كالسابق آلة تساعد الرأسماليين على اخضاع العمال والفلاحين رغم ادعائها على ألسنة المدافعين عنها وعلمائها وفلاسفتها بانها دولة غير طبقية. اما الحق الانتخابي العام والجمعية التأسيسية والبرلمان فليست غير الشكل، لايغير شيئاً من الجوهر، فسواء وجد الحق المقيد او غيره او وجدت الجمهورية الديموقراطية او غيرها، تبقى السلطة بيد الرأسمال. وفي الحقيقة تظهر سيطرة الرأسمالية بفظاظة بمقدار ما تكون هذه الجمهورية ديموقراطية. ففي الولايات المتحدة، احدى الجمهوريات الاكثر ديموقراطية في العالم، تظهر قبضة الرأسمال على المجتمع بفظاظة ووقاحة. وبالرغم من الدهاء الانيق ومن كل ما يقال عن ديموقراطية العمل وعن المساواة بين الموطنين، فان كل محاولة يقوم بها العمال بقصد تحسين وضعهم تحسيناً جدياً تواجهها الدولة على الفور بالقوة بما في ذلك استخدام الجيش النظامي والبوليس لقمعها بلا رحمة. وما من بلد يتجلى فيه نفوذ الرأسمال في البرلمان كما في الولايات المتحدة، إذ ليس غريبا ان ترى منظر رئيس امريكي وهو يضمن لرجال الاعمال تسهيلات عبر البيت الابيض مقابل الحصول على تبرعات للحملة الانتخابية. فقوة الرأسمال هي كل شيء، متمثلة في البورصة، فلا يمكن للجمهورية الديموقراطية او الحق الانتخابي ان يغيرا شيئاً من جوهر الدولة ودورها..

ولكن من وجهة التطور العالمي للمجتمع تعتبر الجمهورية البرجوازية والبرلمان والحق الانتخابي العام، تقدماً هائلاً. فقد سارت البشرية نحو الرأسمالية، والرأسمالية وحدها مكنت الشغيلة بفضل ثقافة المدن من وعي نفسها ومن انشاء حركتها وتكوين احزابها ولولا

البرلمانية والحق الانتخابي لكان تطور الطبقة العاملة مستحيلاً. ولذلك اكتسبت هذه الحريات الديموقراطية في عيون الجماهير الغفيرة اهمية كبيرة، ويستغل المنافقون ذلك في تجسيد الكذبة القائلة بان الدولة حرة وتدافع عن حقوق الجميع وانها فوق الطبقات.

طورت البرجوازية جهاز الدولة واتقنته واحكمت سيطرتها عليه من خلال لعبة الانتخابات البرلمانية وحق التصويت العام وربطت بين مصالحها ومصالح الوطن والامة من خلال هيمنتها على وسائل التربية والاعلام، وسخرت اجهزة القمع لاخضاع المجتمع وتعبئته لتحقيق اهدافها وحماية مصالحها من المنافسة الخارجية. فأعدت الجيوش وسلحتها على نفقة الشعب وأثارت الحمية الوطنية والقومية لتحقيق أهدافها التوسعية، ولتنظيم المنافسة وضبطها. اقامت المنظمات الدولية وعقدت المواثيق الدولية لاحترام سيادة الدولة باعتبارها وحدة مستقلة عن المجتمع تحتكر وسائل القسر وتفرض شكلاً من الادارة وحكم القانون، وتضمن الأمن لمواطنيها من العدوان الخارجي والشغب الداخلي.

وتعاظم دور الدولة مع تطور النظام الرأسمالي وتعمق تناقضاته وتأثير قوانينه الاساسية ولا سيما قانون التطور غير المتناظر للمراكز الرأسمالية وما يؤدي اليه من اخلال في توازن القوى ، الامر الذي يفرض الحروب لاعادة التوازن. فالدولة هي اداة الرأسمالية الوحيدة القادرة على تعبئة المجتمع وكل طاقاته البشرية والمادية لخدمتها في مجال الحروب. فهي التي تعد الجيوش وتعبئ الامكانات المادية بما تفرضه من ضرائب وهي التي تعبيء الرأي العام بما تبثه من افكار ومفاهيم من خلال اجهزة التربية والاعلام. والدولة أيضاً اداة الرأسمالية للخروج من الازمات والركود بما

تفرضه من سياسة كينزية او نقدية لتسخير كل مدخرات الشعب لخدمة الرأسماليين.

وهكذا تعاظم دور الدولة الوطنية عبر مراحل تطور الرأسمالية: المنافسة الحرة والاحتكار، الامبريالية، وتطورت اجهزتها الوطنية كما تعاظم دور المنظمات الدولية والمواثيق الدولية التي تلعب الدول الوطنية قوتها التصويتية المقررة لها. وفي فترة الحرب الباردة، تعاظم دور الدولة سواء في المنظومة الاشتراكية ام الرأسمالية، فقد تعاظمت الحاجة لطاقاتها التعبوية للقوى العسكرية والاقتصادية لتغطية تكاليف سباق التسلح وتحقيق الانضباط الاجتماعي الضروري لمواجهة تحديات بعضهما واسناد دور الدولة وتعزيزها ايديولوجيا لان أي اضعاف لهيبتها في المنظومة الاشتراكية كان يعني تعرض النظام الاشتراكي الى الخطر وضياع المنجزات الاشتراكية وعودة الرأسمالية. وبالنسبة للبلدان الرأسمالية كان أي اضعاف لهيبة الدولة وجبروتها يعني فسح المجال لتوسع "الطغيان الشيوعي".

ومع انهيار المنظومة الاشتراكية وتوطد عولمة الرأسمال وسيادة الايديولوجيا الرأسمالية التي ترمي من ناحية الى وأد الشيوعية واسدال ستار النسيان عليها وعلى منجزاتها، ومن ناحية اخرى تمجيد الرأسمالية واعتبارها نهاية التاريخ. وبهذه الاوهام اخذ اقطاب الرأسمال العالمي ومؤدلجوه يصورون ان هيمنة الرأسمال وايديولوجيته قادرة على اخضاع البشرية لهيمنتهم واستغلالهم، واخذوا ينظرون للقضايا السياسية والعسكرية وفقا لمصالحهم وانطلاقاً من فلسفتهم اللبرالية، فانتشرت مفاهيمهم الجديدة عن اضمحلال دور الدولة الوطنية، انطلاقا من تعميم نظرية السوق الحرة في تعبئة الموارد المالية والبضائع على المجتمع وبامكانهم تعبئة البشر دون ارتباطهم بوطن اوقومية بل حيثما تمليه المصلحة، والمنافسة العالمية. وان الانظمة التي تضمن حقوق الشغيلة

وتأمين الضمان الاجتماعي اصبحت من مخلفات الماضي اسوة بالسياسة المالية والنقدية والتجارية الحمائية التي تحد من حرية الرأسمال والتجارة.. وانتهى دور الدولة الوطنية كمنظم للاقتصاد الوطني واصبح دورها يقتصر على توفير الخدمات العامة التي توفر الظروف الملائمة للرأسمال العالمي باقل التكاليف، بل وكما يقول **Ohmae** عام 1990: "لم تعد الدولة تؤثر على مستوى الاقتصاد والتشغيل بصورة مستقلة في بلدانها فهذه تخضع لهيمنة الرأسمال العالمي، واصبح دور الدولة اشبه بدور دائرة البلديات، لاعداد البنى التحتية والبضائع الاساسية التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية باقل التكاليف." (**Globalism in Question, Paul Hirst and Grahame Thompson** ص 176).

لقد احاط الغموض بالدور الفعال الذي لعبته الدولة في صياغة القواعد الجديدة للعبة، في تغيير موازين القوى بين الطبقات، فالدولة ذاتها لم تقم الا لتنظيم العلاقة بين الطبقات لمصلحة مالكي وسائل الانتاج. وعولمة الرأسمال تعني ان الرأسمال الاجنبي يصبح وطنياً، وعلى الدولة الوطنية ان ترعى مصالحه. ولعبت الدولة دورها في سبيل تحقيق عولمة الرأسمال باحداث التغيرات في القواعد المتحكمة بحركة الرأسمال وتبادل العملات والتجارة، الامر الذي ادى الى مرحلة جديدة من تراكم الرأسمال، فهي لم تنسحب من الاقتصاد بل تكيف علاقتها به، فتغير مهام اجهزتها والدور الذي يلعبه كل منها في تمثيل وتنظيم السوق، والاطراف الفاعلة في المجتمع فضلاً عن عقد المعاهدات والاتفاقات الدولية الناظمة لعمل المؤسسات الدولية الملائمة لهذه العولمة.

ولكن أي من هذه الاجراءات لم يحصل تلقائياً بل تحقق عبر التجربة والخطأ، عبر المساومات والمفاوضات والتوترات والتناقضات. والصراعات الطبقية قد تضعف حيناً من دور الدولة ولكن لايلبث دور الدولة أن يبرز باشكال جديدة. ولذلك نشاهد اليوم تزايداً ملحوظاً

للفساد في اجهزة الدولة وشراء الامتيازات السياسية ومسخ الانتخابات البرلمانية وتنصيب الحكومات والقيام بالانقلابات، وذلك لان الرأسماليين الافراد اذ يواجهون عدم الاستقرار وشدة المزاحمة الدولية، يلجأون الى السياسيين للحصول على الدعم المالي، وللاوضاع الاحتكارية والحماية الكمركية التي كانت متوفرة سابقاً او لاستخدام القوات العسكرية للدفاع عن مصالحهم عبر الحدود او لاخضاع شغيلتهم عند التمرد على ظروف العمل القاسية والاستغلال الفظ.

واستغل الرأسمال هذه النظريات للهجوم على مكاسب الشغيلة في جميع البلدان بما فيها المراكز الرأسمالية الكبرى التي تتشدق بالديموقراطية وحقوق الانسان، للتغلب على منافسة البضائع التي تنتجها البلدان الصناعية الجديدة التي لا يتمتع عمالها بابسط الحقوق. واعلنوا نهاية الكنزية التي تعني بتدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد الوطني والتشغيل العام والنمو المضطرد ونهاية دور الاحزاب الثورية التي تنادي بالتحرر الوطني والطبقي والاحزاب الاصلاحية ونشروا الدعوة للمنظمات الاخلاقية مثل الحركة ضد الاجهاض ومن اجل حقوق الشواذ جنسياً وحقوق الحيوان والبيئة، والتخلي عن الاهداف والتقاليد الوطنية وتشجيع الانغلاق الديني والاثني. ولم يعد لمفهوم السيادة الوطنية الذي تعززه وتجسده الدولة بالثقافة الوطنية والتقاليد الاجتماعية، قيمة. ويروجون للثقافة الكسموبوليتية، فتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أضعفت هيمنة الدولة على الثقافة. فالتكنولوجيا الرقمية والستالايت والفاكس لم تضعف الهيمنة الايديولوجية فقط بل والثقافية أيضاً ومهدت الاتصالات عبر الحدود للثقافة الكسموبوليتية ليس لعلية القوم فقط بل وللجماهير، للعلماء وللفنانين، وعممت اللغة الانكليزية لتصبح لغة عالمية فهي تغطي 80٪ من جميع برامج وهياكل الاستفادة من هذه التكنولوجيا بدءاً من

(توم اند جيري) الى المناقشات العلميـة المتطـورة في جميـع المجـالات عـبر البريد الالكتروني.

ولكـن هـل حقـا تسـتطيع الرأسماليـة التخلـي عـن اداتهـا السياسـية والعسكرية: "الدولة"، في مرحلة اصبحت تناقضاتها اعمق من أي وقت مضـى، وسـيادة قوانينهـا الاساسـية وتطورهـا؟ فالتنـاقض بـين العمـل والرأسمال تعمق واتسع ليشمل شغيلة اليد والفكـر بـل وليشـمل البشـرية عموماً، وقانون التطور غير المتناظر بين المراكز الرأسمالية واختلال تـوازن القوى فيما بينها مستمر رغم سيادة الرأسمال الامريكي وهيمنة الامبريالية الامريكيـة كقطـب رئيـس أوحـد لحـد الآن وقـانون الـتركز والتمركـز للرأسمال وما يفرضه من تناقض بين المركز والاطراف فضلاً عن اتسـاعه وتعمقه أفقياً وعمودياً ليشمل المراكز الرأسمالية نفسـها.. فـالحروب هـي اداة الرأسمالية لحل تناقضاتها سواء لاخضـاع شـعوب الاطـراف المستغلة لحد الافقار او لاعادة التوازن بين مراكزها، بل واصبحـت اشـد خطـراً بسـبب سـباق التسـلح واكتسبت طابعـاً عالميـاً .وعلـى الرغـم مـن ان الاسلحة النووية جعلت الحرب بـين الاقطـاب الرأسماليـة امـراً مسـتحيلاً لانهـا تعـني الفنـاء للجميـع، فاننـا نشـهد عشـرات الحـروب الاقتصاديـة والتجارية بين المراكز الرأسمالية الكبرى مثل حرب الموز وحـرب اللحـوم الامريكية المطعمة بالهورمونات المسببة لامـراض السـرطان الامـر الـذي يشكل خروقا فظة لاتفاقية التجارة الحرة الـتي صممـت فقـط لتوجيهها ضد بلدان الاطراف، هذا فضلاً عن تلاعـب الولايـات المتحـدة باسـعار العملـة ونسـبة الفـائدة كـأداة للضغـط علـى الـدول الـتي لا ترضـخ لمخططاتها كما فعلت ذلك مرارا ضد فرنسا واليابان.

ولكننا شاهدنا عشرات الحـروب الـتي خاضتهـا الولايـات المتحـدة ضـد بلـدان الاطـراف في العقديـن الاخـيرين مـن القـرن العشـرين واستخدمت فيها احـدث الاسـلحة الفتاكـة فضـلاً عـن عولمتهـا بتوزيـع

نفقاتها بل وحتى قواها على المراكز الرأسمالية الاخرى كما عشناه في حرب الخليج عام 1991 وحرب كوسوفو ضد يوغسلافيا عام 1999، فضلاً عن امكانية تحول اية حرب اقليمية الى حرب نووية بسبب انتشار الاسلحة النووية في العديد من بلدان الاطراف، التي تؤجج المراكز الراسمالية الخلافات فيما بينها كما يحدث بين الهند والباكستان، الدولتين النوويتين..

وهكذا فان الرأسمالية لايمكن ان تتخلى عن الدولة لانها لايمكن ان تتخلى عن القوات المسلحة ، اداتها لاخضاع خصومها في الداخل والخارج ولاحكام هيمنتها على العالم. فقد جاء في الوثيقة التي اقرها الكونغرس الامريكي عام 1992 تحت عنوان (الاستراتيجية العسكرية القومية): " إن مهمة القوات المسلحة الامريكية هي الاسهام في النمو الاقتصادي للبلاد وفي ازدهارها بما في ذلك تأمين الوصول الى الاسواق الاجنبية وموارد الطاقة وطرق المواصلات البحرية والمجال الفضائي.(جريدة الحزب الشيوعي السوري "نضال الشعب" في 1999/10/7) . بل وعملت على عولمة اداتها العسكرية من خلال تطوير حلف الاطلسي في الذكرى الخمسين لتأسيسه عام 1998، من اداة دفاعية الى اداة للحرب ضد جميع الدول التي لا تخضع لهيمنة مراكزها الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة وتوسيع مجالات نشاطه لتشمل كل العالم بعد ان كانت مقتصرة على مواجهة الدول الاشتراكية. واصبحت تبحث عن عدو تبرر لشعوبها تعبئة قواها البشرية والمادية لسحقه، بعد انهيار المنظومة الاشتراكية التي أسست الحلف لمواجهتها بعد الحرب العالمية الثانية. وكان لابد من البحث عن شعارات جديدة لتعبئة جماهيرها في حروبها العدوانية. فكان شعار حماية الديموقراطية وحقوق الانسان في العالم، إضافة الى حماية المصالح الامريكية، هو السلاح الايديولوجي الذي خاضت به وستخوض به

الولايات المتحدة واداتها حلف الاطلسي حروبها، خدمة للرأسمال المالي العالمي ومركزه الاكبر الولايات المتحدة.

وتصاغ هذه النظريات عن اضعاف دور الدولة وتحولها الى مجرد دائرة بلديات، خصيصا لبلدان الاطراف لاحكام هيمنة الرأسمال العالمي عليها وتسخير الدولة واجهزتها لخدمته. ولكن حتى في هذه البلدان لم يضعف دور الدولة كأداة قسر لشعوبها، وفي نفس الوقت كمخالب عدوان ضد بعضها خدمة لمصالح الرأسمال العالمي ووسيلة لابتزاز خيرات شعوبها واستنزاف مدخراته في سباق للتسلح يوفر لشركات السلاح العالمية ارباحاً طائلة ولذلك يجهد الرأسمال العالمي من خلال الشركات متعددة الجنسية وحكومات المراكز الرأسمالية واجهزة استخباراتها على تنصيب حكومات هذه الدول من خلال التأثير على الانتخابات او من خلال الانقلابات العسكرية والمؤامرات. وهي، رغم كل ذلك، تعمل على تحقيق الحد الادنى من توفير الخدمات الاجتماعية والثقافية لضمان حد ادنى من الاستقرار السياسي.

وحتى في الميدان الاقتصادي لم تضعف عولمة الرأسمال دور الدولة في تنظيمه وضبطه، سواء بواسطة اجهزتها ومؤسساتها وقوانينها أو عن طريق تنسيق كل ذلك مع المؤسسات والضوابط الدولية. فرغم حرية السوق والشركات متعددة الجنسية فالطابع الوطني للاقتصاد ودور الدولة الوطنية في اسناده وتحقيق مصالحه يزداد قوة. ورغم سمة عولمة الرأسمال المتجسدة في عالمية الاسواق المالية والتجارة والشركات متعددة الجنسيات وصندوق النقد والبنك الدولي ودورهما في تحديد آفاق تطور البلدان النامية كلها، فإن الواقع يؤكد هيمنة المراكز الرأسمالية الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة على جميع هذه المراكز. فكما يقول رون بيلامي استاذ الاقتصاد في جامعة ليدز: " ليس ثمة من دليل على نشوء طبقة رأسمالية عالمية تحل محل الطبقة الرأسمالية في البلد المعني".

فحسب الاحصاء الرسمي كانت نسبة الاسهم المملوكة من الاجانب في بريطانية، عام 1993 لاتزيد عن 9, 12٪ من مجموع قيمة الاسهم وهناك رأسمال اجنبي في امريكا ولكن ليس من شركة امريكية عملاقة اكبر حملة اسهمها رأسمالي اجنبي. والتنافس بين الشركات العملاقة على اشده: على الاسواق ومجالات الاستثمار والنفوذ السياسي. ولا تتطابق مصالحهم الا في مواجهة اية قوة اجتماعية اخرى ولا سيما الشغيلة، اذا ما عرقلت تعظيم ارباحهم. والاتفاق بين الرأسماليين لا يستقر. فالشركات والقطاعات والبلدان لا تتطور بوتيرة واحدة، لذلك فان التصادم في مصالح الرأسماليين امر لا مفر منه ويؤدي حتما الى اعاقة اتحادهم. وقوة دول المراكز الرأسمالية الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة لا تتلاشى امام مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات، وفي نفس الوقت فان قوة كل من هذه الدول تستخدم لمصلحة شركاتها الوطنية.

ولذلك تلعب الدولة في هذه المراكز دوراً متعاظماً في تنظيم المنافسة وضبطها من خلال تنظيم الاقتصاد الوطني والعالمي وضبطه. فحق الملكية وقوانين التجارة وسعر التصريف المستقر هي الضمانات الاولية للشركات وللاستثمارات ولنموها المضطرد. والشركات لايمكنها توفير هذه الشروط لنفسها حتى وان كانت متعددة الجنسيات. وهذا الاستقرار لايمكن تحقيقه على النطاق العالمي بدون اتفاق دول المراكز على تنظيمه واتخاذ الاجراءات الضرورية لتحقيقه. وحتى نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الاطراف تحتاج الى الدولة في تلك البلدان لتهيئة الظروف الملائمة للاستثمارات وتهيئة القوى العاملة الضرورية وقطع الطريق امام الاستثمارات المنافسة ومنافسة بضائعها، والدعاية لها.

ان الرأسمال العالمي يحتاج الى الدولة الوطنية ليس فقط لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي بل والى الاستقرار السياسي وما يتطلبه من

خدمات ايديولوجية وثقافية والالمام بشؤون الدولة ومؤسساتها التجارية والمالية وتنظيم عمل هذه المؤسسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتقليل من مخاطر المجازفات. فالدولة تضمن المشاريع من الهزات ومخاطر تأثير الاقتصاد العالمي. فالرأسماليون في الولايات المتحدة، عميدة عولمة الرأسمال والسوق الحرة، يستفيدون كثيراً من بقاء الدولار اداة التجارة العالمية والبنك الاحتياطي الامريكي المقرر الاساسي لاسعار العملة في العالم ونسبة الفائدة، الامر الذي يمكنهم من قيادة الاقتصاد العالمي. والمحاكم الامريكية هي اداة الدفاع الكبرى عن حقوق الملكية والتجارة الحرة على النطاق العالمي. والحكومة الفدرالية المدججة باكبر قوة عسكرية في العالم وبأحدث اسلحة الفتك والدمار، تحمي مصالح الشركات الامريكية في جميع انحاء العالم، فضلاً عن سلاح الحصار الاقتصادي وتحديد سعر العملة ونسبة الفائدة واسعار الاوراق المالية كلها ادوات تستخدمها الدولة الرأسمالية الاكبر لحماية مصالح رأسمالييها واخضاع منافسيهم حتى من المراكز الرأسمالية الاخرى كما فعلت في التلاعب بعملات فرنسا واليابان اكثر من مرة لارغامهما على الخضوع لهيمنة الرأسمال الامريكي، ومخططات الادارة الامريكية لخدمة مصالحه. وتتعاون الادارة الامريكية مع المراكز الرأسمالية الاخرى لفرض هذه العقوبات على دول الاطراف التي تقاوم هيمنتها، كالحصار الاقتصادي المفروض على كوبا منذ ما يقرب من نصف قرن والحصار الاقتصادي المفروض على العراق وليبيا.. والتلاعب باسعار عملات دول جنوب شرقي آسيا وما تركه من أثر مدمر على اقتصادياتها لسحق قدراتها التنافسية اولا واحكام هيمنتها على اقتصادياتهم من خلال شراء المشاريع والمؤسسات الاقتصادية التي افلست بأبخس الاثمان ثانياً، وضمان تبعية الدول الوطنية لمصالح الرأسمال العالمي والمراكز الرأسمالية

الكبرى ولا سيما لمصالح الولايات المتحدة واحكام هيمنتها على العالم واستنزاف خيراتها وعرق شعوبها ثالثاً.

وهكذا فان الرأسمال يحتاج الى الدولة الوطنية لتحقيق الظروف الملائمة لنشاطه على الصعيد الداخلي والعالمي من خلال القوانين والمواثيق والمؤسسات الوطنية والعالمية وتبقى الدولة مصدر الشرعية لكل القرارات والقوانين الاقتصادية الوطنية والعالمية بما في ذلك فرض الضرائب وتحديد سعر العملة ونسبة الفائدة وغيرها، وأداة سياسية للاعتراف بشرعية الدول الاخرى واعطائها الشرعية وكذلك للمؤسسات الدولية وتشكل قواها التصويتية .

ان تقرير البنك الدولي لعام 1997 الذي صدر بعنوان: "الدولة في عالم متغير" هو خطوة هامة للتخلي عن الاستراتيجية المتجسدة في التقرير الذي اصدرته اللجنة الثلاثية عام 1976 التي استهدفت دفع عجلة عولمة الرأسمال نحو القرن القادم، داعية الى تقليص مهام الدولة الى الحد الادنى. في حين يدعو تقرير البنك الدولي الجديد الى ان تلعب الدولة دوراً كبيراً في حماية وتصحيح الاسواق. وينطلق في ذلك من ان عولمة الرأسمال تبدأ من الداخل . فالاصلاحات التي يدعو اليها بغية زيادة فاعلية الدولة تعتمد على اعادة النظر في بنية اجهزة الدولة من الناحية المؤسسية واعادة المسؤوليات بينها وذلك ابتداء من قطاعات قليلة حاسمة تشمل وزارة المالية والبنك المركزي وادارة جباية الضرائب. فإعادة هيكلة الاجهزة التي يمكن انجازها باوامر ادارية عليا تتوخى تحقيق تقليص شديد للميزانية واصلاح ضريبي وتحرير الاسعار ورفع القيود على التجارة مع بعض الخصخصة، واقامة ادارة فعالة لعموم الاقتصاد من قبل نخبة تكنوقراطية منعزلة. ويضيف بان الدولة الكفوءة، فضلاً عن ذلك، تعيد هيكلة السلطة التنفيذية ذاتها بالاضافة الى السلطتين التشريعية والقضائية

والخدمة المدنية والنقابات والاحزاب السياسية ووسائل الاعلام والحكم المركزي والمحلي بل وحتى القطاع الخاص.

هذا كله يعني ان البنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية التي ترعى عولمة الرأسمال لا تريد تجاوز الدولة الوطنية او ازاحتها بل تسعى الى ضمان اجراء نوع محدد من اعادة هيكلة الدولة بالاستناد الى الدعم الخارجي. اذ يشدد التقرير على دور المؤسسات الدولية لتوفير المشورة والخبرة والمساعدة المالية لتوفير آلية للبلدان بحيث تتعهد بالتزامات خارجية يغدو معها التراجع عن الاصلاحات اكثر صعوبة. ومن هذه الاليات المعاهدات التجارية والنقدية الدولية التي تلتزم الدولة بموجبها بقواعد تتقيد بها وتحدد بدقة مضمون السياسة مع تقييدها ضمن آلية يكون التنصل منها باهض الكلفة.

فعولمة الرأسمال تبقي على سلطات الدولة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والايديولوجية ان لم تزدها، وان ادعاءات الاشتراكيين الديموقراطيين الحاكمين في 14 من 15 دولة من دول الاتحاد الاوربي بأن أيديهم مقيدة بالرأسمال العالمي وتجار الاسهم ما هي الا للتهرب من الاعتراف بمسؤليتهم عن عواقب عولمة الرأسمال، وعجزهم عن مواجهتها.

كما كشفت الكارثة الاقتصادية الكبرى التي حلت بدول جنوب شرقي آسيا اهمية دور الدولة الوطنية لاستمرار المراقبة والوعي بحركة الرساميل الاجنبية واتجاهها والتصدي للشركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الامكانيات الوطنية وضرورة تعاون دول البلدان النامية وتكاملها الاقتصادي والمالي وتنظيم التعامل بالعملات والاتجار بها وازدياد دورها الفاعل سياسياً وايديولوجياً وثقافياً، للحيلولة دون هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على مصير الوطن، واعتماد الديموقراطية

ووقف تراجع هذه الدول امام مصالح هذه الشركات التي اصبحت تقيم اوضاع كل دولة وتوجهها لما يضمن زيادة ارباحها.

وتبقى الدولة، كما اكد ماركس، اداة قسر لاخضاع الشغيلة لاستغلال الرأسمال. ومع تطور الرأسمالية وبلوغها مرحلة عولمة الرأسمال اصبحت الدولة على المكشوف اداة الرأسمال العالمي لاخضاع البشرية لهيمنته واستغلاله الامر الذي اصبح خطراً يهدد البشرية بالفناء. ولايمكن انهاء دور الدولة هذا الا بالقضاء على علاقات الانتاج الرأسمالية القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واستغلال العمل المأجور، وتطوير دور الدولة الى اداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتنظيم المجتمع في الفترة الانتقالية تمهيدا لاضمحلالها تدريجياً كما اكد ماركس وانجلس قبل 150 عاما.

- 2 -

اخضاع المنظمات الدولية والقانون الدولي لمصلحة الرأسمال

لجأت الرأسمالية الى المنظمات الدولية لتنظيم وضبط التنافس الحاد بين مراكزها الذي اتخذ في مرحلة الاحتكار والامبريالية طابع الحروب المدمرة من اجل اقتسام العالم وإعادة اقتسامه بين هذه المراكز الرأسمالية، فجاء تأسيس عصبة الامم بعد الحرب العالمية الاولى لتنظم العلاقات الدولية وحماية السلام العالمي وتحديد امكانيات المراكز الرأسمالية من استخدام القوة العسكرية لتحقيق اهدافها بالتوسع والهيمنة. وتحت ضغط البشرية، المتضرر الرئيس من الحروب، وضعت قوانين وانظمة انسانية تعالج حقوق الانسان ولاسيما حقوق الشغيلة وحقوق شعوب البلدان التابعة. ولكن هذه المنظمة لم تصمد امام قوانين الرأسمالية ولاسيما قانون التطور غير المتناظر للمراكز الرأسمالية واختلال توازن القوى بين هذه المراكز الذي لايمكن حله في ظل سيادة العلاقات الرأسمالية في تلك المرحلة الا بالحرب من اجل اعادة اقتسام العالم. فقضت ارهاصات الحرب العالمية الثانية على عصبة الامم. وكبدت تلك الحرب البشرية خمسين مليون انسان وعشرات الملايين من المعوقين وخسارة منجزات أجيال. وعانت جميع المراكز الرأسمالية تدميراً شاملاً، عدا الولايات المتحدة، بغض النظر عن المنتصر والخاسر . فجاء تأسيس هيئة الامم

المتحدة ومجلس الامن الدولي عام 1945 باتفـاق جميع اطراف الحرب: الاتحاد السوفيتي وجميع المراكز الرأسمالية فضلاً عن دول كبرى مثل الهند والصين، من اجل تحريم استعمال القوة العسكرية من طرف واحد وتوفير اطار مؤسسي لضمان السلم والامن في العالم بصورة مشتركة وأقرت حق النقض "الفيتو" لخمس دول كبرى هي الولايات المتحدة وبريطانية وفرنسا والاتحاد السوفيتي والصين، مما ساعد هذه الدول على اعتبار كل تدخل مسلح ضد أي دولة عملاً غير شرعي بصرف النظر عن دوافعه.

وتحت ضغط الاتحاد السوفيتي ومن ثم المنظومة الاشتراكية والحركات الانسانية وقوى التحرر الوطني في جميع انحاء العالم تطورت هذه المنظمة الدولية كما تطورت مواثيقها واتفاقياتها وتنوعت مؤسساتها وهيئاتها لتشمل حماية حقوق الانسان وحماية الطفولة وحقوق المرأة فضلاً عن منظمة العمل الدولية ومنظمة الثقافة اليونسكو، ومنظمة التنمية العالمية ومنظمة الصحة العالمية وعشرات المنظمات الاخرى. ولكن الرأسمالية لم تعدم الوسائل لترويض هذه المؤسسات جميعها وتحويلها الى ادوات لخدمة مصالحها. فلم يختلف تكوين هذه المنظمات عن الدول الوطنية، فمندوبوها تعينهم دولهم من بين بيروقراطييها ولا تنتخبهم شعوبهم واذا ما علمنا مما سبق كيف يهيمن الرأسماليون على حكوماتهم وحكومات البلدان التابعة نعلم كيف تهيمن المراكز الرأسمالية على هذه المؤسسات الدولية. ولكن وجود المنظومة الاشتراكية ولاسيما حق الفيتو كان يعرقل هذه الهيمنة خلال فترة الحرب الباردة ولذلك استطاعت هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن ان تحميا السلام العالمي لمدة خمسين عاما حتى انهيار المنظومة الاشتراكية، على الرغم من حدوث عدة حروب في مناطق مختلفة من العالم بدءا

بالحرب الكورية في مطلع الخمسينات ومروراً بالحرب الفيتنامية وحرب الخليج وحرب كوسوفو وغيرها.

ولكن المراكز الرأسمالية الكبرى لم تكتف في تلك الفترة بتوظيف المنظمات الدولية لخدمتها رغم توازن القوى بينها وبين المنظومة الاشتراكية بل وأنشأت حلف الاطلسي كقوة دفاعية ضد توسع المنظومة الاشتراكية وحلف السنتو الذي قبرته ثورة الشعب العراقي في 14/تموز 1958 وحلف جنوب شرقي آسيا. واقامت المنظمات الاقتصادية والمالية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقية التجارة الحرة التي مر ذكرها ودورها في توسيع هيمنة المراكز الرأسمالية الكبرى على الاقتصاد العالمي من خلال القروض والاستثمارات واحتكار التكنولوجيا المتقدمة وتأجيج سباق التسلح.

ولكن انهيار المنظومة الاشتراكية وانطلاق الثورة العلمية التكنولوجية وتعمق التناقضات الرأسمالية وتفاقم مفعول قوانينها ادى الى عولمة الرأسمال من ناحية وتفاقم التركز والتمركز للرأسمال والتطور غير المتناظر لاقطابه من جهة اخرى، فالرأسمالية دائماً في تناقض، الامر الذي أدى الى بروز الولايات المتحدة كمركز اكبر للرأسمال العالمي واصبحت المؤسسات والقوانين الدولية السائدة تقف حجر عثرة امام تحقيق اهدافها في الهيمنة على العالم بما في ذلك هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن ولكنها لاتستطيع التخلي عنها كما بينا بأنها لاتستطيع التخلي عن الدولة لتحقيق اهدافها، ولذلك اخذت تعمل بنشاط لتعديل قوانينها ودورها بحيث تصبح صراحة اداة بيديها، ومحاصرتها اقتصاديا عن طريق الامتناع عن دفع حصتها في تمويل هذه المنظمات لعدة سنوات وامام تمسك الشعوب وحتى الدول الاخرى بهذه المنظمات اخذت الولايات المتحدة

تتحدى هذه المنظمات وتتجاهل وجودها حيناً وتستعين بها عند الحاجة احياناً.

فهي تعمل على توسيع مجلس الامن تمهيداً لإلغاء حق الفيتو لتجريد المراكز الرأسمالية الاخرى من قوة معارضتها لسيادتها كقطب اوحد، وهيمنتها الكاملة على العالم. واستخدمت دفع المستحقات ورقة للضغط على قراراتها، وارغام مؤسساتها على تخطي القوانين الدولية لمصلحتها، وعملت صراحة على عدم انتخاب بطرس غالي الامين العام للامم المتحدة لانه اطلق تصريحات ضد العدوان الاسرائيلي ولدعمه مواقف الدول النامية ولذلك لم يكن بوسع كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة اثناء حرب كوسوفو شجب الغارات الجوية خشية على مركزه من ناحية وشلت تحركه من جهة اخرى من خلال توقف الولايات المتحدة عن دفع مستحقاتها للمنظمة وهي اكبر المساهمين .

كما تعمل على اعادة صياغة الحالات التي تشكل انتهاكاً للقوانين الدولية وتعطي الحق لمجلس الامن في التدخل باختراق مبدأ السيادة الوطنية، واخضعته لجملة من التعديلات تفرغه من مضامينه والعمل على ملائمته مع مصالح المراكز الرأسمالية الكبرى تحت ستار التدخل الانساني الذي يشمل المساعدات الدولية المصحوبة بالقوة العسكرية لضحايا الارهاب العرقي والديني وحق تقرير المصير للاقليات المضطهدة على اساس تعديل شكل بناء الدولة او انشاء كيانات جديدة مستقلة وفرض ذلك بالقوة المسلحة. وتحت ستار حقوق الانسان تستهدف هذه التعديلات اعطاء تبريرات دولية تجيز التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة من جهة وتسعى الى تدويل الصراعات الاجتماعية والقومية من جهة ثانية.

وازاء مقاومة اعضاء الامم المتحدة لهذه التعديلات تجاوزت الولايات المتحدة مجلس الامن والامم المتحدة في عدوانها على يوغسلافيا مستخدمة حلف الاطلسي بعد ان عدلت ميثاقه في الذكرى الخمسين لتأسيسه في عام 1998. فقد حولت طبيعة الحلف من دفاعية الى هجومية، ووسعت حدود نشاطه من مجابهة المنظومة الاشتراكية الى التدخل في مختلف أنحاء العال، وتشريع العديد من الحالات التي تجيز له التدخل في البلدان الاخرى، منها حالات انسانية ذات صفة وطنية مثل الاضطهاد والابادة العرقية او الدينية، وحالات عامة ذات ابعاد دولية مثل قضايا الارهاب والمخدرات، وطبيعة وقيادة القوى العسكرية الدولية المخولة شرعيا للتدخل في البلدان الاخرى وحدود ذلك التدخل لاجبار البلد المعاقب على تلبية المطالب الدولية وتأثير ذلك على البنية الاقتصادية والخدمية وحقوق الانسان في البلد الخارج عن الشرعية الدولية بمفهوم المصالح الامريكية والرأسمال العالمي ومراكزه. ولاشك ستعمل دول الحلف على فرضها على الامم المتحدة والعمل بها واعتبارها موضوعات اساسية للتشريعات الدولية، اذا لم تتظافر القوى الانسانية للتصدي لها. وكان التمرين الاول للحلف منذ تأسيسه في حرب كوسوفو، وما شهدته من خرق للاعراف الدولية ومن تمزيق لوحدة الشعوب وتدمير لمنجزاتها.

وكانت اهداف الولايات المتحدة من هذه الحرب التي غلفتّها بمبررات انسانية، وحماية البان كوسفو من الابادة العرقية والذين كانوا اكثر المتضررين منها:

1 ـ تصفية بقايا النظام الدولي الذي انتجته الحرب العالمية الثانية و لم يعد ملائماً لمرحلة عولمة الرأسمال.

2 ـ توسيع حلف شمالي الاطلسي ومحاصرة روسيا عسكرياً وتدمير بقايا مقومات التوازن الاستراتيجي العسكري الذي افرزته حقبة المعسكرين.

3ـ اعادة اقتسام العالم بما فيه اوربا، فقد سجلت الحرب في يوغسلافيا تقدما لمصلحة الهيمنة الامريكية في اطار التنافس بينها وبين الاتحاد الاوربي من خلال اعادة تأهيل دول شرقي اوربا وتسليحها بهدف ادخالها في حلف الاطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة، ومن خلال عرقلة النمو الاقتصادي للاتحاد الاوربي جراء الحرب ونتائجها وما يسببه من تأخير في بناء الوحدة الاوربية وكبح تحولها الى قوة منافسة للولايات المتحدة.

ويزداد الشعور في العالم بسطحية هذه الحجج في التدخل في شؤون الدول الاخرى آخذين بنظر الاعتبار رد الفعل المحتمل على ادعاء اية دولة اخرى خارج المراكز الرأسمالية الكبرى بانها تمارس هذا الحق ، اذا كان يتعارض مع مصالح هذه المراكز. كما أنه يشعر الشعوب بالخطر لان استهانة حلف الاطلسي بالقانون الدولي يشجع قوى اقليمية خارج اوربا، بل ويشجع الولايات المتحدة على استعمال القوة ضد كوريا الشمالية او اية منطقة اخرى من العالم تقاوم هيمنتها، ولم يعد هناك أي ضمان لحماية الامن والسلام في العالم ولاسيما بعد انتشار اسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الاسلحة النووية، وان اكثر ما يهدد السلم في العالم القوة العظمى الوحيدة الباقية، رأس رمح الرأسمال العالمي ومخالبه الفتاكة، التي تتميز بالتهور وعدم التقيد بأية قواعد او قوانين بل كل ما يدفعها هو رياح مصالحها مصالح الرأسمال العالمي..

فالدولة والمنظمات الدولية اداتان متكاملتان ومتظافرتان يقوي أحدهما الآخر ما دامت علاقات الانتاج الرأسمالية قائمة. فالنظام الدولي

يقوم أيضاً على الفوارق الطبقية القائمة على تركز الرأسمال والقدرة السياسية والعسكرية ولا تزولان مباشرة بزواله بل تضمحلان تدريجيا كما اكدا ماركس وانجلس قبل 150سنة، لان البشرية تدرك أيضاً انها ستبقى بحاجة الى المنظمات الدولية ومواثيقها المتطورة وفقا لحاجات البشرية، أسوة بالدولة الوطنية والعمل على ضبط وتطوير نشاطها وفعالياتها وتوجيهها لمصلحة البشرية وليس لمصلحة الرأسمال ومراكزه، من خلال تطوير منظماتها الوطنية والعالمية وانتخاب مندوبيها وجميع العاملين في اجهزتها من قبل الشعوب، وتشكيلها بمجموعات الضغط المحلية والعالمية ومن خلال التضامن العالمي والكفاح المعولم فهذه المؤسسات ستبقى ادوات لحمايتها وتنظيم شؤونها طالما بقيت العلاقات الرأسمالية سائدة، وخلال فترة انتقالية بعد زوالها لايمكن تقدير مداها تضمحل خلالها ولاتزول الا عندما لم تعد البشرية بحاجة الى قوة خارجية تضبط وتنظم نشاطها الذي سيصبح مبدعا ومبهجا للفرد والمجموع بقدر ما يصبح حرا..

الفصل الخامس

السمات الايديولوجية لعولمة الرأسمال

خلق انهيار المنظومة الاشتراكية وتراجع الحرب الباردة وفشل التنمية في البلدان المتحررة بلبلة فكرية وفراغاً ايديولوجياً مكن الرأسمالية من القيام بهجوم ايديولوجي اكثر قوة وسعة مستخدمة احدث ما قدمته التكنولولوجيا من وسائل اتصال ومعلومات، ولاسيما في مجال تقبل افكار العولمة الرأسمالية باسم "العولمة" المجرد، وانتصارها.

تتميز عولمة الرأسمال بتفشي ايديولوجي وثقافي لافكار وقيم الرأسمالية التي تجسدها الليبرالية الجديدة وبذلك تعمل "البرجوازية على خلق عالم على شاكلتها" بانفلات لا سابق له منذ كتب ماركس هذا الاستنتاج قبل 150 سنة، مستخدمة احدث المبتكرات العلمية التكنولوجية في مجال الدعاية والاعلام. ويبرز دور الولايات المتحدة في صياغة انماط عالمية في اسلوب الحياة والانتاج والتسويق والاستهلاك. فقد استخدمت مختلف الاسلحة الايديولوجية لتعزيز صادراتها وفي مقدمة ذلك البرامج التلفزيونية والافلام السينمائية. ففي اوربا ارتفعت نسبة الافلام الامريكية من 56٪الى 76٪ بين عامي 1985 و 1994 وعلى شبكات التلفزيون تمثل البرامج الامريكية 53٪ من مجموع برامج التلفزيون في هذه البلدان. واصبح سوق الاعلانات ضخماً وتأثيره بالغاً في حركة السوق وبلغ الانفاق على الاعلان في الولايات المتحدة 87.9 مليار دولارعام 1996، وفي اليابان 7, 40 مليار دولار وفي المانيا 23.8 مليار دولار.. فقد اصبحت وسائل الدعاية والاعلان تلعب دوراً هاماً في صياغة ثقافات استهلاكية موحدة والضغط على المجتمعات الفقيرة

وتهديد مواردها الشحيحة اصلاً وتشويه بنية الطلب فيها ولاسيما بالنسبة للفئات المرفهة

- 1 -

عولمة الرأسمال والديموقراطية

تحاول عولمة الرأسمال ان تظهر بمظهر الوريث للتقاليد الديموقراطية في حين تعمل على افقار شعوب العالم بما فيها شعوب المراكز الرأسمالية الكبرى وسحق هوية مواطني العالم وخلق نسخ مكررة استهلاكية تستجيب لمصالح الرأسمالية المتوحشة. وتصور حرية تنقل البضائع والرساميل والمعلومات دليلا على حرية الانسان.

لقد سارت الرأسمالية مع الديموقراطية يداً بيد منذ نشوئها فالتطور الاقتصادي في مرحلة المنافسة الحرة ولد معه الحرية السياسية والمشاركة الديموقراطية في الحكومة. وطورت الرأسمالية مع تطورها مفهوم وتطبيق الديموقراطية لحماية مصالحها. وأوجدت ثلاث ادوات للتعبير عنها:

1ـ الديموقراطية التمثيلية او البرلمانية .

2ـ الاستفتاء المباشر لكل الشعب في اتخاذ القرارات التي تمس مصالحه.

3ـ الديموقراطية الدستورية حيث تخضع الحكومة لقيود يفرضها الدستور الذي يثبت واجبات السكان كخدمة العلم ودفع الضرائب والخضوع للقرارات التي تصدرها الحكومة او القوانين التي يسنها البرلمان كما يثبت الدستور حقوق السكان كحرية الرأي والصحافة وتأسيس الاحزاب.

وأدت الديموقراطية التمثيلية والدستورية الى ظهور الاحزاب السياسية وطموح كل حزب الى نيل الاغلبية البرلمانية ليشكل الحكومة بمفرده او بالائتلاف مع احزاب اخرى لفرض سياسته وتحقيق مصالحه على غيره من الاحزاب وعلى عموم السكان.. فكل حزب يمثل مصالح مجموعة اوطبقة معينة من السكان لها مصالحها الخاصة المتناقضة مع مصالح الطبقات الاخرى ولتلافي الصراع بين الاحزاب البرجوازية ومواجهة كفاح الطبقات والاحزاب الاخرى المتصاعد وتضييق الخناق عليها.. وفي عصر عولمة الرأسمال لجأت الاحزاب البرجوازية الى الاندماج ببعضها والاكتفاء بحزبين رئيسيين وبالنظر لتقارب مصالحهما يجري تقريب اهدافهما وبرامجهما الانتخابية وطريقة عملهما واستبعاد كل ما يؤثر سلباً على مصالح النظام الاقتصادي العام والمؤسسات القائمة، ليس في بلدانهم فقط، بل وفي مختلف انحاء العالم، ولهذا يقول الكاتب الامريكي كور فيدال: "هناك في الولايات المتحدة حزب واحد ذو جناحين".

ولكن حتى هذه الديموقراطية المشوهة هي رهن بدرجة التطور الاقتصادي للمجتمع وبمعدل الدخل الفردي للسكان ومستوى تطورهم الثقافي. ورغم ادعاءات المراكز الرأسمالية بالدفاع عن الديموقراطية والعمل على سيادتها في جميع انحاء العالم فانهم يعملون على افقار الشعوب الاخرى مما يعطل امكانية تحقيق ذلك، لانهم يؤمنون بعدم ملائمة الديموقراطية للبلدان التابعة. فقد كتب مدير وكالة المخابرات الامريكية **CIA**، جيمس شليسينغرسنة 1998، في مجلة **Foreign Affairs**": هل نرغب حقا في تقديم الديموقراطية كطريقة ملائمة للحكم في المجتمعات الاخرى، كالمجتمع الاسلامي على وجه الخصوص؟ هل نرغب جدياً بتغيير المؤسسات السعودية؟ ان الجواب المختصر هو: كلا. اننا عملنا لسنوات على المحافظة على هذه المؤسسات وأحيانا اعتبرناها افضل من القوى الديموقراطية التي ظهرت في المنطقة كلها"

فالحكومات التابعة التي تكبت الحريات الديموقراطية والنقابية وتقتل العمال الذين يطالبون برفع الاجور او تحسين ظروف العمل وتسمح بتشغيل الاطفال في الاعمال الخطرة على حياتهم هي التي تضمن الارباح الطائلة للشركات الرأسمالية الكبرى، التي قامت بنقل مصانعها التي تحتاج الى عمالة واسعة الى هذه البلدان، كالبرازيل والمكسيك وجنوب شرقي آسيا، الامر الذي ساعد أيضاً على اضعاف مواقع الطبقة العاملة في المراكز الرأسمالية أيضاً وساعد حكوماتها على الغاء الكثير من حقوق العمال وتقييد النقابات. فالمراكز الرأسمالية الكبرى تدبر وتسند الانقلابات العسكرية والانظمة الدكتاتورية في البلدان الفقيرة، وتحميها من شعوبها كما فعلت في العراق، فقد حمت دكتاتورية صدام حسين من انتفاضة الشعب العراقي ضده عام 1991، وحمت دكتاتوريات اخرى لعشرات السنين مثل دكتاتورية سوهارتو وموبوتو وغيرهم.

- 2 -

اللبرالية الجديدة

استخدمت الرأسمالية في مراحل تطورها المتقدمة مفهوم اللبرالية لضمان الحرية الفردية القائمة على المنافسة الحرة تحت شعار "دعه يعمل دعه يربح" واغرقته بمفاهيم فلسفية وسياسية تقوم على الايمان بالتقدم واستقلال الفرد، فالفرد يفسر المجتمع ، وما المجتمع الا فرد تضاعف الآف المرات. فاللبرالية في جوهرها ظاهرة رأسمالية تقوم على حرية الملكية والبيع والشراء ومنطقها الحتمي يؤدي الى التفاوت الصارخ في الملكية لا الى المساواة ولو تحققت نسبة معينة من المساواة لما كانت للمنافسة وتراكم الرأسمال حافز يستحثهما..ويدعي اللبراليون بأن المنافسة والتفوق على الآخرين، وكذلك الرغبة في توفير حاجات لاتشبع، هي رغبات فطرية لدى الانسان تفسح المجال لمنافسة فطرية كالمنافسة بين ذئاب الغابة، ولذلك تروج وسائل الاعلام الغربية عامة والامريكية خاصة لافلام "صراع الضواري" التي تروج لمبدأ انتصار القوي على الضعيف والبقاء للاقوى، وتقديم نموذج للمجتمع الرأسمالي باعتباره نموذجاً ابدياً للمجتمع البشري، وتنادي بالحريات السياسية والمدنية.. وتبنت معظم الاحزاب السياسية البرجوازية اللبرالية وسخرتها لدعم الاستغلال الطبقي من جهة ولتدعم هيمنتها على البلدان الفقيرة.

ومع تطور الرأسمالية عبر مراحلها تطور جهاز الدولة واصبح اخطبوطاً عملاقاً ينمو في داخله اتجاه متعاظم نحو الاستقلالية النسبية في

مواجهة الطبقة الرأسمالية التي يدار الحكم لصالحها أي استقلالية ازاء المصالح الجزئية والموقتة لاقسام معينة منها. فهناك اقسام من الرأسمالية تربح من تعاونها الوثيق مع الدولة وبعضها لايرغب بتدخل الدولة بشؤونها. كما تختلف مواقف الاحتكارات من السياسة الخارجية والضرائب ومعدل التعريفة الكمركية الامر الذي ادى الى مواقف مختلفة من الدولة لدى الفئات المختلفة من الرأسمالية واصبحت اللبرالية ارضية بعيدة عن التجانس تتصارع عليها اتجاهات متناقضة تعبر عن تعايش الاحتكارات مع السوق الحرة ودولة الرفاهية مع قيم السوق التقليدية. ولكن الاتجاه اللبرالي التكنوقراطي هو السائد فهو يرى الدولة آلية ادارية محايدة تحل محل التنظيم الذاتي للسوق ويرى الحكم السياسي مسألة قدرة ادارية تنظيمية لترشيد السيطرة على الصراع الاجتماعي. ويرفض كل ايديولوجيا في تصريحاته المعلنة ويجب الابتعاد عن الطابع السياسي والايديولوجي في حل الصراعات والنزاعات فالصراع السياسي والايديولوجي اصبح من الماضي ولا يرى اصحاب هذا التيار من اللبرالية بان الناخبين مؤهلون في الاوضاع الحديثة لاتخاذ القرارات المهمة التي تحتاج كفاءات عالية متخصصة. والقيادة السياسية لا تحتاج الى مناقشات حرة مع جماهير عديمة الكفاءة بل الى شبكة متطورة من خبراء متخصصين ليس من الضروري ان ينتخبهم احد ويكفي للناخبين ان تقدم لهم برامج جذابة في اللعبة الانتخابية .

وهكذا فقد تحولت اللبرالية الى نزعة معادية للديموقراطية تغلق الطريق امام أي فعل مستقل للشعب وتلغي رأيه في القضايا المصيرية، ولا تزيد المعارضة في البرلمان عن لعبة الكراسي بين حزبين اساسيين يتبادلان الحكم على نفس الاسس التي تخدم النظام الرأسمالي والتعبير عن تناقضات ثانوية مهما احتدمت فهي داخل اطار واحد وتعمل على تكامل المجتمع

حول مركز موحد للسلطة السياسية. فالتعددية اللبرالية نزعة واحدية رأسمالية.

ومع نشوء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تبنت المؤسستان "البرنامج اللبرالي" لاعادة تنظيم الحياة الاقتصادية في البلدان الفقيرة وذلك بالقضاء على قطاع الدولة في البلدان الفقيرة وتحويلها الى القطاع الخاص لكل من لديه المال لشراء مؤسساته. ونتيجة لضعف الرأسمال المحلي فقد تمكنت الشركات متعددة الجنسيات من شرائها والسيطرة الكلية على اقتصاديات هذه البلدان تحت شعار "التحرر".

لقد بلغت تناقضات الرأسمالية في مرحلة عولمتها حداً يعرض القيادة السياسية والايديولوجية لليمين اللبرالي الى تحديات متزايدة نتيجة لتصاعد الصراع الطبقي والتضخم وهبوط معدل الربح الامر الذي لا يدل على قوة الرأسمالية في ختام عصرها الذهبي الذي سبق هذه المرحلة التي تكتنفها الازمات الاقتصادية المتنوعة والبطالة الواسعة وافقار جموع سكانية هائلة ومناطق واسعة من العالم. فظهر اللبراليون الجدد بقيادة رونالد ريغان وماركريت تاتشر في مطلع عصر عولمة الرأسمال.. ووفقا للبرالية الجديدة تحولت الدولة الى عنصر مكبل لحركة الرأسمال وتشل حركة السوق، وان دور الدولة يجب ان يقتصر على مساعدة الرأسمال على خلق ظروف نمو افضل.

وانساق وراء اللبرالية الجديدة الاشتراكيون الديموقراطيون، ويتضح ذلك من حقيقة ان 14 من 15 بلداً عضواً في الاتحاد الاوربي يحتل الاشتراكيون الديموقراطيون مواقع في الحكم، ويواصلون الاندفاع مع عولمة الرأسمال بكل ابعادها ويتذرعون بالقول ان "ايدينا مقيدة بالرأسمال العالمي وتجار الاسهم"، ليتهربوا من مسوؤلية عواقب عولمة الرأسمال، وليستروا حقيقة ان عولمة الرأسمال تبقي للحكومات سلطاتها الاقتصادية

والسياسية والعسكرية ان لم تزدها لخدمة مصالحهم. وصاغ احد مؤدلجيهم ومفوض الاتحاد الاوربي سابقا جاك ديلوارز "الميثاق الاجتماعي" الذي جرى تجاوزه قبل البدء بتنفيذه بسبب مقتضيات تحقيق العملة الاوربية الموحدة فالحاق المعاهدات الدولية باتفاقيات جانبية بشأن حقوق العمال والبيئة سيؤدي الى التضحية بهذه الحقوق لان الاولوية ستبقى لرعاية تغلغل المصالح والقيم الرأسمالية في كل جوانب العلاقة بين الدولة والمجتمع في جميع انحاء العالم. وذهب الاشتراكيون الديموقراطيون شوطاً بعيداً في التلاؤم مع عولمة الرأسمال بحيث اخذوا، رغم استمرار البطالة الواسعة في بلدانهم، يلجأون الى تخفيض مساعدات الضمان الاجتماعي للعاطلين مبررين ذلك بزيادة مرونة سوق العمل، ويشجعون التدريب بالجملة للعاطلين لايهام العمال العاطلين بان سبب البطالة هو الافتقار الى ما يكفي من الدوافع وروح المبادرة والمهارة وليس الخلل الجوهري في النظام الرأسمالي.

- 3 -

عولمة الرأسمال والتعددية السياسية

وفي مرحلة الحرب الباردة وتصاعد الهجوم الايديولوجي ضد انظمة الحكم في البلدان الاشتراكية القائمة على سيادة الحزب الواحد روجت الرأسمالية لفكرة التعددية السياسية مؤكدين على ان الديموقراطية هي اعطاء الحرية للكل وافساح المجال لهم للعمل ضمن قانون اللعبة الديموقراطية لسيطرة كل شخص على غيره بغية تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية باسلوب يعطي الفائدة القصوى للمجموعات الناجحة في هذه المنافسة، عن طريق السيطرة على السلطة كما يؤكد التعدديون بأن مصالح النخب او الفئات المتناقضة في المجتمع الديموقراطي وحياة الفرد وفرصته في العمل وامكاناته الصحية والثقافية يتم ضبطها عن طريق مركزه الاجتماعي وقوته الاقتصادية وموقعه بين النخب المتنافسة..

وانساق ولا يزال وراء افكار التعددية السياسية الكثير من مثقفي بلدان العالم الثالث، الذين يحلمون بالنظام الديموقراطي التعددي، في الوقت الذي تخلت المراكز الرأسمالية الكبرى عن التعددية السياسية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية لما تحدثه المنافسة بين النخب على السلطة من اضرار تضعف هيمنة الرأسمال وبدأ البحث عن "الطريق الثالث" بدل التعددية التي تتجاوز التقارب بين الاحزاب البرجوازية في برامجها واهدافها الى العمل على ان تتظاهر الحكومة بالليبرالية وتسمي نفسها عمالية وتعمل على خدمة الرأسمالية وتدعي انها ملك للكل، لكل

الشعب. وهكذا اصبح الاشتراكي الديموقراطي الاوربـي يلتقي بالليبرالي الامريكي، والعمالي البريطاني يتحالف مع الجمهوري الامريكي والمحافظ البريطـاني مـع الليبرالي الفرنسـي عندمـا يتعلـق الامـر بالاعتبـارات الاستراتيجية الكبرى للرأسمال العـالمي" (الحيـاة اللندنيـة في 1999/4/9 للكاتب المغربي محمد نور الدين افاية بعنوان العولمة طور هائج للرأسمالية)

- 4 -

النظريات الفلسفية لعولمة الرأسمال

ومن النظريات الفلسفية التي تروج لها الرأسمالية في مرحلتها الراهنة، البراغماتية او الذرائعية التي تؤمن بأن الغاية تبرر الواسطة وتؤمن كما يقول الفيلسوف برتراند رسل: "تقوم على العمل بدل النظرية والسعادة هي النتيجة المرجوة بينما المعرفة مجرد وسيلة لتحقيقها". ويرى اتباعها بأن أية فكرة من الافكار تصبح صحيحة ما دمنا نؤمن بأنها مريحة لحياتنا، وبهذا يبررون كل الجرائم التي تقترفها الرأسمالية في هذه المرحلة بحق البشرية، مادامت تحقق الارباح والسعادة لحفنة من الرأسماليين.

اما التجريبية وهي إلغاء لكل ما توصل اليه الانسان من انجازات علمية ونظريات فلسفية، كما تقوم على إلغاء ذاكرة الشعوب وما استخلصته من تجاربها منذ بدء العلاقات الرأسمالية حتى يومنا هذا من نظريات وتربط بين النظرية والتجربة، أي الممارسة لتطوير النظرية والممارسة معا للخلاص من العلاقات الرأسمالية مرة والى الابد.

وتروج الرأسمالية للفلسفة اللاأدرية لتضبيب الرؤية الانسانية لحقائق الواقع وآفاق المستقبل، والتشكيك بكل شيء، لتقبل الواقع المرير الذي فرضته عولمة الرأسمال على البشرية.

وبعد البلبلة الفكرية التي احدثها انهيار الاتحاد السوفيتي وفشل التجارب الاشتراكية الاولى ونهاية الحرب الباردة وفشل تجارب برامج

التنمية في البلدان المتحررة، تمكنت الرأسمالية من القيام بهجوم ايديولوجي جبار مستخدمة احدث ما قدمته الثورة العلمية التكنولوجية في مجال الاعلام والمعلومات والاتصالات، لمحاربة الشيوعية والاجهاز عليها كحركة وفكر، والترويج لنظرية نهاية الايديولوجيا لنزع سلاح البشرية من جانب واحد واطلاق العنان لايديولوجيتهم بدون اية مقاومة.

ويعلن مؤدلجو عولمة الرأسمال ان عولمتهم قدر حتمي وانها تتفق مع ارقى مطامح الانسان، في حين يسعى اقطاب الرأسمال العالمي بفظاظة وبكل وسائل العنف تهميش كل من لايخضع لهيمنتهم، ولاسيما هيمنة الرأسمال الامريكي، اكثر اشكال هيمنة عولمة الرأسمال احتواء لمضمون ايديولوجي فهي الاقرب الى الداروينية الاجتماعية حيث البقاء للاصلح والابقى على الارتقاء والتقدم، البقاء لمن يملك اكثر من المال ومن منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وتحول كل القيم الانسانية وحقوق الانسان الى سلعة تستهلك بسرعة وفقاً لمعايير السوق وتسعى للقضاء على كل خصوصية وذاكرة واصالة.. ان شعارات التنوير العقلي وروح التجديد والنظام البرلماني والتعددية السياسية والانتخابات الحرة التي افرغت من محتواها كما جاء سابقا، ما هي الا ستر لحرية جني الارباح وتثبيت النهب والهيمنة على البلدان التي قبلت باستثمارات الشركات متعددة الجنسية وبالتالي بالتبعية لهيمنة الرأسمال العالمي ورأس رمحه الامبريالية الامريكية، لحمايتها من شعوبها. فأيديولوجية عولمة الرأسمال تهدف بالاساس الى اعادة انتاج هيمنة رأس المال العالمي ولاسيما هيمنة قطبه الاساس الولايات المتحدة الامريكية.

ومن أبرز اسلحتهم الايديولوجية في مرحلة عولمة الرأسمال، اطلاق مقولة العولمة دون تمييز بين جانبيها الانساني والرأسمالي بهدف ستر طابعها المعادي للبشرية وحجب جوهر العلاقات الاجتماعية القائمة

على وحدة الاضداد وصراعها واظهار آلياتها التي هي من صنع الانسان وكأنها خارجة عن ارادته. فالمضاربات والصفقات والحروب من صنع التكنولوجيا الحديثة بما فيها ثورة المعلومات والاتصالات وغيرها وليس من صنع الانسان، لستر حقيقة انها من صنع القوة المحركة للانتاج الرأسمالي وهي الركض وراء الارباح والصراع والمنافسة لرفع مستوى الارباح، المحرك الاساسي لايجاد واستخدام المخترعات التكنولوجية .

وتحت مفهوم العولمة بدون تمييز تدرج جميع ايجابيات الثورة العلمية التكنولوجية ومنجزاتها التي طورتها البشرية والتي تحاول العلاقات الرأسمالية عبثا حصر الاستفادة منها بأقل ما يمكن من البشر فقد حرمت العلاقات الرأسمالية البشرية من التمتع بآخر المنجزات العلمية الكنولوجية في مجال الانتاج وما تحققه من انتاجية عالية تساعد على تسريع القضاء على تخلف البلدان الفقيرة وتفرض تقصير يوم العمل، وبدلاً من ذلك عممت البطالة المدمرة لقوة البشر وحياتهم، وبدلاً من التمتع بوفرة الانتاج ادت الى ان يعيش نصف البشرية تحت خط الفقر، وبدلاً من انتشار العلم والمعرفة ادت الى اغراق ربع البشرية في متاهات الجهل والامية، وبدلاً من استخدام المنجزات العلمية في مجال الطب لمكافحة الامراض سعت لنشر مختلف الامراض وصنع مختلف الاسلحة البكتريولوجية للفتك بالشعوب الرافضة لهيمنة عولمة الرأسمال، وبدلاً من تطوير المنجزات التي تخدم تطور البشرية في جميع المجالات كرست الجهد الاكبر من العلماء والمهندسين في ابتكار مختلف اسلحة الدمار الشامل التي اصبحت تشكل خطرا داهما على عموم البشرية.

- 5 -

النظريات الاقتصادية لعولمة الرأسمال

صدرت عشرات النظريات الاقتصادية لتحليل محتوى العولمة بقطبيها المتناقضين: الرأسمالي والانساني، ولكن وبسبب الهيمنة الايديولوجية والسياسية والاقتصادية لعولمة الرأسمال كانت 99٪ من الكتب المكرسة لدراسة العولمة مخصصة للترويج لمفهوم "العولمة" المجرد، وكان السؤال الرئيس المطروح: هل العولمة هي مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية ام انها استمرار للرأسمالية بكل سماتها منذ نشأتها حتى الآن؟ وصدرت العديد من الكتب التي عالجت هذا التساؤل. واعتبر العديد من هذه الكتب والنظريات أن الرأسمالية قد استمرت منذ نشوئها في تقدم وبدون مراحل، وانتصارها على الاشتراكية دليل على بقائها الى الابد. وهي بذلك نهاية التاريخ وحتمية هيمنتها على كل المجتمعات. وعلى هذه المجتمعات العمل بكل طاقاتها لازالة كل العوائق والعقبات التي تقف امام ذلك مهما كلف من تضحيات فهي السبيل الوحيد للبقاء والتقدم.

وذهب العديد من الاقتصاديين في التشكيك بوجود مرحلة العولمة وكان الكتاب القيم "**Globalisation in Question**" للاقتصاديين **(Paul Hirst: and Graham Thampson)** لا يميز بين جانبي العولمة باعتبارها وحدة نقيضين ويناقش المنطلقات الاقتصادية والفكرية والسياسية لعولمة الرأسمال بإسم العولمة أولاً. ويشكك بأن عولمة الرأسمال

تشكل مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية باسلوب علمي يمكن الاستفادة منه لاثبات ان عولمة الرأسمال هي مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية ثانياً. ويشترك مع جميع اقتصاديي الرأسمالية في وضع الحلول الاصلاحية لأزمات ومشاكل النظام الرأسمالي في نطاق العلاقات الرأسمالية واستمرار النظام الرأسمالي رغم ادراكه للنتائج السلبية لاستمرار هذه العلاقات.

ويذهب الكثير من الاقتصاديين رغم اعترافهم بسمات عولمة الرأسمال المتميزة الى عدم اعتبارها مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية بمن فيهم الاقتصاديين الماركسين ولاسيما الكنديين، بل اعتبار عولمة الرأسمال، والتي يطلقون عليها العولمة، هي مرحلة من مراحل الامبريالية، أي مرحلة من مرحلة!!. اذ كيف يمكن اعتبار عولمة الرأسمال مرحلة أعلى من الامبريالية وقد اعتبر لينين الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية؟ في حين لو عاش لينين الى يومنا هذا لأدرك ان البشرية لم تستطع تحقيق نظريته "ان الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية عشية الثورة الاشتراكية" لاسباب ذاتية وموضوعية. ولذلك انهارت التجارب الاشتراكية الاولى الامر الذي مكن الرأسمالية من استخدام تطور قوى الانتاج الذي حققته الثورة العلمية التكنولوجية لفرض عولمتها.. ولينين نفسه كعالم طوّر الماركسية وتجاوز ما توصل اليه ماركس في جميع جوانبها، الفلسفة والاقتصاد والسياسة نتيجة تطور الواقع الذي تعيشه البشرية منذ عصر ماركس، عصر الرأسمالية في مرحلة المنافسة الحرة، الى عصر لينين عصر الرأسمالية الاحتكارية وأداتها الامبريالية. والآن نعيش عصر الشركات متعددة الجنسيات، مرحلة عولمة الرأسمال وأداته الامبريالية الامريكية بكل ما تتميز به من سمات نوعية جديدة ناجمة عن تعميق وتشديد جميع التناقضات الرأسمالية وبلوغها حد الانفجار او تفجير العالم وفنائه.. ان من شأن هذه النظريات أن تؤدي الى عدم رؤية

السمات الجديدة لعولمة الرأسمال ولا السمات الجديدة لنقيضها "العولمة الانسانية" والتي تفرض سبل واساليب جديدة في الكفاح وتطوير النظرية الماركسية لمواجهة هذه السمات الجديد وتطوير استراتيج وتاكتيك الحركة الشيوعية الملائمين لتخليص البشرية من علاقات الانتاج الرأسمالية، وانقاذها من الفناء.

و لم يتخلف الاقتصاديون العرب عن البحث في جوهر ومحتوى العولمة، وكان ولايزال ابرز الاقتصاديين العرب في هذا المضمار سمير امين في مؤلفاته العديدة منذ اواسط الثمانينات التي ألقت الكثير من الضوء على السمات المميزة لمرحلة عولمة الرأسمال، باعتبارها مرحلة متطورة من مراحل الرأسمالية. واشار في مؤلفاته الى تعمق جميع تناقضات الرأسمالية وان السبيل الوحيد لتحرير البشرية هو الاشتراكية ولكنه يشترك مع الاقتصاديين الرأسماليين في عدم التمييز بين جانبي العولمة المتناقضين، العولمة الانسانية وعولمة الرأسمال أولاً، ولذلك لم يركز على الجوانب الايجابية في العولمة التي تمكن البشرية من التحرر من العلاقات الرأسمالية ولاسيما تمكين البشرية من تسخير المنجزات العلمية التكنولوجية لامتلاك وسائل الانتاج المتقدمة اقتصادياً والتمتع بالقيم الفكرية والثقافية والعلمية والتمتع بالديموقراطية بدون ترخيص من الحكومات سياسياً وبالتالي توحيد كفاحها من اجل تحررها. وثانياً لم يركز على وحدة الشغيلة في العالم، وحدة شغيلة اليد والفكر من ناحية ووحدة شغيلة المراكز والاطراف، من ناحية اخرى كمحور لتوحيد البشرية في نضالها من اجل التحرر من كل ما تهدد الرأسمالية البشرية من حروب وافقار وبطالة وامراض وتخريب للبيئة ، بل وأسقط دور شغيلة المراكز باعتبارهم مشاركين الرأسمال في استغلال شغيلة الاطراف!!.لمجرد انهم يتمتعون بشروط استغلال افضل من شغيلة الاطراف. إن هذا التفريق لصفوف الشغيلة في عصر عولمة الرأسمال التي تفرض وحدة كل

الحركات الثورية والانسانية ولا سيما حركات الشغيلة لا يخدم الاهداف التي وضعها اولاً ويغمط حق شغيلة المراكز وقابلياتهم ومراكز تواجدهم ثانياً . فالاعمال الثورية لبلدان الاطراف مهما بلغت من القوة يمكن لامريكا ان تقمعها بدون تردد او عائق دولي اواقليمي او محلي اذا كانت معزولة عن التضامن العالمي بين جميع المنظمات الثورية والانسانية ولا سيما منظمات الشغيلة الذي يجد تعبيره بعولمة الكفاح والتضامن بين شغيلة وشعوب العالم، ومن الجهة الثانية فان القمع الوحشي للاعمال الثورية لشغيلة وشعوب الأطراف توقظ فئات اوسع فاوسع من شغيلة وشعوب المراكز وتوضح وحدة مصالحهم مع شغيلة وشعوب الاطراف رغم كل ما تغدقه الرأسمالية على شغيلة الفكر من امتيازات. وفي كتابه القيم ("امبراطورية الفوضى" ص25) جاء عنوان "العولمة الرأسمالية الجديدة" وأرى أن الاصح هو "عولمة الرأسمال مرحلة جديدة للرأسمالية" فالرأسمالية عتيقة وزائلة وليست جديدة مهما احدثت من تطورات ورغم خلطه بين العولمة وعولمة الرأسمال فهو يعتبرها مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية. وهو محق في تأكيده على ان كل تزيين لمحاسن "الاندماج" احلام مزيفة وان المعادلة التي تؤكد مصداقيتها التطورات العميقة : الاشتراكية او البربرية ولكنه يقول:" ان آليات التوسع العالمي للرأسمالية يدفع شعوب اطراف النظام قسراً الى البربرية"، دون ان يشير الى بربرية آليات التوسع هذا التي تهدد البشرية بالفناء. وما زال في بحثه عن سبل ووسائل مواجهة كل هذه المخاطر، أسير النظريات السائدة في عصر الامبريالية، وبحاثاً عن سبل تحرير البشرية في منطلقاتها.

اما الدكتور بلوزة فقد شخص عولمة الرأسمال بانها اعلى مراحل الرأسمالية وحدد جميع سماتها باسلوب علمي في حواره القيم الذي اجراه معه (سربست نبي) ونشرته بجلة النهج في عددها 18 ربيع 1999، تحت عنوان "العولمة طبيعتها -دوافعها -مقاصدها، العالم العربي وخطاب

العولمة". وناقش به الآراء المختلفة عن العولمة لكتاب عديدين غربيين وعرب.

ولكنه اعتبر العولمة دون تمييز بين جانبيها الرأسمالي والانساني، سلاحاً ايديولوجياً لإعادة انتاج هيمنة رأس المال وربط هذه الهيمنة بحق بين هيمنة الراسمال العالمي والهيمنة الامريكية وحذر من أي فصل بين العولمة والهيمنة الامريكية، دون أن يضع احتمال اختلال التوازن بين المراكز الرأسمالية الذي يفرضه قانون التطور غير المتكافئ بين المراكز الرأسمالية والذي بدأ مفعوله في الكفاح والتنافس بين الاقطاب الرأسمالية تحت شعار عالم متعدد الاطراف.. هذا اولاً ولم يرَ الجانب الايجابي للعولمة، التي تمكن من تطوير عولمة انسانية قادرة علي تحرير البشرية من العلاقات الرأسمالية مرة والى الابد كما مر ذكره ثانياً.

وساهم كتاب عرب آخرون في الندوات العلمية لبحث موضوع العولمة ومنهم الدكتور محمود امين العالم الذي ميز بين العولمة كحركة كونية وفي نفس الوقت كحركة هيمنة امريكية هدفها مصلحة الدول العظمى، وأضاف أن العولمة كما هي الان حركة امريكية تسعى لتحقيق الاغراض الرأسمالية الامريكية الجشعة. وعلى الرغم من تمييزه بين جانبي العولمة المتناقضين الا انه لم يسمي العولمة التي تعيد انتاج هيمنة رأس المال العالمي ولاسيما الامريكي بعولمة الرأسمال بل اعتبر هذه العولمة هي عولمة اليوم و لم تتضح له وحدة الاضداد الديالكتيكية بين جانبي العولمة وعلى آفاق الصراع بينهما الذي يقرر مصير البشرية.

كما ساهم صادق جلال العظم في النقاش معتبرا العولمة ثمرة تطور تكنيكي ينبئ عن تقدم انساني متعدد الجوانب. وهذا صحيح ولكنه لم يميز بين جانبي العولمة المتناقضين ولذلك ربط مفهوم العولمة العام بعولمة الرأسمال فقال: " العولمة هي التحول الرأسمالي العميق والانتقال من عولمة

التبادل والتوزيع الى عولمة الانتاج والتحول الرأسمالي العميق للانسانية جمعاء ، أي رسملة العالم بعمق وتعني نقل دائرة الانتاج الرأسمالي الى الاطراف لتفتح أفقاً جديداً لنفسها واعادة صياغة مجتمعاتها...ان العولمة تشجع على انجاز مستوى معين من التنمية في بلدان محظوظة من جهة وفي بلدان تعرف كيف تستفيد من الفرص المتوفرة نتيجة العولمة عبر سياستها وقراراتها ومستوى نضجها".

وهكذا فصادق العظم كما يقول الاستاذ بلوزة في مناقشته، وهو محق، لم يربط بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج. فالرأسمالية سعت الى التقدم التكنولوجي لمصلحتها ومنطلقا لسياسة تحكم العلاقات بين الدول فليس من الصحيح الفصل بين التطور التكنولوجي والقوى التي تستخدمه لاعادة انتاج هيمنتها. وهل الرأسمالية في نقل بعض معاملها الى الاطراف ترمي الى تصنيعها وتجاوز هذه الاطراف تخلفها ام لزيادة ارباحها وفرض هيمنتها على اقتصاديات هذه الدول؟ وهل المسالة مسألة ضربة حظ او قدرة على خداع الشركات متعددة الجنسية وجذبها لتصنيع البلد أم شروط معينة تفرضها هذه الشركات على البلد الذي تبحث للاستثمار فيه وفي أي مجال؟ فالشركات متعددة الجنسيات لا تعني فقط بالانتاج في بلدان الاطراف ، بل بالتجارة والخدمات أيضاً، والانتاج ماهو الا شكل من اشكال نشاط الشركات متعددة الجنسية. وهي تختار البلدان القادرة على امتصاص استثماراتها لاتساع سوقها ورخص اليد العاملة فيها سواء كان في مجال الانتاج او الخدمات. وأهم شروطها الاستقرار السياسي ووفرة قوة العمل ووجود قاعدة تحتية مقبولة ومستوى جيد للمواصلات والاتصالات والمبادلات والخبرات الفنية واللغوية والمعلوماتية المحلية وامكانية استنفار الرأسمال المحلي ووجود نظام مالي ومصرفي مقبول. هذا فضلاً عن حوافز تشجيعية لاموالها يجري التفاوض عليها مثل تخفيض الضرائب وحرية انتقال الارباح وحتى

الرأسمال . وهذه عملياً أثقل من شروط الامبريالية. ومن أوضح الامثلة على ذلك بلدان جنوب شرقي آسيا والكوارث التي تحملتها شعوبها نتيجة اختيار الشركات متعددة الجنسيات لهذه البلدان كميدان رئيس لممارسة نشاطها خلال عقدين من السنين.

وهناك كتاب ومفكرون عرب يروجون للنظريات الاقتصادية لعولمة الرأسمال مثل "ان اشد مقومات العولمة تأثيراً هو تغيير طبيعة المجتمع من الصناعي الى المعلوماتي" جرياً مع اتجاه بارز لفلسفة التاريخ وعلم الاجتماع الامريكي، ولا سيما نفي مراحل تطور الراسمالية وما احدثته من تعميق لتناقضاتها وما كبدته للبشرية من حروب وكوارث. فالعولمة بالنسبة لهم هي تعبير عن بلوغ البشرية الموجة الثالثة من تطورها، الموجة المعلوماتية بعد الموجة الزراعية والصناعية.وأن التطور في مجال المعلوماتية مثل الانترنيت ادت الى ظهور وعي كوني واحداث ثورة معرفية تدفع بالحوار بين الحضارات الى الامام. وذلك في مسعى للتستر على جميع التناقضات الرأسمالية التي اصبحت تهدد بفناء البشرية في مرحلة عولمة الرأسمال، وللتمويه على القوة الدافعة لتطور البشرية، قوى الانتاج التي تضم الانسان وادوات الانتاج، وان الصراع بين العمل ورأس المال هو المحرك للتاريخ، الذي حولته عولمة الرأسمال الى الصراع بين عموم البشرية والرأسمال.

وهناك كتاب سخروا انفسهم لخدمة عولمة الرأسمال بغطاء ماركسي مستغلين تخلي بعض الاحزاب الشيوعية عن هويتها الفكرية، وابتعاد بعض الشيوعيين عن الماركسية اللينينية وضعف الدفاع عنها خوفا من الاتهام بالجمود العقائدي او التخلف على الاقل.

- 6 -

انهاء الحركة الشيوعية فكريا وتنظيميا

ان السلاح الايديولوجي الذي استمرت الرأسمالية في شحذه وتطويره منذ نشوء الحركة الشيوعية حتى يومنا هذا هو معاداة الشيوعية والعمل على القضاء على حركتها من خلال تشويه النظرية الماركسية واهدافها والافتراء على الاحزاب الشيوعية، وتشويه اولى تجاربها في بناء المجتمع الاشتراكي.

ومن المفيد في هذا المجال الرجوع الى بحث قيم كتبه الكاتب زكي خيري عام 1974،تحت عنوان "نهج مناوأة الشيوعية" ونشر في مجلة قضايا السلم والاشتراكية بعدة لغات. ومما تضمنه:

"إذا واجهت الرأسمالية نشوء الحركة الشيوعية بالحلف المقدس بين البابا والقيصر ، ومترنيخ وغيزو، وراديكاليي فرنسا وجواسيس الشرطة الالمانية، فان انتصار ثورة اكتوبر التي حولت الشيوعية من مذهب الشروط الضرورية لتحرير البشرية الى النموذج الحي لتحقيق هذا التحرر على النطاق العالمي، فقد استثارت حرباً صليبية ضد الجمهورية السوفيتية الفتية. وكان من الطبيعي ان يستقطب الاتحاد السوفيتي منذ تأسيسه ألد العداء من الرأسمالية في مرحلة الامبريالية التي افتتحت عصر الاشتراكية. فجن جنون اقطاب الرأسمالية اذ لم يكونوا قادرين على تصديق، بعد كل ما كرسوه من وسائل لمكافحتها من نظريات فلسفية واجهزة قمعية الى

جانب الاجهزة التربوية والثقافية والدينية، ان بقدرة الطبقة العاملة على تحرير نفسها ومجتمعها من العبودية الرأسمالية. فنقلوا العداء من الميدان الايديولوجي الى الميدان العسكري لخنق التجربة في مهدها فهتف عميد الامبريالية وزعيمها الحربي تشرشل، آنذاك: "فلنسحق البيوض قبل ان تفقس وتنتشر في ارجاء العالم". فنظم حرب التدخل (1918-1920) التي شاركت فيها 14 دولة، ولكنها فشلت. ونتيجة لهذا الفشل ظهرت الفاشية لتسحق بالقوة والارهاب الدامي والدعاية الغوغائية المضللة الحركة الشيوعية، وكذلك جميع مظاهر الديموقراطية البرجوازية التي تفسح في المجال لها. وقدمت الرأسمالية الاحتكارية للفاشية كل ما يلزم لمساعدتها على الاستيلاء على السلطة في ايطاليا والمانيا في الاعوام 1921 وعام 1933 على التوالي. وشجعت الامبريالية هتلر وقدمت له المساعدات الملموسة للتسلح بأمل غزوه للاتحاد السوفيتي والقضاء على الشيوعية. ونظم هتلر حرباً صليبية أخرى ضد الاتحاد السوفيتي بعد حرب التدخل. فعقد حلفاً مع ايطالية الفاشية واليابان العسكرية تحت اسم "الميثاق المضاد للكومنترن" والكومنترن هو الاسم المختزل للاممية الشيوعية الثالثة التي كانت تضم الحركة الشيوعية العالمية. ولكن هدف القضاء على الشيوعية لم يكن الهدف الوحيد للاحتكارات الالمانية وانما الهيمنة على الاسواق التي استولت عليها الاحتكارات البريطانية والفرنسية في الحرب العالمية الاولى. فاجتاحت اوربا الغربية أولاً وشنت الحرب على بريطانيا وفرنسا، في حين هاجمت حليفتها اليابان الولايات المتحدة. وهكذا هدد الحقد الطبقي وسلاحه مكافحة الشيوعية المصالح الاساسية للاحتكارات في هذه الدول فعقدوا التحالف مع الاتحاد السوفيتي لوقف الخطر الفاشي وبذلك فقط امكن سحق الفاشية واستطاع الاتحاد السوفيتي من تحرير دول اوربا الشرقية الامر الذي مكن

من قيام المنظومة الاشتراكية واصبحت القوة الرئيسة في العملية الثورية العالمية

"وبسقوط الهتلرية انتقلت راية مكافحة الشيوعية الى الولايات المتحدة واتقن الامبرياليون جميع اساليب الفاشية في مكافحة الشيوعية من الابادة الجسدية وسحق الحريات والمنظمات العمالية الى السلاح الايديولوجي في تشويه سياسات واهداف الاحزاب الشيوعية وتشويه النظرية الماركسية وطوروا اسلحتهم. بيد ان الميدان الرئيس لمحاربة الشيوعية بقي مناوأة الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية فابتدعوا الحرب الباردة وتأجيج سباق التسلح والتهديد بالحرب النووية وتشديد المقاطعة الاقتصادية وحملات الدعاية المضللة، وجندت جيشاً جراراً من مثقفيها ومن المرتدين لتشويه الماركسية.

"وانشأت الامبريالية بقيادة الامبريالية الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية حلف شمالي الاطلسي وتفرعاته حلف المعاهدة المركزية "السنتو" وحلف جنوبي شرقي اسيا "سياتو" لتحل محل ميثاق مناوأة الكومنترن بين الدول الفاشية المانيا وايطاليا واليابان، قبل الحرب العالمية الثانية. لتطويق المنظومة الاشتراكية وكبح جماح حركة التحرر الوطني المتصاعدة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. ولم تكتف الادارة الامريكية بشن حملة هستيرية ضد الحزب الشيوعي الامريكي وتحريمه بموجب قانون اصدره البرلمان بل وشنوا حملة مسعورة بقيادة السناتور مكارثي ضد كل ما هو تقدمي او يساري وانتزعوا البراءات من مثقفين بارزين وصدروا وسائل واساليب مكافحة الشيوعية إلى جميع بلدان العالم.

"وعملت الادارة الامريكية على عزل الاحزاب الشيوعية عن القوى الديموقراطية في جميع البلدان خارج المظومة الاشتراكية واشترطت طرد الاحزاب الشيوعية من الحكومات الائتلافية التي انبثقت في اوربا

الغربية بعد النصر على الفاشية، لقاء مساعدات مشروع مارشل لانعاش الاقتصاد الغربي بعد الحرب.

"كان من أفتك الاسلحة الايديولوجية سلاح الخوف فقد ارعب هتلر اوربا قائلاً ان البلشفية ستغزو اوربا وتستعبد سكانها وتقضي على المسيحية وتصادر الحاجيات الشخصية وكل شيء. فاستعبد هو اوربا وسخر سكانها في مجهوده الحربي كالعبيد وصادر جنوده من السكان حتى ملابسهم الداخلية. واثار السنتور الامريكي ماكارثي الخوف والرعب من الشيوعية بنفس الاسلوب في الولايات المتحدة وفعل نفس الشيء تشرشل وادیناور فارهقوا شعوبهم بوطأة سباق التسلح فاخذت الشعوب تلح على تبني سياسة التعايش السلمي لاسيما وان امتلاك المعسكرين للسلاح النووي جعل الحرب بينهما امراً مستحيلاً لأنها تعني الفناء للجميع. فعمد مؤدلجوها الى تحريف سياسة التعايش السلمي بين النظامين المتناقضين الى سياسة الوفاق ونقل التعايش من الميدان العسكري الى الميدان الايديولوجي وبنهاية الصراع الطبقي والايديولوجي بين النظامين، بل واندماجهما بنظام واحد صناعي له سلبياته وايجابياته. وذلك بهدف تجريد الشغيلة وبالتالي البشرية من سلاحها الايديولوجي في النضال من اجل تحررها من الاستعباد والاستغلال."

وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية لاسباب موضوعية وذاتية لا مجال لذكرها هنا واعتبار ذلك نصراً حاسماً للرأسمالية، وان الرأسمالية اثبتت جدارتها وقدرتها على البقاء والتطور الى الأبد، انتهت امكانية استخدام سلاح الخوف من الخطر الشيوعي، والهجوم او التوسع السوفيتي، فلابد من ايجاد عدو مرعب آخر بل أعداء، والترويج لنهاية الصراع الطبقي ونهاية الايديولوجيا لنزع سلاح الشغيلة بل والبشرية عموماً من سلاحها الفكري والسياسي للتحرر من الرأسمالية أي نزع سلاح من

جانب واحد واطلاق العنان للايديولوجيا الرأسمالية المدججة بكل الوسائل التي اتاحتها لها الثورة العلمية التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات. وكان لابد من تشويه التجارب الاولى لبناء الاشتراكية بكل سلبياتها وايجابياتها لحرمان البشرية من استخلاص الدروس وتطوير النظرية الماركسية، وشحذ اقلام ليس فقط مؤدلجي الرأسمالية التقليدين بل الشيوعيين المرتدين والمنهارين واليائسين لانزال ما يمكنهم من تهم وتشويهات ليس فقط بتلك التجارب وانما بالماركسية اللينينية وبالاحزاب الشيوعية واثبات عجزها عن مواجهة متطلبات الواقع المتطور واستعمال بعضهم مقولات ماركسية لاثبات غير ما اريد منها. فلم يكتف احدهم بعدم التمييز بين الجوانب الايجابية والسلبية للعولمة، أي بين العولمة عموما وعولمة الرأسمال وتبرئة عولمة الرأسمال من الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والسلاح ومن الفقر والاوبئة وعمل الاطفال والرقيق الابيض، بل والترويج للمفهوم الرأسمالي للعولمة وربطه بكل العمليات الموضوعية التي لاتستطيع الدولة القومية ضبطها بوصفها اداة تحكم، اما لعجزها عن ذلك او لان الضبط يولّد اضراراً غير مرغوب بها، بل لربما مدمرة لشروط وجودها بالذات.

فهو بذلك يتخلى عن المفهوم الماركسي للدولة باعتبارها اولاً وقبل كل شيء أداة قسر بيد مالكي وسائل الانتاج ضد الشغيلة.رغم كل ما حققته من تطور من خلال النضال الطبقي، ولم يشر في ادوارها الاخرى في عصر عولمة الرأسمال "كأداة تحكم" لمصلحة من؟ و"اداة ضبط" لمصلحة من؟ وضد من؟ وهل تستطيع الرأسمالية حقاً التخلي عن الدولة؟ ويشير الى البدائل للدولة القومية التي يقترحها مؤدلجو عولمة الرأسمال في اطار النظام الرأسمالي. وينطلق في تحليل التحولات الاقتصادية الاجتماعي للعولمة بانها ادت الى "الاضمحلال النسبي للطبقة العاملة (!!) والاتساع الهائل للفئات الوسطى... وتضاؤل الهامش النقدي لليسار الماركسي (!!) وضمور

النقابات وانحسار الشيوعية والاشتراكية الديموقراطية والفاشية.(!!)..
وتحول في نمط الحركات الاجتماعية أي تطعيم الحركات الجماعية بالفردية
اللبرالية واللبرالية بالنزعات الجماعية (دولة الرفاه)".(مجلة "النهج" العدد 17
ص ص89-104)

وبذلك يسدل الستار على تعمق الصراع الطبقي في هذه المرحلة من الرأسمالية، وتفاقم مساوئ الرأسمالية، من بطالة وافقار جماعي وتفشي الامراض والجهل فيشير إلى تضاؤل الهامش النقدي لليسار الماركسي، ويتجاهل المحاربة الطويلة والمتصاعدة للحركة النقابية، كما يتجاهل توسع القاعدة الاجتماعية للشغيلة بوحدة شغيلة اليد والفكر، ويروج لانحسار دور الشيوعية في الوقت الذي اصبحت ليس فقط الطبقة العاملة بحاجة اليها وانما عموم البشرية لانقاذها من الفناء ويضعها جنبا الى جنب الاشتراكية الديموقراطية والفاشية. ويضع المنظمات الاجتماعية كبديل للاحزاب الشيوعية وليس المجال الطبيعي الذي تعمل في وسطه الاحزاب الشيوعية التي تشكل العمود الفقري لهذه المنظمات والذي لايمكن بدونه تحقيق اهداف هذه المنظمات المنسجمة مع الاهداف الانسانية التي تعمل من اجلها الاحزاب الشيوعية.

ويلغي المفهوم الماركسي حول مراحل الرأسمالية وان عولمة الرأسمال أخطر مراحلها على البشرية، مؤكداً ان العولمة هي عمليات موضوعية في طور محدد تكنو ـ الكتروني من تطور الحضارة الصناعية الرأسمالية، وهي حافلة بالتناقضات والصراع، شأن اية عملية تاريخية. غير اننا لا نلج في هذا حقل موضوعية، جامعة مكررة، على غرار عمليات الطبيعة التي لا فكاك منها، فنحن بازاء موضوعية ناجمة عن فعل البشر المنفتح على امكانيات وخيارات. وبذلك فهو اذ يثبت موضوعية او حتمية عولمة الرأسمال ينفي موضوعية او الحتمية التاريخية لزوال الرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي ولا ينسى ان يدعم قوله المنافي لاستنتاجات

ماركس حول الحتمية التاريخية لزوال الرأسمالية بمقولة لماركس " فالتاريخ، حسب قول ماركس، من صنع البشر، وان كانوا يصنعونه في شروط معطاة ومنقولة من الماضي". أي ترويج للايديولوجيا الرأسمالية واحلامها. فهل تهاوت وانزوت الماركسية؟!! ام اصبحت قضية الالتزام بها وبتطويرها اكثر ضرورة من أي وقت مضى لتحرير البشرية؟ وهل تستطيع ما بعد الحداثة التي سبق وكتب عنها، باطلاقها مبدأ النسبية واللاأدرية ان ترسخ حالة اللايقين لدى الماركسيين؟وهل الليبرالية المنتشية بظفر نهاية التاريخ تتهاوى تحت وقع تشاؤمية صراع الحضارات ام تحت وقع الصراع بين العمل والرأسمال الذي تطور في عصرنا الى صراع بين عموم البشرية والرأسمال؟

وهكذا فان كل ما أورده يعتبر مساهمة في زيادة سماكة الدثار الذي يعيق الوعي البشري وبالتالي نشاطه الواعي للقضاء على علاقات الانتاج الرأسمالي وتحرير البشرية مرة والى الابد.

وهنالك كاتب عراقي اخر ، لم يرَ في العولمة أي جانب ايجابي، ويطالب في معرض دفاعه عن الديموقراطية بمحاكمة قادة الحزب الشيوعي العراقي كقتلة لانهم اقروا استعمال السلاح مرة ضد الحركة التحررية الكردية!!، عام 1974، دون ان يشير الى دور الحزب الشيوعي العراقي في توطيد ودعم الحركة التحررية الكردية منذ تأسيسه وترسيخه لشعار حق تقرير المصير للشعب الكردي وامتزاج دماء الشيوعيين العراقين من العرب والاكراد في النضال من اجل حقوق الشعب الكردي واعتباره الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ركناً اساساً من اركان الديموقراطية للشعب العراقي عموماً. و لم يشر الى اشتداد معاداة الاحزاب القومية الكردية للشيوعية في تلك الفترة، ورفضها ضم الحزب الشيوعي الى التحالف الذي كانت تنوي عقده مع البعثيين وقتلها للعشرات من الكوادر الشيوعية في كردستان .في حين لم يطالب

بمحاكمة اقطاب النظام الرأسمالي العالمي كقتلة ولاسيما الادارة الامريكية بدءا من عهد ترومان ومرورا بريغن وبوش وانتهاء بكلنتون، الذين يخططون وينفذون بواسطة ادواتهم من انظمة دكتاتورية، كدكتاتورية صدام حسين، لتفريق الشعوب واثارة الصراعات فيما بينها ونشر عصابات اجرام وقتلة في جميع انحاء العالم، كالعرب الافغان وامثالهم في امريكا اللاتينية. ويمارسون قتل الاطفال من خلال الحصار الاقتصادي واستعمال مختلف اسلحة الدمار الشامل مثل الاسلحة النووية التاكتيكية. فالموضوع ليس تبريرا للخطأ ولا لادعاء ممارسة الحزب الشيوعي العراقي للديموقراطية سواء في حياته الداخلية ام في علاقاته الوطنية بشكل دائب وانما مسألة تجريم اكثر ضحايا الرأسمالية وادواتها من انظمة رجعية او دكتاتورية، يزعزع ثقة الجماهير الكادحة بأخلص القوى السياسية لمصالحها ويضعف وحدة القوى الوطنية والتحررية ولاسيما الحركة التحررية الكردية وعزل الحزب الشيوعي وهذا ما تعمل على تحقيقه ايديولوجيا عولمة الرأسمال فضلاً عن الارهاب والابادة الجسدية.

واذ تحاول الرأسمالية في مرحلتها الحالية اسدال ستار النسيان على الماركسية اللينينية، تعمل على التغلغل داخل الاحزاب الشيوعية او كسب بعض عناصرها القيادية بهدف تجريد شعوب بلدانها من سلاحها الايديولوجي المضمون لتحررها من التبعية والانظمة الدكتاتورية بالتخلي عن هويتها الفكرية تدريجياً، وبالتالي من اساليب ووسائل كفاحها الثورية وتبني سياسة اصلاحية توفيقية تساعد على تمرير المخططات الامبريالية لفرض هيمنة الرأسمال العالمي ولاسيما الامريكي على بلدانها واستنزاف خيراتها واستعباد شعوبها، تحت شعارات مزيفة من الديموقراطية والتعددية وحقوق الانسان. وبذلك تفقدها محتواها وتضعف ثقة شعوبها بها وتجردها من رصيدها الوطني، فلا يبقى للاسم من معنى.

وفي هذا المجال أيضاً تعمل الادارة الامريكية على التغلغل في جميع الحركات الديموقراطية من اجل تشويهها وشقها من خلال تنظيم مختلف اشكال الحركات الاصولية في داخلها، فهي تعمل على تكوين فئات نسوية داخل المنظمات النسوية الوطنية والعالمية تعمل من اجل مجتمع تقوده النساء فقط وتحويل الصراع من اجل تحرير المرأة الى صراع بين المرأة والرجل، بهدف اضعاف الكفاح الانساني الجبار الذي تقوده المنظمات النسوية والاتحاد النسائي الديموقراطي العالمي الذي كان المبادر الى رفع شعار "عولمة الكفاح والتضامن ضد عولمة الرأسمال" في مؤتمره الاخير المنعقد في باريس عام 1998. ومثل هذا يجري في حركات حماية البيئة فهي تسعى لتكوين فئات تعمل من اجل عودة البشرية الى الطبيعة والتخلي عن كل منجزات الثورة العلمية التكنولوجية بحجة حماية البيئة، أي إلقاء تبعية كل آلام البشرية ومعاناتها على التكنولوجيا وليس على علاقات الانتاج الرأسمالية التي حولت التكنولوجيا الحديثة من اداة لاسعاد البشرية ورفاهها الى اداة لقهرها واستعبادها، بل واداة لابادتها.

وفي هذا المجال أيضاً تنظم وتدعم الحركات الاصولية الدينية ليس الاسلامية فقط وانما اليهودية والمسيحية أيضاً وتربي العناصر الاجرامية بداخلها بتجريدهم من كل صفات البشر وتشويه طبيعتهم الانسانية بواسطة العقاقير والمخدرات او هندسة الجينات ليقوموا بجرائم لايمكن لأي انسان مهما بلغت وحشيته القيام بها كما يفعل الاصوليون في الجزائر وافغانستان، وكما فعل اليهود الاصوليون ضد الفلسطينيين، وكما يفعله اصوليون مسيحيون في امريكا اللاتينية. هذا فضلاً عن تشجيع الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتجارة الجنس.

ان مخاطر الاسلحة الايديولوجية التي تستخدمها الرأسمالية في مرحلتها الحالية لا تقل خطراً عن اسلحة الدمار الشامل، فهي في كفاحها المستميت لتدمير أي بديل محتمل للرأسمالية او أي تمرد ثوري او

نضال تحرر وطني ديموقراطي او أي امل او كفاح في سبيل بديل اشتراكي، تعمل على تشويه الفكر والسايكولوجيا البشرية وتجرد البشرية من كل ما يميزها كأرقى المخلوقات واجملها، وعملياً تساعد على إفنائها ..

الفصل السادس

العولمة الانسانية

—1—

الثورة العلمية التكنولوجية والانسان

في مرحلة عولمة الرأسمال

لم تعرف البشرية وتائر ومجالات للتغيرات كالتي نعيشها اليوم، ويبدو ان التغيرات على مدى حياة جيل واحد في عصرنا اكثر مما كان يجري خلال ألف عام سابقا. كل ذلك بفعل الثورة العلمية التكنولوجية التي اصبحت ذات طابع عالمي شامل . فهي لاتعرف الحدود والحواجز الاقليمية والوطنية او قوانين رقابة واحكام وهي تمس البلدان المتطورة والبلدان الفقيرة وان بنسب واساليب متباينة. ويدرك البشر بوضوح أكثر فأكثر أنه بدون استخدام منجزات الثورة العلمية التكنولوجية يستحيل التطور الاقتصادي وحل المشاكل الاجتماعية في أي جزء من العالم دع عنك تحررها من جميع اشكال الاستغلال، رغم كل محاولات مؤدلجي الرأسمالية الى تصويرها على انها غول يهدد البشرية وتصدر آلاف الافلام باسم افلام "الخيال العلمي" المرعبة ..

وتعيش البشرية اليوم فترة انعطاف في تاريخها نحو التاريخ الحقيقي. وتتصارع قوى متعارضة: قوى تقدمية، تعتبر الثورة العلمية التكنولوجية عاملا فعالا مسرعا ومشددا لعملية الانتقال ، والعمل على تسخيرها لخدمة البشرية، وقوى رجعية تستخدمها لجلب المصائب الى البشرية ولوقف العملية التاريخية.

وتستثير الثورة العلمية التكنولوجية لدى البشرية آمالا عريضة وفي نفس الوقت تستدعي الكثير من القلق والمخاوف. فالثورة العلمية التكنولوجية تؤدي الى رفع انتاجية العمل والى تغيير محتواه، ولكنها في ظل الرأسمالية تولد مشكلة البطالة، والثورة العلمية التكنولوجية تخفف عمل الانسان ولكنها في ظل الرأسمالية تسلب منه التوتر البدني الصحي والمبادرة وتحوله الى آلة ضاغطة على الازرار.. وبامكان منجزات الثورة العلمية التكنولوجية ان تجعل حياة ومعيشة الانسان هنيئة ومريحة، وفي نفس الوقت قادرة على تسميم أجواء وبيئة العالم بنفايات انتاجها. وهندسة الجينات تمكن من التأثير على الطبيعة البايولوجية للانسان عن طريق التدخل في عوامل الوراثة، ولكن عندما يجري هذا لمصلحة حفنة من اثرياء العالم يمكن ان يؤدي الى انقراض البشرية. وتضع الثورة العلمية التكنولوجية في يد الانسان مصادر جبارة للطاقة ومستحضرات كيمياوية وبيوكيمياوية فعالة ولكنها تخلق في ظروف سيادة العلاقات الرأسمالية خطر هلاك البشرية في اتون حرب عالمية نووية أو بيوكيمياوية.

ان الانسان في المجتمع الرأسمالي يفقد ثقته بنفسه، وان العلم والتكنولوجيا هما ثمرة نشاطه الخاص، لأن علاقات الانتاج الرأسمالية تضفي على العلم والتكنولوجيا حياة مستقلة وسلطة غامضة بالنسبة للناس، ويصبح العلم والتكنولوجيا تجسيداً لعلاقات تسيطر على الانسان وتشوهه جسمياً وروحياً. فالعلاقات بين الناس في النظام الرأسمالي تبرز وكأنها علاقات بين الاشياء، وتصور العلاقة بين الرأسمال والعمل وكأنها علاقة بين التكنولوجيا والانسان، بين الانسان الآلي والعامل، بين عقلانية العلم ولا عقلانية الفرد. ويجهد المؤدلجون للرأسمالية بتأكيد هذا، وصدرت آلاف الكتب التي تضفي على التقدم التكنولوجي صفات خيالية مرعبة كمارد جبار يسحق البشرية. فهم لا يرون بالنظام الرأسمالي

وحروبه ولا الاستغلال والظلم الاجتماعي الخطر الـذي يهدد البشـرية. بل التكنولوجيا الحديثة..

يشعر الانسان، في ظل العلاقات الرأسماليـة المدججـة بالتكنولوجيـا الحديثة، بأنه ضحية لقوى عشوائية لا ترحم، تهدده بالركود والازمات والبطالة. وتربط هذه القوى في وعيه بتقدم العلـم والتكنولوجيـا. هكـذا تتحول التكنولوجيا مثلها مثل البضاعة الى شيء ذي طابع صوفي. وتـبرز بصفة كائن مستقل له حياته الخاصة وسلطته على الناس. وتبـدو الامـور وكأن التكنولوجيا هي التي تسيطر على العـامل وتضطـره للعمـل وليـس الرأسمال. والتكنولوجيا هي التي تهدد العامل بالبطالة وليس الرأسمال. ولم يعد الانسان يحسـب نفسـه مبدعـاً للاشـياء الـتي تحيـط بـه، لان هنـالك حلقات وسيطة كثيرة بين العملية الجزئية التي يقوم بهـا العـامل والمنتـوج الجاهز بحيث يغيب الارتباط بينهما عن نظره. ويقع عالم الاشياء الجاهزة (البضائع) الذي لايمثل الا تجسيداً لقوى العمل الخاصة، خارجـه وفوقـه. ويبدو وكأن للبضائع حياتها الخاصة التي تجـري بموجـب قوانـين معينـة. وفي مجال دورتها ترد هذه البضائع وكأن "ليس العامل هو الذي يشـتري وسائل وجوده ووسائل الانتاج بل وسائل الوجود (البضاعـة) هـي الـتي تشـتري العـامل لكـي تضمـه الى وسـائل الانتـاج" (ارشـيف مـاركس. وانجلس، المجلد الثاني الفصل 7، ص 61).

وفي عصر عولمة رأس المال تطرح على نفس الشكل قضية منتجـات العقل البشري من المعارف العلمية والتكنولوجيـة، حيـث تكتسـب هـذه المنتجات أيضاً استقلالاً صوفياً، وتصبح غريبة عنه. فلم يعد العالم الـذي اكتشف او اخترع في مختبره شيئاً جديدا يغتبط عندما يعرف ان اكتشافه او اختراعه، بعـد ان سـجل بـراءة اختراعـه في شـركة مـا، سيحتجز في خزائنها لسنوات طويلة او تحرم منه ملايـين البشـر بفـرض اسـعار عاليـة على الاستفادة منه لتجني الشركة الارباح الخيالية او بحجة حمايـة الملكيـة

الفكرية التي اصبحت للرأسمالي وليس له هو الذي ابدعها، ويكون اشد حزنا عندما تستخدم مبتكراته لصنع اسلحة الابادة الجماعية.

ولم تطور الثورة العلمية التكنولوجية ادوات الانتاج فقط في عصر عولمة الرأسمال، بل الآليات الاجتماعية المعقدة التي تطحن اثناء تأديتها لوظيفتها الانسان ولاسيما الدولة. وفي النتيجة يشعر الانسان انه جزء من الناحيتين التكنولوجية والاجتماعية، فليس هو الذي يوجه هذه الآليات بل هي التي توجهه وتملي عليه طابعه وتحدد وتائر وتواتر عملية العمل. وباعتباره ليس ذاتاً بل موضوعاً لنشاط الادارة الآلية البيروقراطية لخدمة الرأسمال، يرزح تحت وطأتها ويتشابك فيها بغض النظر عن ارادته ورغبته كنسيج عنكبوت تضل فيه الطريق.

اما الماكنة الايديولوجية الاعلامية فهي كما يقول الكاتب الروسي فولكوف في كتابه "الانسان والثورة العلمية التكنولوجية": "كالمارد الاعور الذي لا يكتف فقط بحجز باب الخروج من الكهف، بل يسعى الى تعمية وخداع سجنائه، وليس المساجين بالذات الذين يسقون المارد الاعور شراباً مخدراً لكي يفلتوا من اسره بل انه يعرض عليهم خدماته: المشروبات الكحولية والمورفين والماريخوانا وغيرها، لكي يبقيهم تحت سلطته".(فولكوف "الانسان والثورة العلمية التكنولوجية" ص 18).

لقد عبر كارل ماركس عن مأساة الانسان في ظل العلاقات الرأسمالية بمفهوم الاغتراب، الذي يكمن في اساسه اغتراب العمل، حيث يتحول الشغيل الى عبد للثروات التي يخلقها لكون نتاج عمله هذا لايعود له. ان العمل المتراكم بتحوله الى رأسمال وتشخصه في الرأسمالي يمكّن الرأسمالي ان يستأجر العامل ويعطيه وسائل الحياة ويتحكم بعمله الحي، وبقدر ما يشتغل العامل اكثر بقدر ما تصبح القوة الغريبة التي تستعبده أكثر امتلاء. والجانب الآخر من الاغتراب والذي لا يقل أهمية هو ان

العملية الحية للعمل نفسها تصبح ضياعاً للذات، لأن العمل القسري الاضطراري الذي يخلق العامل من خلاله الرأسمال، والرأسمالي لاينمي شخصية العامل ولا مواهبه الخلاقة أثناء العمل، بل ينهك نفسه فقط محطماً جسده وروحه. فالعمل بالنسبة له ليس حاجة داخلية، بل مجرد وسيلة لتلبية حاجات البقاء على قيد الحياة. فالعلاقات الرأسمالية تجعل العامل خلال عملية العمل، هذه الحاجة التي هي في منتهى الانسانية من بين حاجات الانسان كما يقول ماركس، لايشعر بنفسه انساناً، فهو يبرز هنا كمنفذ وحسب، كماكنة حية. وما ان يغادر الشغيل في المجتمع الرأسمالي مكان عمله حتى يبدأ بالبحث عن راحته للتعويض عن عبء يوم العمل . فالعمل المضني المبلد والخالي من المضمون يتطلب راحة سلبية وغير ذات مضمون فيخسر مواهبه الخلاقة ليس في العمل فقط بل يفقد الحاجة الى النشاط الغني بالمضمون والذاتية المبادرة في اوقات الفراغ أيضاً. وعذاب وقت العمل يرافق عذاب وقت الفراغ الذي يؤدي الى انتحار روحي واحيانا جسدي أيضاً كما تشهد على ذلك الاحصاءات الرسمية، واعلاها في الولايات المتحدة حيث ينتحر في كل عام ما بين 20-25 الف انسان. وهناك بين 4-6 ملايين مدمن على الكحول واكثر من نصف مليون مدمن على المخدرات ثلثهم من الشباب. اما تنامي التسارع في التبدلات الجارية في انتاج البضائع والخدمات وفي سرعة وسائط النقل وتزايد تغير الناس لاماكنهم وقصر ارتباطهم باشياء كثيرة بما فيها انواع العمل وبالتالي ارتباط الناس فيما بينهم يشكل عامل تخلخل في التوازن الروحي ويغير الانطباع عن الحياة ذاتها، وتتغير المفاهيم والعادات والاذواق والتقاليد والمفاهيم الاخلاقية، فيصعب على الكثيرين ان يرسموا لانفسهم اسلوباً شخصياً عقلانياً سليماً وثابتاً لدرجة ما في الحياة. ويقترن الشعور بالوحدة والاغتراب والضياع باانحلال المثل الاجتماعية وفقدان معنى الحياة واضاعة الآفاق والعدمية والمجون.

ففي النظام الرأسمالي تؤدي الثورة العلمية التكنولوجية الى ان يكون العامل المثالي هو الانسان الآلي الخاضع والمهندس آلة لتصليح ومراقبة الآلة. ومثال العالم انسان ذو منطق سليم واطلاع واسع مثل اطلاع الآلة الالكترونية، ولا يهمه كيف تستخدم منجزاته العلمية والتكنولوجية ولمصلحة من. ومثال الفنان هو الماهر والمتفنن في خدمة مآرب الرأسمالية، ومثال المواطن هو الانسان الذي يؤدي الخدمة المخلصة النزيهة ويعتبر الرأي الرسمي بالنسبة له هو الحقيقة الوحيدة في الدنيا.

هذه السمات للمجتمع الرأسمالي اكتشفها ماركس قبل قرن ونصف و لم يكتف بذلك، بل وبينّ سبل ووسائل التحرر منها، ولخصها قائلاً: "لكي نزيل اغتراب منتجات العمل يجب قبل كل شيء ان نلغي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وان نعيد بناء كل منظومة العلاقات الاجتماعية بحيث يصبح كل فرد مالكاً حقيقياً لها." ان البشرية تعيش الآن في خطر ماحق، ولكن هذا الخطر لايتأتى مطلقاً من التكنولوجيا والعلم بل من استخدام الرأسمالية لها باسلوب لا انساني ناجم عن لاانسانية علاقات الانتاج الرأسمالية. إن الرأسمالية في مرحلتها الحالية، عولمة الرأسمال المدججة بالوسائل التكنولوجية والعلم وبالاسلحة الفتاكة لابادة البشر بالجملة، والمزودة بالمنظومات المعلوماتية التنظيمية والايديولوجية التي تحول الانسان الى انسان آلي هي التي تشكل هذا الخطر الماحق على البشرية.

ومن المؤكد أن الاستخدام الصحيح للثورة العلمية التكنولوجية لخير الانسان وتحييد آثارها السلبية امر ممكن فقط في المجتمع الاشتراكي حيث تسود الملكية العامة لوسائل الانتاج ولا تتعارض فيه منتجات النشاط الانساني مع مبدعيها كقوة غريبة ومسيطر عليهم، بل تخضع لمراقبتهم

الاجتماعية. المجتمع الذي لاينقسم الى طبقات متناحرة ذلك المجتمع الذي تتطابق فيه مصلحة المجموع مع مصالح كل فرد.

واذ لم يشهد ماركس ولا لينين عصر الثورة العلمية التكنولوجية وما يمكن ان تقدمه للبشرية رغم أنف الرأسمالية وكل آلياتها وأيديولوجيتها من امكانيات للقضاء على علاقات الانتاج الرأسمالية، وتحقيق الاشتراكية، فقد بدأ الشيوعيون المعاصرون يدركون ذلك. فقد كتب غيس هول، رئيس الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة في بحث له منشور في مجلة الطليعة للحزب الشيوعي السوري في العدد 32، الاول لعام 1999 "التغيير في عالمنا المعاصر يحدث بتسارع مذهل بفعل الثورة العلمية التكنولوجية التي ترسم معالم المستقبل، والتي تجلب معها كل صور التقدم، سواء في مجال الانتاج او الاتصالات او النقل، وعلى الاغلب في كل نواحي النشاط الانساني. بما في ذلك النشاط السياسي والايديولوجي والاقتصادي ومجمل الصراع الطبقي الامر الذي يتطلب تطوير اساليب ووسائل كفاح القوى الثورية والانسانية التي يهمها مصير البشرية واضطراد تقدمها، ولاسيما الاحزاب الشيوعية.

"فالثورة العلمية التكنولوجية تؤثر بشكل ملموس على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي وتسرع عملية تحول العالم من الرأسمالية الى الاشتراكية. فهي لا ترفع انتاجية العمل فقط، بل تحل الآلات مكان الايدي العاملة وحتى عقول البشر فتشيع البطالة والافقار ليس فقط بين شغيلة اليد والفكر بل وبين عموم البشرية وتضاعف الارباح وتركزها بيد حفنة صغيرة من البشر، وتخلق الازمات المستعصية للرأسمالية نفسها التي يصعب حلها"، الى جانب تعمق واشتداد الازمات المتعددة الاخرى التي تولدها يومياً عولمة الرأسمال والتي تثبت ان الرأسمالية هي الماضي والاشتراكية هي المستقبل".

فالنظام الرأسمالي لايستطيع ان يتعامل مع التكنولوجيا الحديثة بشكل صحيح لانه قائم على اساس تحقيق اعلى الربحية. فالرأسماليون يستخدمون ارقى التكنولوجيات فقط بهدف تحقيق اعلى الربحية الامر الذي يؤدي الى فوضى الانتاج والمنافسة الوحشية فيما بينهم، بعيداً عن كل تخطيط او تعاون من اجل خير الانسان واسعاده.

- 2 -

الثورة العلمية التكنولوجية والبيئة في مرحلة عولمة الرأسمال

لقد عودت الرأسمالية البشرية على النظر الى الطبيعة كشيء يجابه الانسان، متناقض وغريب، وحتى معاد يجب قهره والتغلب عليه وفرض السيطرة عليه بعد ان كان الانسان قبل الرأسمالية يعبد الطبيعة ويستعطف بركاتها ويركع امام جبروتها. ويكمن السر في ذلك بجوهر العلاقات الرأسمالية القائمة على الروح النفعية والمتجارة المصلحية وتوجيه الطاقات الاجتماعية للمصلحة الفردية، والموقف الاستهلاكي من الطبيعة فاصبحت الطبيعة موضوعاً للاستثمار القاسي.

واذا كان الرأسمالي ينظر الى البشرية كمصدر للقوى العاملة فانه ينظر الى الطبيعة كمصدر للخامات التي يجب الحصول عليها بأسرع ما يمكن وبأقل ما يمكن من النفقات. وكما ان المجتمع في ظل العلاقات الرأسمالية يقوم على السيطرة الطبقية للرأسماليين على المجتمع فالعلاقة مع الطبيعة تقوم على السيطرة والاستعباد، وكما ينظر الانسان لاخيه الانسان كخصم ومنافس ينظر الى الطبيعة كقوة معادية وغريبة وينسى انه نتاجها وابنها. فالطبيعة ولاسيما محيطها الحيوي على الارض يشكل وحدة متكاملة للكائنات الحية والشروط غير العضوية لوجودها ويشمل

هذا المجمع أيضاً المجتمع البشري مع منظومة وسائله العلمية والتكنولوجية المتنامية.

قبل الثورة العلمية التكنولوجية كان التدخل في شؤون الطبيعة ذا طابع محدود نسبياً، ولم يهدد التوازن في المحيط الحيوي هذا. اما الآن وفي عصر الثورة العلمية التكنولوجية وفي ظل الاستغلال الرأسمالي الفظ حيث تصب يومياً في أمواج الانهار والمحيطات عشرات آلاف الاطنان من مشتقات النفط ونفايات الصناعات الاخرى بما فيها النفايات النووية، وتخيم فوق المدن سحب الدخان والضباب الاسود الكثيف، وتستأصل الغابات وليس في منطقة معينة بل في جميع انحاء العالم. وكثيراً ما تعالت سحب الانفجار الذري الأسطع من نور الف شمس مرارا عديدة، والتطور الهائل لإسلحة الدمار الشامل الكيمياوية والبايولوجية فضلاً عن النووية اصبح الخطر الذي يهدد البشرية ويتطلب اعادة نظر شاملة في التعامل مع الطبيعة، بيتنا ومصدر استمرارية بقائنا. فالامر لا يقتصر على التفكير بمسألة اية ثروة مادية سنتركها للاجيال القادمة، بل وأية بيئة .. إن الموارد الطبيعية ليست بلا حدود وانتزاعها من دورة المواد الطبيعية يجعل من المستحيل استعادتها. ويلاحظ الآن تعاظم مشكلة المياه في مناطق واسعة من العالم. وعلى مدى ليس ببعيد يمكن ان تنفد موارد النفط والفولاذ والمعادن غير الحديدية والاخشاب. ان الموقف الاستهلاكي الجشع من الطبيعة هو في الظروف المعاصرة، جريمة بحق حياة وصحة الاجيال الحالية والمقبلة ولذلك بدأ الوعي بذلك يزداد، وتطور علم جديد عن المحيط الحيوي "الايكولوجيا" الذي يدرس العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية والبيئة، وتطور الى علم شامل في البحوث العلمية لدراسة المنظومات الحية على كوكبنا وتفاعلها على المستويات الجيولوجية والبايولوجية والاجتماعية. وتشكلت المنظمات الجماهيرية المناضلة من اجل حماية البيئة مثل حركة الخضر واصدقاء

الارض والسلام الاخضر وتأسست عدة معاهد علمية متخصصة اقليمية وعالمية وعقدت المؤتمرات الدولية لتفادي الكوارث الطبيعية التي ستنجم عن كل ذلك. وتأخذ الدولة على عاتقها دور الحكم الاعلى والمراقب وتحاول عن طريق الغرامات والضرائب حصر المخالفين وكلنا شهود على تهرب القطب الاكبر لعولمة الرأسمال من الالتزام بالقرارات الصادرة عن هذه المؤتمرات العالمية لحماية البيئة، ولاسيما من قرارات قمة ريودوجانيرو التي عقدت في حزيران 1992، ورفضها التعاون الدولي لدرء زيادة الدفء الكوني والخطر الناجم عن خرق طبقة الاوزون في الغلاف الجوي ورفضها المساهمة في تخصيص الاموال المتناسبة مع دورها في تحقيق هذه المخاطر وأخيراً وليس آخراً عدم موافقة الكونغرس الامريكي على توقيع اتفاقية تحريم التجارب النووية، في أواخر عام 1999، وهكذا ستبقى المخاطر جاثمة على صدر البشرية فضلاً عن تعاظمها مع كل يوم يمر والعلاقات الرأسمالية قائمة. فالسبيل الوحيد لحماية الطبيعة وتوازنها يتطلب نظاماً اجتماعياً جديداً يقوم على علاقة جديدة مع الطبيعة وتقييماً جديداً للآفاق القريبة والبعيدة لنشاط الانسان فضلاً عن توجيه الوعي الاجتماعي بأكمله بصورة ملائمة. وبالضد من ذلك تسعى ايديولوجيا عولمة الرأسمال ان توجه اللعنة نحو الثورة العلمية التكنولوجية ومنجزاتها، فيزعمون أنه لايمكن للانسان ان يعمل شيئاً فذلك هو طابع "المدنية التكنيكية" ، ويستخدمون نفس الحجة لتفسير البطالة والصدامات الاجتماعية، والتي تقوم على تأليه التكنولوجيا من جهة والترويج للعودة الى الطبيعة من جهة اخرى. فحماية الطبيعة لا تعني تجميد تقدم البشرية العلمي والتكنولوجي ولكن يجب ان يقوم ذلك على التوازن بين الطبيعة والمجتمع وان لايكون هذا التوازن جامداً بل ديناميكياً، لايقوم على كبح الثورة العلمية التكنولوجية بل دفعها الحثيث نحو خدمة الانسانية والطبيعة معاً. ولا يجوز تحميل التكنولوجيا الاثام

الناجمة عن علاقات الانتاج الرأسمالية وعدم قدرتها على تنظيم تبادل المواد مع الطبيعة بصورة عقلانية ومنهاجية وعلمية. ففي النظام الرأسمالي الارض وباطنها موزعة على اساس الملكية الخاصة بين ملاكين يتنافسون فيما بينهم بضراوة . وفي هذه المنافسة لا يواجه الانسان الانسان فحسب بل تواجه الموارد الطبيعية الفرد او شركة الموارد الطبيعية لفرد او شركة اخرى. فالثورة العلمية التكنولوجية في تطورها الخلاق تقدم للبشرية امكانيات هائلة لتحقيق هذا التوازن بين الطبيعة والمجتمع التي تقف الرأسمالية بوجه استخدامها الواسع مثل البدائل الصحية للطاقة كاستخدام الماء الثقيل بدل اليورانيوم في محطات الطاقة الكهربائية او استخدام الطاقة الشمسية او تكنولوجيا الالتحام النووي بدل الانشطار النووي، ولكن تقف ضد كل هذه المشاريع الشركات الرأسمالية الكبرى التي تهيمن على مصادر الطاقة القديمة المضرة بالانسان والبيئة. وهنالك وسائل التخلص من النفايات والفضلات الصناعية التي تشكل واحدة من اخطر مآزق عصرنا باعادة استخدام الفضلات في الانتاج مباشرة فيصبح الانتاج بدون فضلات وانشاء دورات انتاجية مغلقة ومؤتمتة تدار من بعد. ولاسيما في الصناعات التي تشكل خطرا على الانسان والبيئة، ولكن ذلك تقاومه الرأسمالية لانه يزيد في تكاليف الانتاج. وبدل السيارات ذات محركات الاحتراق الداخلي التي تسمم الجو في المدن وضع العلماء تصاميم السيارات الكهربائية ولكن شركات النفط العملاقة تعيق انتاجها وتعميم استعمالها. وبدل استخدام المواد الكيمياوية السامة في الزراعة توصل العلم الى استخدام طرق بايولوجيا فعالة وصحية لتشجيع نمو النباتات والحيوانات وحمايتها من الطفيليات والآفات والجراثيم .

ومن الناحية الثانية قدمت تطور الثورة العلمية التكنولوجية ولاسيما تكنولوجيا المواصلات والمعلومات خدمات جبارة للبشرية بتحطيم

الحواجز امام امكانية استفادة البشرية من جميع المنجزات العلمية وتبادل الخبرات والتجارب من خلال الانترنيت رغم محاولة الرأسمالية حصر الاستفادة منها باقل ما يمكن من البشر عن طريق فرض اسعار باهضة على اجهزتها، وجهل ، بل وأمية نصف البشرية. فالثورة العلمية التكنولوجية تفتح المجال واسعاً لجعل علاقات الانسان بالطبيعة متناسقة وجعل التكنيك انسانياً، ومن جهة اخرى تعمل تكنولوجيا المعلومات وعلم النفس الهندسي وعلم الجمال التكنولوجي على انسنة البيئة الانتاجية وتفتح افاق وامكانيات رائعة لترقية البيئة الطبيعية للانسان.

ولكن الرأسمالية ولا سيما في مرحلتها الحالية لها وجهة نظر اخرى ووضعت اهدافاً اخرى: معرفة الطبيعة لتغيرها حسب مصالحنا الخاصة واخضاعها لحاجاتنا الخاصة لكي نرغمها ونطوعها، نفضح اسرارها عن طريق التجربة ونستعبدها بواسطة التكنولوجيا مستغلين الكوارث الطبيعية المتزايدة التي تكبد البشرية اليوم خسائر جسيمة نتيجة للاخلال الكبير الذي احدثه الاستخدام الرأسمالي للثورة العلمية التكنولوجية.

واذا كان المحيط الذي يعيش فيه الانسان ليس المحيط المثالي على الاطلاق فهو يحتاج الى التغيير. وذلك يتطلب تظافر جهود البشرية جميعها الفكرية والمادية. ولكن التناقض الذي تحتمه العلاقات الرأسمالية في المجتمع على الصعيد العالمي يتناقض مع متطلبات الطبيعة من البشرية الامر الذي يدل على ان العلاقات الرأسمالية اصبحت تتناقض ليس مع مصالح البشرية بل ومع مصالح الطبيعة وتبرز هذه الحقيقة امام البشرية يوما بعد يوم لتصبح قوة جبارة وعاملاً حاسماً في تغير المحيط الحيوي: الطبيعة والمجتمع البشري. اننا نعيش مرحلة يخلي فيها تطور المحيط الحيوي العفوي المكان لضبطه الواعي والموجه وتنفتح الامكانات للتحكم في هذا المحيط. وتستعد البشرية للقيام بهذا الدور الجديد على صعيد كوكبنا باكمله، وهي تشهد تحطم العلاقات الاجتماعية بشكل لم

يسبق له مثيل في التاريخ، وسينجز هذا التنظيم ببناء المجتمع الشيوعي فكما يقول ماركس ان شمولية الانسان مرتبطة بشمولية الطبيعة التي يعيش فيها والسبيل الى ذلك هو في دمج منجزات الحضارة المدنية عضويا مع جمال الطبيعة المتعددة الالوان في مجتمع ثقافي متعدد الثقافات. في تلك الطبيعة الاجتماعية الشاملة التي تتيح تطوير الكفاءات الابداعية للفرد بصورة منسجمة مع المجتمع والطبيعة وتؤمن لها الاستخدام الكامل. وهذا يتطلب تحويل بيئة كوكب الارض الى بيئة مؤنسنة والعلاقات الاجتماعية ذاتها يجب ان تكون مؤنسنة.

الفصل السابع

الثورة العلمية التكنولوجية مرحلة جديدة
في تطور الفكر والممارسة الانسانية

- 1 -

الثورة العلمية التكنولوجية والحتمية التاريخية

دفع النجاح الذي حققته العلوم الطبيعية في القرن الثامن والتاسع عشر ولاسيما نظرية نيوتن في الجاذبية، العالم الفرنسي لابلاس ان يؤكد في مطلع القرن التاسع عشر ان العالم تحكمه الحتمية، أي ان مجموعة من القوانين تتيح التنبؤ بكل ما سيحدث في العالم، شرط ان نعرف كل شيء عن حالته الراهنة. فبمعرفة ظروف الشمس والكواكب وسرعتها في آن ما مثلاً نستطيع باستخدام قوانين نيوتن لحساب حالة المنظومة الشمسية في أي آن نريد. كما اكد على وجود قوانين تقوم بوظيفة مماثلة في حكم المجتمع بما في ذلك سلوك البشر.

ولقيت نظرية الحتمية العلمية هذه معارضة المؤمنين لانهم يرون فيها خرقاً لحرية الله في التدخل في شؤون ما خلق.

ولكن التطور العلمي التكنولوجي في مطلع القرن العشرين اوحى بالشك بالنظرية الحتمية فقد اكد العالمان الانكليزيان اللورد رايلي وجنيز بان الجسم الحار او أي جسم كالنجم يصدر طاقة باستمرار على شكل امواج كهرومغناطيسية، كامواج الراديو والضوء والاشعة السينية بكمية موزعة بالتساوي على كل التوترات. وهذا يعني ان الطاقة الكلية الصادرة من الجسم الحار يجب ان تكون بمعدل لانهائي الكبر مما يعني اضمحلاله. واستغلت الرأسمالية هذا الاكتشاف لاثبات عدم صحة

النظرية المادية بان المادة لا تفنى ولا تستحدث. وقد تصدى لذلك علماء وفلاسفة كثيرون، وكذلك لينين في كتابه "المادية والنقد التجريبي" وبما ان العلم عادة مادي اقترح العالم الالماني ماكس بلانك للخروج من المأزق، فكرة ان الضوء والاشعة السينية وكل الامواج لايمكن ان تصدر بمعدل اعتباطي، بل على شكل حبات سماها كونتا"**Quanta**" وكل من هذه الكونتات يتمتع بمقدار معين من الطاقة متناسب مع تواتر الموجة وصدور كل كونت واحد يتطلب توتراً عالياً قد يستلزم طاقة اكبر مما متوفر وبذلك تكون غزارة الاشعاع ذي التوتر العالي قليلة مما يجعل معدل خروج الطاقة من الجسم محدودا. ولكنه لم يشر الى ان الجسم بقدر ما يطلق من كونتات يستقبل ايضا..وازداد الشك بالنظرية الحتمية ولا سيما بعد ان صاغ العالم الالماني فيرنر يزنبرغ عام 1926 نظريته "مبدأ الارتياب" حول قياس موقع وسرعة الجسم في آن مستقبلي. فالاساليب العلمية لتحديد موقع الجسيم بدقة تؤثر على تحديد موقعه بدقة. وبرهن بان حاصل ضرب الخلل في قياس موقع الجسم بالخلل في قياس سرعته لا يقل ابدا عن كمية ثابتة تسمى "ثابت بلانك" الامر الذي اثار الضباب على نظرية الحتمية العلمية ودفع الى صياغة نظرية "ميكانيكا الكم" التي ترى عدم امكان تحديد موقع وسرعة مكونات العالم اليوم بدقة ولا يمكن التنبؤ بالحوادث المستقبلية بدقة. وتطرح كبديل عدداً من النتائج الممكنة والمتناقضة احياناً وتعطي كل منها احتمال الوجود فادخلت في العلم عنصر غموض ومصادفة سببها عدم الالمام بكل الظروف الموضوعية والذاتية. فكما يقول ماركس: "إن الصدفة هي حتمية غير معروفة".

واستغل مؤدلجو الرأسمالية هذه النظرية لتفنيد نظرية الحتمية التاريخية وتمجيد الصدفة واطلاقها.

ولكن نظرية ميكانيكا الكم كمرحلة من مراحل التطور العلمي التكنولوجي اثبتت جدارتها في جميع مجالات العلوم الحديثة مثل الترانزستر والاجهزة الالكترونية كالتلفزيون والكومبيوتر والكيمياء الحديثة والبيولوجيا. كما انها اطلقت العنان للعلوم الاجتماعية في البحث عن العوامل المتعددة والمتناقضة في عصرنا التي تعرقل الحتمية التاريخية. وعلى احداث تغيرات لا يمكن قياسها بالدقة. وقد ادرك ذلك ماركس وانجلس مسبقاً، ولم يورطا نفسيهما في وضع قوانين عامة تفصيلية لبناء الاشتراكية وتركا للبشرية في حينها لتبدع وفقا لتطور الظروف واضعين المنطلقات العامة لها وهي :الانتاجية الاعلى والديموقراطية الاوسع. وكان لعدم الالتزام بهذين المنطلقين الاساس المادي لانهيار التجارب الاشتراكية وما حققته من انجازات ولم يبق سوى دروسها التي تحاول الرأسمالية بكل ما جهزتها به الثورة العلمية التكنولوجية على قتلها مستخدماً قوة اليأس وفقدان الامل والثقة بالماركسية وبالحتمية التاريخية. فيمجدون الصدفة ويطلقوها مغفلين الوحدة الديالكتيكية بين الحتمية والصدفة لان الصدفة تكون دوماً منطلقاً لتطور البحث والعلم لتحويلها الى حتمية تطلق صدفة اخرى ارقى تشكل احد العوامل الديناميكية لتطور العلم والمعرفة.

فقد فتحت نظرية ميكانيكا الكم آفاقاً جديدة لدراسة المجتمع الانساني والكشف عن مختلف العوامل المؤثرة في سيرورته ولاسيما بعد التطور الهائل الذي احدثته الثورة العلمية التكنولوجية وثورة المعلومات، التي جعلت من تحقيق الحتمية التاريخية يقتضي تطويراً شاملاً للنظرية والممارسة والماماً شاملاً بالعوامل المتناقضة المتعددة ولم يعد يكفي مجرد تحديد التناقض الرئيس واعداد الشغيلة وتحديد اتجاه الضربة لتحقيق الحتمية التاريخية على الرغم من اهميتها. فهذه تشكل المنطلقات الاساسية كما تشكل الرياضيات البسيطة المنطلق للرياضيات العالية والمعقدة. واذا كان في الرياضيات العليا ملايين المجاهيل التي تواجه

الحتمية العلمية فالحتمية التاريخية اعقد واصعب وتتضمن مليارات المجاهيل وتقتضي البحث العلمي المعمق واستخدام احدث وارقى النظريات العلمية واحدث وارقى التكنولوجيات.

ان هدف العلوم الطبيعية من فلك وكيمياء وفيزياء وعلى اختلاف فروعها الكشف عن اسرار الطبيعة واستشراف آفاق المستقبل. وكلما اكتشف العلماء سرا ظهرت اسرار جديدة مستعصية ولكنهم مع كل اكتشاف يصبحون اكثر معرفة بالطبيعة واكثر قدرة على اكتشاف اسرار اخرى وطرق اخرى لتحقيق ذلك. والعلماء في بحثهم عن الجديد يستندون على ما لديهم من نظريات تراكمت نتيجة حقائق مكتشفة في مراحل سابقة. وكثيرا ما يكتشفون عجز بعض النظريات عن قراءة الجديد حيث تبرز وقائع جديدة تناقضها وتستعصي عليها وكلما اوغلوا في العلم يزداد اعجابهم بالطبيعة وكشف اسرارها رغم ان الكشف عن كل اسرارها يبتعد عنهم كلما اقتربوا منه. ولا يختلف الامر في العلوم الاجتماعية ان لم يكن اكثر تعقيداً. فالكشف عن بعض اسرار تطور المجتمع البشري يؤدي الى التوصل الى أسرار اخرى لم تكتشف بعد وإذ فعلت النظرية الماركسية ما لم تستطع الوصول اليه اية نظرية اجتماعية اقتصادية فلسفية اخرى فقد جاءت نتيجة لتطور كل تلك النظريات ونقلة نوعية لها. وفي نفس الوقت لم تنغلق الماركسية على نفسها بل تركت المجال واسعا للمفكرين لتطويرها ولذلك فهي لم تشخ وانما تتطور وقد طورها لينين وهي تفتح الطريق اليوم لتطويرها من قبل المفكرين المعاصرين وتقدم لهم الثورة العلمية التكنولوجية ، والتي تسير وفقا لقوانين الديالكتيك التي اكتشفها فلاسفة البشرية على مر التاريخ وطورها ماركس في نهجه المادي الديالكتيكي. وعبثاً حاول بعض العلماء والفلاسفة تجاوز هذا النهج، فنظرية ميكانيكا الكم تثبت اليوم صحة المادية الديالكتيكية باقرارها بأن كل انواع الطاقة هي ذات خاصية

ثنائية: موجية ومادية. وعلى الرغم من كل صعوبات تحقيق الحتمية العلمية والتاريخية نتيجة وجود مختلف انواع الصدف غير المعروف اسبابها فان البحث المعمق والمتواصل وتطور وسائل البحث واساليبه كفيل بحلها ولابد من تحقيق حلم البشرية بالمجتمع الانساني الحقيقي المنسجم مع محيطه الحيوي. و لم يكن هذا مطلقاً نهاية المطاف بل بداية مرحلة جديدة من تاريخ البشرية حيث تقف امامها مهمات جديدة واهداف جديدة وحتمية تاريخية جديدة .

لقد تعجل الكثير من الماركسيين في التوصل الى عدم صحة النظرية الماركسية او الى انها شاخت لمجرد عدم التوصل الى الحتمية التاريخية بأسهل وأسرع الطرق، أي عدم فهم الحتمية التاريخية التي لا تتحقق مطلقاً عفوياً كالحتمية الطبيعية كما اكد ماركس بأن الحتمية التاريخية نتيجة فعل الانسان الواعي فضلاً عن الانحرافات الجدية التي اقترفت، عن النهج الماركسي، المادي الديالكتيكي الامر الذي ادى الى الجمود في النظرية وفي كشف اسرار بناء المجتمع الاشتراكي والوسائل والاساليب الجديدة الضرورية لتحقيقها اما اعداء الماركسية من الرأسماليين ومؤدلجيهم فانهم لم يكفوا يوماً عن اصدار آلاف الكتب والنظريات ويستغلون انهيار التجارب الاشتراكية على انه برهان على عدم وجود الحتمية التاريخية وعلى انه دليل انتصار الرأسمالية ودوامها وفي نفس الوقت يشددون من استغلال كل منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وثورة المعلومات في مهاجمة الماركسية ولاسيما في مرحلتها المتطورة: اللينينية ، والتي تقتضي التطور الآن بناء على تطور الواقع الاجتماعي الاقتصادي العالمي الذي فرضته الثورة العلمية التكنولوجية، وانتقال الرأسمالية من مرحلة الامبريالية الى مرحلة عولمة الرأسمال اعلى مراحل الرأسمالية حتى الان، وأشدها خطراً على البشرية . وكما قال اينشتاين في تعليقه على صدور الكتاب المائة المناهض لنظريته: "لو كانت نظريتي

خاطئة لكفى المعارضون كتاباً واحداً لدحظها" ولو كانت الماركسية اللينينية خاطئة او انتهى دورها لما كرست الامبريالية المليارات لمحاربتها ولما ضحى الرأسمال العالمي بالترليونات لمحاربتها اليوم.

لا يوجد في العلم نظرية خالدة، فكل النظريات تعيش فترة نمو تدريجي وتصل الى اوجها ثم تبدأ تعاني من انحسار قد يكون سريعاً. وكل خطوة عظيمة في تاريخ العلم تنشأ عن ازمة تمر بها نظرية سابقة ويحاول العلماء والمفكرون ان يجدوا مخرجاً من الصعوبات بالاستناد الى تفحص الافكار والنظريات القديمة لأنها رغم انتمائها الى الماضي هي الوسيلة الوحيدة للتوصل الى النظريات الجديدة وفهمها وتقدير مدى صحتها. فكما يقول اينشتاين: "إن توليد نظرية جديدة لا يشبه هدم كوخ في سبيل بناء ناطحة سحاب في مكانه، وانما يشبه ارتقاء جبل نشرف من سفحه على مناظر متجددة واكثر فاكثر اتساعاً، مما يتيح لنا كشف روابط غير متوقعة بين نقطة الانطلاق والمناطق العديدة التي حولها. لكن نقطة الانطلاق تبقى موجودة ويمكن ان نراها بالرغم من انها تبدو اصغر واقل شأناً، في المنظر الواسع الذي اصبحنا نشاهده بفضل التغلب على العقبات التي صادفناها اثناء الصعود وتبقى هناك مجالات ملائمة لتطبيق النظرية القديمة رغم تناقضها وسيادة النظرية الجديدة."

ان دخول الرأسمالية مرحلة عولمة الرأسمال ليست كافية لانتهاء دور الماركسية اللينينية، نظرية الطبقة العاملة واداتها لتحرير البشرية من الرأسمالية وكل جرائمها بحق البشرية فنحن لا نزال ضمن التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية للرأسمالية بل وفي اخطر مراحلها. وما نحتاجه هو تطوير الماركسية مع تطور مراحل الرأسمالية حتى تتمكن البشرية من القضاء على علاقات الانتاج الرأسمالية وبناء المجتمع اللاطبقي وعندئذ فقط لا تعود ضرورة لنظريات طبقية بل تنشأ ضرورات جديدة

وتستدعي نظريات جديدة يفرضها الواقع الجديد. ولكن هذا لا يعني عدم الضرورة المستمرة لتطوير الماركسية وفقاً لتطور الواقع الاجتماعي الاقتصادي النوعي. وكما جاء سابقا فان ماركس وضع الاسس النظرية للعملية التاريخية عموماً وصاغ استراتيج وتاكتيك الحركة الثورية وفقاً لمرحلة المنافسة الحرة للرأسمالية. وفرض تطور الرأسمالية وبلوغها مرحلة الامبريالية تطوير النظرية الماركسية على اسسها العامة ونهجها المادي الديالكتيكي ونهض لينين بهذه المهمة. والآن وقد بلغت الرأسمالية مرحلة عولمة الرأسمال لابد من تطويرها اكثر..

وهكذا تصبح الحتمية التاريخية ليس مبرراً للخمول الفكري والجمود العقائدي بل هدفا للنضال الواعي للشيوعيين لتطوير النظرية والنشاط الفكري والسياسي والاقتصادي، ليساعدوا بذلك العملية التاريخية الموضوعية ويغذوا السير نحو تحقيقها.

لقد صاغ ماركس وانجلس في البيان الشيوعي الذي صدر قبل 150 عاما نظرية الثورة البروليتارية لتحقيق الحتمية التاريخية واكد ماركس وانجلس بأن الثورة لايمكن ان تنتصر الا في ظل توفر شرطين اساسيين وهما النمو الهائل للقوى المنتجة والدرجة العالية لتطورها لأن انعدام ذلك لايعني الا الانتشار العام للفقر وقبل ذلك يكون من المحتم البدء بالنضال من اجل الحاجات الضرورية. والشرط الثاني هو تجمع البروليتارية وتكوينها طبقة ثورية. وقد حددا بناء على ذلك "ليست البروليتاريا عموما، بل البروليتاريا الحديثة التي خلقتها الثورة الصناعية الكبيرة، هي القوة الموضوعية، هي الطبقة الثورية التي تحقق التحول الشيوعي للمجتمع". ولذلك طرحا مسألة تنظيم العمال في طبقة ومن ثم في حزب سياسي . وأكدا الطابع الاممي لنضال البروليتاريا ورفعا شعار "يا عمال العالم اتحدوا". وفي المادة الثانية من البيان الشيوعي اكدا على ان الثورة هي السبيل الوحيد لإسقاط الطبقة السائدة وأشارا الى أن كل

طبقة تسعى للسيطرة وسيطرتها مشروطة بتحطيم مجمل الشكل الاجتماعي القديم ، بل والسيطرة عموما ولذلك يجب عليها قبل كل شيء ان تستولي على السلطة السياسية لنفسها. فطرحا فكرة دكتاتورية البروليتاريا والمهمة الاولى لها هو الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. وتحويلها الى ملكية اجتماعية. وتطور القوى المنتجة الى درجة عالية كافية هو وحده يجعل من الضروري، بل ومن الممكن القضاء على الملكية الخاصة وأن أساس الانتاج في المجتمع الشيوعي هو القوى المنتجة الجديدة كنتيجة لتطور الصناعة الكبيرة التي تمتلك طبيعة شاملة، طبيعة اجتماعية والقضاء على الملكية الخاصة يجر وراءه القضاء على الطبقات والتضاد بين المدينة والريف وبين العمل الفكري والعمل اليدوي. فالانتاج هو اساس وجود المجتمع وسيكون دائماً النوع الاساسي لنشاطهم الحياتي ولكن طبيعته ستتغير جذرياً وفي مقدمة ذلك الغاء العمل المأجور ويتحول العمل الى نشاط ذاتي، نشاط ببواعث داخلية تقود الى تطور الفرد من كل الجوانب، أي الغاء التغريب وينتهي التقسيم الطبقي للعمل، ويغدو النشاط الانساني متنوعاً ويصبح وعيه متطوراً ومتعدد الجوانب أيضاً، وتتطور الاخلاق ويختفي الضدان: الانانية ونكران الذات المتلازمان، الناجمان عن التناقض بين المصلحتين الخاصة والعامة المصاحبة لتقسيم العمل في المجمع الرأسمالي. وباختفاء الاساس المادي لوجودهما، تكون علاقة الفرد بالمجتمع قائمة على ان المجموعة فقط توجد لكل انسان الوسائل التي تمنحه امكانية التطور الشامل وبالتالي فان الحرية الشخصية ممكنة فقط في ظل المجموعة. وحتى رغبات الفرد تتغير بتغير العلاقات الاجتماعية وبالذات تلك الرغبات التي خلقتها علاقات الانتاج الرأسمالية بالوسائل الطبيعية. ومن الطبيعي أن ظهور حاجات جديدة سيكون حافزاً لتطور وسائل تلبيتها. وليس على حساب الآخرين (راجع مؤلف بغاتوريا، ملامح المستقبل ، انجلس

والمجتمع الشيوعي صص63-92). وعلى اساس قوانين الديالكتيك في نفي النفي فان قضاء البروليتاريا على البرجوازية يؤدي حتما الى زوال البروليتاريا واضمحلال سلطتها.

ويصف المجلس مسيرة هذه الثورة قائلاً: "ستكون هذه الثورة قبل كل شيء نظاماً ديموقراطياً، دولة ديموقراطية تصبح البروليتاريا مسيطرة سياسيا "

واكد ماركس على ان الثورة الاشتراكية لايمكن ان تنتصر في بلد واحد، بل في مجموعة من البلدان الرأسمالية المتطورة ، أي على الاغلب في انكلترا وامريكا وفرنسا والمانيا. فالصناعة الكبيرة في ايجادها السوق العالمية، قد ربطت كل شعوب الكرة الارضية بعضها ببعض، وخاصة الشعوب المتمدنة بحيث اصبح كل واحد منها مرتبط بما يحدث للآخر، وبالاضافة الى ذلك قد ساوت التطور الاجتماعي فيها ، بحيث اصبحت البروليتاريا والبرجوازية في كل مكان طبقتين حاسمتين في المجتمع والصراع بينهما هو الصراع الرئيس في هذا العصر. وفي كل بلد من هذه البلدان سيسرع تطور الثورة او يبطئ على قدر ما تكون الصناعة اكثر تطوراً في هذا البلد او ذاك، ولذلك ستحقق هذه الثورة في البلد الاكثر تطوراً أسهل وأسرع، وستؤثر بدورها في سائر بلدان العالم وتسارع سيرها السابق للتطور ويصبح مسرحها العالم كله.. اما انتصارها في أي بلد منفرد فسيقضى عليها نتيجة تأثير البلدان الاخرى التي لم تصبح شيوعية ولا يعتبر نجاح الثورة نهائياً. وطور ماركس هذا الاستنتاج فيما بعد مؤكداً أن الثورة الشيوعية ستصبح ثورة عالمية ولكن هذا لايعني انها ستحدث في وقت واحد. وكان ذلك من المنطلق العلمي بان المجتمع الجديد يجب ان يبنى على الاسس الاكثر تطوراً في قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وما ينشأ عن ذلك من تطور في البنى

الفوقية يوفر الامكانية لتحقيق الثورة مثل الديموقراطيـة فـلا يمكـن تحقيـق الثورة الاشتراكية بدون الديموقراطية البرجوازية..

لم يتجاهل لينين هذه الحقـائق العلميـة ولكنـه طورهـا وفقـا لتطـور الواقـع الاقتصـادي الاجتمـاعي في العـالم ودخـول الرأسماليـة مرحلـة الامبريالية وبعد ان اكتشف سماتهـا المميزة كـأعلى مرحلـة مـن مراحـل تطور الرأسمالية في ذلك الوقت، وشرحها بشكل واضح في مؤلفه القيـم "الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية" مطوراً الاقتصاد السياسي الماركسـي، والتي لخصها بالنقاط الخمسة التالية:

1 ـ تمركز الانتاج والرأسمال تمركزاً بلـغ في تطـوره حـداً مـن العلـو ادى الى نشـوء الاحتكـارات الـتي تلعـب الـدور الفـاصل في الحيـاة الاقتصادية.

2 ـ اندماج الرأسمال البنكـي في الرأسمـال الصنـاعي ونشـوء الطغمـة المالية على اساس الرأسمال المالي هذا.

3 ـ تصدير الرأسمال، خلافـاً لتصدير البضـائع، يكتسـب اهميـة في منتهى الخطورة.

4 ـ تشكل اتحادات رأسماليين احتكارية عالمية تقتسم العالم.

5 ـ انتهى تقاسم الارض اقليمياً فيما بين كبريات الدول الرأسمالية.

واضاف ان اية اعادة لاقتسام العالم لاتتم الا عن طريق الحرب، بعد ان توصـل الى اكتشـاف قـانون التطـور غـير المتنـاظر للمراكـز الرأسمالية (راجع المختارات في 10 مجلدات المجلد"5" ص ص 424-425).

وبناء على هذه الاكتشافات طور نظريـة الثـورة الاشـتراكية واكـد على امكانية انتصارها في بلد واحد أولاً. وفي اضعف الحلقات الامبريالية واكد على ان انتصار الثورة في البلـدان الاضعـف تطـوراً أسـهل ولكـن بناء الاشتراكية فيها أصعب، في حين انتصار الثورة الاشتراكية في البلدان

العالية التطور أصعب وبناء الاشتراكية أسهل. وعلى اساس تصاعد لنضال التحرري لشعوب المستعمرات طور شعار ماركس ياعمال العالم اتحدوا الى شعار: "ياعمال العالم وشعوب المستعمرات اتحدوا". وبناء على تطور مهمات النضال من اجل تحقيق المهمة التاريخية للطبقة العاملة طور نظرية الحزب الطليعي. فكما اكد ماركس بأن تشكل الوعي الطبقي السياسي الذي لايبلغ تطوره الكامل الا خلال الثورة بالذات، مشروط ببدء هذا التطور قبل الثورة. والطبقة العاملة لا تتشكل كطبقة الا عبر النضال ، أي انطلاقاً من حد ادنى من الوعي الطبقي. . فتشكل الطبقة العاملة ذاته سيرورة تاريخية. وفي مؤلفه "ما العمل" طور لينين هذه الاسس النظرية فاكد ان البروليتاريا لاتستطيع بلوغ وعي كلي للواقع الرأسمالي بما في ذلك واقعها الخاص، الا عبر ممارسة اجتماعية شمولية، أي عبر ممارسة سياسية، وهذا يعني، لايبلغ هذا الوعي الطبقي الا الاقلية المستعدة لمتابعة النشاط السياسي والقادرة عليه، حتى في فترات تراجع الحركة الجماهيرية. وحتى في مراحل تطور الايديولوجيا البرجوازية وتعاظم تأثيرها داخل الطبقة العاملة، محددا بذلك الاساس المادي لضرورة حزب الطليعة. وطور لينين نظرية دكتاتورية البروليتاريا. واستطاع قيادة ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى والبدء في بناء اول دولة اشتراكية في العالم، لعبت دوراً هاماً في تاريخ البشرية ودشنت انتقال الاشتراكية من حلم البشرية الاعظم الى امكانية حقيقية، واصبح مسرحها عالمياً، كما تنبأ ماركس. وتحولت الى منظومة اشتراكية واسندت حركة الطبقة العاملة في جميع انحاء العالم وحركة التحرر الوطني العالمية، ولكن صعوبة بناء الاشتراكية في بلد متخلف كروسيا في ذلك الحين،كما اشار لينين فضلاً عن التخلي عن النهج الماركسي من قبل القيادات التالية في التعامل مع النظرية والممارسة ولاسيما في الاسس التي يقوم عليها بناء الاشتراكية وهي الانتاجية الاعلى والديموقراطية

الاوسع، أدت الى انهيار هذه التجارب، التي كان لينين يتوقع نجاحها وتطورها لتشكل السند والنموذج لكل البلدان فتكون الاساس لنهاية الرأسمالية التي بنى على اساسها نظريته: "الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية وعشية الثورة الاشتراكية".

واعطى انهيار هذه التجارب الاشتراكية وانطلاق الثورة العلمية التكنولوجية دفعا للعلاقات الرأسمالية لبلوغ مرحلة اعلى من مرحلة الامبريالية مرحلة "عولمة الرأسمال" التي حاولنا مع المئات من مفكري العالم الكشف عن اهم سماتها المميزة في الفصل الاول من هذا الكتاب والتي تفرض تطوير نظرية الثورة الاشتراكية وسبل واساليب تحقيقها بناء على تطور الواقع الاجتماعي الاقتصادي العالمي، بالاستفادة من الثورة العلمية التكنولوجية، بل وتطوير الكثير من المفاهيم والشعارات .

لقد فرضت عولمة الرأسمال تطوير شعار ماكس "ياعمال العالم اتحدوا" وشعار لينين "يا عمال العالم وشعوب المستعمرات اتحدوا" الى شعار" ايتها البشرية اتحدي" و"الاممية البروليتارية" الى "العولمة الانسانية"، ووسعت الثورة العلمية التكنولوجية القاعدة الاجتماعية للطبقة العاملة لتضم شغيلة الفكر، ولم يعد مفهوم "البروليتاريا" ينطبق على معظم شغيلة العالم وبالتالي يفترض تطوير مفهوم "دكتاتورية البروليتاريا" .كما تفرض تطوير نظرية الحزب الطليعي والتنظيم النقابي وتطوير دور المنظمات الديموقراطية الوطنية والعالمية، ودور الدولة والمؤسسات الدولية. فكما جاء في بحث للمفكرين: مايكل بايرز الاستاذ المشارك في القانون في جامعتي اكسفورد وكارولينا الشمالية، وسايمون جيستر الاكاديمي في جامعة اكسفورد، الذي نشر في مجلة الثقافة الجديدة في العدد 289 لسنة 1999:" ان عولمة الرأسمال دفعت بالتناقضات الاجتماعية على الصعيد العالمي الى الصدارة، من خلال الكشف عن استخدام الديون وسعر الصرف والنسبة المئوية كوسائل لاعادة توزيع

الثروة والسلطة، وكأدوات لاخضاع العاملين وافقارهم. ان تنامي الوعي بأساليب الرأسمال العالمي في صياغـة واستغلال قواعد السوق كوسيلة للهيمنة الطبقية يتجلى في حملات الاحتجاج ضد صندوق النقـد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العامة للتجارة ومشروع الاتفاقيـة متعـددة الاطراف ولاسيما بعد الازمة الكارثية التي تعرضـت لها منطقة جنوبي شرقي آسيا والحلول التي قدمتها هذه المنظمـات الرأسمالية الدوليـة، التي زادت من معاناة الجماهير واعادت توزيع الثروة والسلطة لمصلحة اثريـاء العالم ولاسيما الامريكان. وأصبح الواعون يدركون بان الحلـول تكمن في البحـث عنها خـارج البنى الاساسية للراسمالية، أي في التحـرر من الاسس التي تقوم عليها الرأسمالية ولاسيما الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واستغلال العمـل المأجور، أي في النضـال مـن اجـل تحقيـق الحتميـة التاريخية، حتمية زوال علاقات الانتاج الرأسمالية وبناء المجتمع الخـالي من الاستغلال ومن الطبقات، المجتمع الانساني الحق.

- 2 -

الثورة العلمية التكنولوجية والعولمة الانسانية

تفرض الحتمية التاريخية في مرحلة عولمة الرأسمال لكي تكون آخر مراحل الرأسمالية تطور الوعي البشري الى المستوى الذي يمكن البشرية من فهم ضرورات العملية التاريخية للانتقال الى حرية الاختيار. فالانسان أرقى المخلوقات لأنه الوحيد الذي له القدرة على الاختيار. فقد كدست البشرية عبر تاريخها العديد من التجارب وطورت من خلالها وعيها في مواجهة هجوم جبار للايديولوجيا البرجوازية التي اصبحت في عصرنا، عصر الثورة العلمية التكنولوجية وثورة المعلومات، تضاهي اخطر اسلحة الدمار الشامل. ولكن الثورة العلمية التكنولوجية وثورة المعلومات هذه في نفس الوقت خلقت الاساس المادي أيضاً لتطوير عولمة انسانية تستطيع ان تواجه كل جبروت الاجهزة الايديولوجية الرأسمالية من خلال نشر الوعي على الصعيد العالمي بواسطة نفس الاجهزة التي لم يعد لكل اجهزة الرأسمالية القسرية حجرها. فشاشات الانترنيت مفتوحة لجميع النظريات والآراء. ولا يمكن حجر او وقف تبادل الخبرات والتجارب ولا منع الندوات والنقاشات العلمية لتطوير النظرية والمستوى الثقافي والعلمي لعموم البشرية. صحيح ان ليس بمقدور سوى 1٪ من البشرية امتلاك جهاز كومبيوتر والدخول الى الانترنيت ولكن ركض الرأسمالية وراء الارباح يدفعها الى التطوير الأبعد لهذه الاجهزة والتقليل

من تكاليف انتاجها وفي نفس الوقت تسهيل تسويقها، الامر الذي يوسع من امكانية فئات أوسع فأوسع الاستفادة منها.

ان تحقيق الحتمية التاريخية تفرض ليس فقط استمرار الصراع الطبقي والكفاح السياسي والاقتصادي والفكري، بل وتطويره طالما بقيت علاقات الانتاج الرأسمالية قائمة. وفي مرحلة عولمة الرأسمال يكتسب هذا الصراع الطابع العالمي بين البشرية عموماً والرأسمال وفي مقدمة ذلك الكفاح الفكري من اجل حله في جميع ميادينه، الطابع العالمي.

- 3 -

عولمة الكفاح الفكري

يحتل الكفـاح الفكـري في هـذه المرحلـة مـن تـارخ البشـرية مركـز الصـدارة بعـد ان حققـت الثـورة العلميـة التكنولوجيـة بتطويرهـا لقـوى الانتاج الانتاجية العالية جداً التي تمكن البشرية مـن التحـرر مـن الحاجـة، فقد خلقت الاساس المادي للتحرر من علاقات الانتاج الرأسمالية وتحقيـق شعار ماركس "من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته".. و لم تعـد العلاقات الرأسمالية تستمد أسباب بقائها مـن حيويتهـا وقدرتهـا علـى خدمة البشرية التي كما أثبتنا سابقاً، فقد استنفذتها و لم تعـد الا خطـراً داهماً على البشرية والطبيعة، وإنمـا تستمد قوتهـا مـن قـوة العـادة لـدى البشـر ومـن تأثـير الهيمنـة الايديولوجيـة علـى عقولهـم ومسـخها سايكولوجيتهم. ولمواجهة ذلك تبقى الحاجة الماسة للحزب الطليعي بـل تزداد في هذه المرحلة من تطور البشرية عموماً وتطور كـل شعب علـى حدة.. ولكـن سمات هـذا الحـزب يجـب ان تتطـور، فعلـى الرغـم مـن ضرورة حفاظه على طابعه الطبقي الا ان عليه ان يستوعب تطور الطبقـة العاملة وشمولها شغيلة اليد والفكـر. ورغـم احتفاظـه بالهويـة الفكريـة لـه وهي الماركسية الا انه يجب ان يستوعب تطورها ويعمل علـى تطويرهـا وفقا لتطور الواقع الاجتماعي الاقتصادي الوطني والعالمي. وعليـه الدمـج

الديالكتيكي بين طابعه الوطني والعالمي. ولاشك بان الثورة العلمية التكنولوجية وثورة المعلومات تحدث ثورة في اساليب ووسائل التنظيم وفي مفهوم المركزية الديموقراطية وفي التعبئة الجماهيرية والنشاط الثوري على الصعيد الوطني والعالمي.

ان عولمة الكفاح الفكري التي تتيحها الثورة العلمية التكنولوجية تمكن الحزب الطليعي من تحقيق عولمة الكفاح الفكري باستخدام أحدث منجزاتها وتعميم آخر التطورات في مجال النظرية الماركسية بوسائل الاعلام المتيسرة للجماهير والتي احدثت الثورة العلمية التكنولوجية ثورة في مجالاتها أيضاً، آخذاً بنظر الاعتبار عدم تمكن اكثر من 1٪ من البشر الحصول على هذه التكنولوجيا عموماً، وأقل من ذلك بكثير في الاطراف، فضلاً عن كيفية استعمالها والاستفادة منها...ويتطلب العصر التفاعل مع كل تطور إضافة الى تعميم الكفاح ضد جميع النظريات الاقتصادية والاجتماعية المضللة التي تبثها اجهزة الاعلام الرأسمالية الجبارة وملايين الاصدارات، والمساهمة الفعالة في الاجتماعات والندوات المباشرة وعبر الانترنيت في جميع هذه المجالات. وهذا يتطلب من الحزب الطليعي ان يضم ولاسيما في قيادته اناساً متطورين علمياً وتكنولوجياً، مع الوعي الثوري والاستعداد للتضحية بكل شيء من اجل تحرير شعوبهم وتحرير البشرية.

ومواجهة وسائل الاعلام الرأسمالية الجبارة في استخدام الفن بجميع فروعه كأداة لنشر أفكارها وتشويه السايكولوجيا الانسانية وإنتاج مختلف النظريات الاجتماعية والسياسية وحتى الطبية والكونية، الامر الذي يتطلب خلق اعلام انساني عالمي تستطيع الحركات الثورية بتظافر جهودها ان تحققه من خلال الاستخدام المبدع والفعال لمنجزات الثورة العلمية التكنولوجية للانتصار عليها.

- 4 -

عولمة الكفاح الاقتصادي

يتسبب المستوى العالي للانتاجية في ظل الرأسمالية في احـداث نسبة عالية جداً من البطالة والفقر في كل العـالم، فالتكنولوجيـا الحديثة تنتج انظمة متقدمة تمكن من تسريح العمـال واغـلاق المصـانع بسـهولة ودون إضرار بالرأسمال. فهي تمكـن الشـركات متعـددة الجنسـية مـن ان تملـك المصانع في عـدة اقطـار مـن العـالم ومـع غـروب الشـمس في احـد هـذه الاقطار يضغط على زر بدء الوردية الثانية في القطر الآخر وعندما تغرب الشمس في هذا البلد يبدأ العمل في بلد ثالث ايذاناً ببـدء الوردية الثالثة. وإذا ما اضرب عمال احد هذه المصانع او تعـرض لأي مضايقـات اغلـق هذا المصنـع وتضـاعف الانتـاج في المصـانع الاخـرى فيفشـل الاضـراب ويعاقب العمال المضربـون بفقدانهـم لعملهـم فـلا يعـود العمـال لسـلاح الاضراب، الامر الذي يفرض تطويـر اسـاليب ووسـائل كفـاح الشـغيلة وعولمتهـا في مواجهـة عولمـة الرأسمـال. ويتطلـب تطويـر وعـي الشـغيلة وادراكهم لوحدة مصالحهم وانضمامهم الى جبهـة المعـارضين للرأسماليـة كنظام اجتماعي، فالثورة العلمية التكنولوجية تمد الشغيلة بكـل الوسـائل والامكانات لتحقيق ذلك وهذا يتطلب من الاحزاب الشيوعية والعماليـة تطوير اساليب ووسائل كفاحها من اجـل حشـد اوسـع الجماهـير ضـد البربريـة الرأسماليـة في اعلـى مراحلهـا وأشـدها خطـراً علـى البشـرية، واستخدام مـا تقدمـه الثـورة العلميـة التكنولوجيـة مـن امكانـات لعولمـة

كفاحها وتبادل الخبر والتجارب فيما بينها وتنسيق نضالاتها والمساعدة في عولمة كفاح المنظمات الديموقراطية والانسانية ولا سيما منظمات الشغيلة . فالنقابات العمالية التي نشأت وتطورت مع نشوء وتطور الحركة العمالية وكانت مدرستها الاولى لا تزال لها دورها في الكفاح ضد الاستغلال الرأسمالي ولكن تتطلب، مع تطور الرأسمالية وبلوغها مرحلة العولمة، عولمتها أي الربط بين تكوينها على اساس وطني وعلى أساس عالمي، وذلك بأن تضم النقابة الخاصة بمصنع معين في بلد معين عمال فروع ذلك المصنع في بلدان اخرى لمواجهة اساليب عولمة الرأسمال في قمع نضالاتهم الاقتصادية بما فيها أرقاها الاضراب. وتستخدم الرأسمالية العمال العاطلين كقوة احتياطية تضغط بهم على العمال العاملين لتخفيض اجورهم والتشديد من استغلالهم كما تستغل الآلاف منهم في تكوين عصابات الجريمة المنظمة وفرق المرتزقة المسلحة وتزج بهم في معاركها ضد العمال وضد الشعوب. ولسحب هذه الامكانية وانقاذ العمال العاطلين من هذا المصير يجب العمل على تشكيل نقابات عمالية للعمال العاطلين وتوجيه نضالهم وتنسيقه مع نقابات العمال العاملين من اجل تقليل ساعات يوم العمل دون تخفيض الاجور كوسيلة رئيسية لمكافحة البطالة.

وتتطلب عولمة الكفاح الاقتصادي عولمة الكفاح ضد برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتكييف الاقتصادي التي يعمل الرأسمال العالمي من خلالها للهيمنة على اقتصاديات البلدان الفقيرة والتحكم بتطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وتصعيد النضال الوطني ضد الخصخصة، أداة الرأسمال العالمي للهيمنة على الاقتصاد الوطني، والدفاع عن قطاع الدولة والقطاع الوطني الخاص والمختلط. كما تتطلب عولمة النضال من أجل إلغاء الديون على البلدان الفقيرة التي استنزفت كل امكانيات هذه الدول وحطمت اقتصادياتها،

والنضال دون السماح للدولة الوطنية باللجوء الى الاستدانة لاغراض شراء السلاح وتدعيم اجهزة القمع الاخرى. وعولمة الكفاح ضد اتفاقية التجارة الحرة التي لم تكن حرة الا للمراكز الرأسمالية الكبرى، بل للقطب الاكبر الولايات المتحدة ولمصلحتها، والنضال ضد تنفيذ اجراءات منظمة التجارة الحرة لمعاقبة الدول الفقيرة التي تحمي منتجاتها من المزاحمة الخارجية. وعولمة الكفاح ضد اتفاقية حماية الاستثمار التي يراد بها اطلاق حرية الرأسمال العالمي بالتحكم في كل مجالات حياة البلدان التي يعمل فيها لآماد طويلة، والنضال من اجل توجيه الاستثمارات الاجنبية للمجالات الصناعية الهامة وليس حصر ذلك بالخدمات والمجالات التي تخدم مصالح الرأسمال الاجنبي، كما يتطلب الكفاح ضد اتفاقية حماية الملكية الفكرية التي لم تنص على حماية حقوق المبدعين من علماء وفنانين في جميع المجالات بل حقوق الرأسماليين الذين اشتروا منجزاتهم بابخس الاثمان واصبح لهم حق الملكية الفكرية وفقا لعلاقات الانتاج الرأسمالية وذلك بهدف جني الارباح الطائلة من وراء استخدامها او بيع حق استخدامها بأسعار باهضة او حتى قبرها وحرمان البشرية من التمتع بها على نطاق واسع او تأخير ذلك على الاقل. والنضال من اجل حماية حقوق منتجي المنجزات العلمية والفنية والتكنولوجية والادبية، من علماء وفنيين وشعراء وكتاب وفنانين، وعدم تغريب انجازاتهم عنهم وضياعها، لتصبح اداة بيد الرأسمال ضد البشرية، بل لتصبح اداة لاسعاد البشرية ورفاهها.

يجب النضال الفعال ضد استخدام الحصار الاقتصادي لمعاقبة الدول الخارجة عن الاجماع الدولي لأنه من أخطر اسلحة الابادة الجماعية للشعوب وليس للانظمة الخارجة عن الاجماع الدولي. ففضلاً عن انه يعطل الحياة الاقتصادية ومستقبل الشعوب واجيالها القادمة، يخدم الانظمة الدكتاتورية ويساعد على استمرارها ولذلك يجب العمل على

تحديه ومساعدة الشعوب المبتلية به وبالانظمة الخارجة عن الاجماع الدولي.

وعموما يجب عولمة النضال من اجل علاقات اقتصادية عالمية عادلة تتيح لجميع شعوب العالم التمتع بحرية اختيار طريق تطورها والتمتع بخيراتها من جهة، ومن حرية استخدام منجزات الثورة العلمية التكنولوجية بدون حدود او قيود لضمان تناسق التطور الحضاري على الصعيد العالمي، الذي لايتم الا بالقضاء على علاقات الانتاج الراسمالية وإقامة علاقات الانتاج الاشتراكية فالشيوعية من جهة أخرى.

- 5 -

عولمة الكفاح السياسي

كدست البشرية تجارب غزيرة في هذا الميدان الهام واستطاعت تحسين اوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال هذا الكفاح الذي تطور مع تطور وعيها الثوري. وادركت ان الثورة فقط يمكنها ان تنقل علاقات الانتاج من مرحلة الى اخرى. فالثورة كما يقول ماركس هي قاطرة التاريخ. ولكنها تتطلب الاعداد الكافي والتهيئة الجماهيرية، فالثورة لايمكن ان يصنعها فرد او حزب سياسي او طبقة مهما اوتوا من قوة وجبروت، من نظرية وتنظيم. الثورة فعل جماهيري عام ينطلق عفوياً وبقوة جبارة تحت تأثير الارهاب الدموي والضغط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تمارسه الطبقة الزائلة لضمان بقائها او على الاقل تأجيل زوالها، في الحالة التي اطلق عليها لينين الوضع الثوري، أي عندما لاتستطيع الجماهير ان تعيش بالاسلوب السابق ولا تستطيع السلطة ان تحكم بالاسلوب السابق. ان هذا ما يمكن وصفه بالنسبة الى الثورات الاجتماعية السابقة التي جاءت جميعها لتنقل البشرية من نظام طبقي متخلف الى نظام طبقي ارقى، عدا ثورة اكتوبر الاشتراكية، التي حدثت في مراحل ما قبل الرأسمالية. فكيف بالثورة الاشتراكية في مرحلة عولمة الرأسمال، والثورة العلمية التكنولوجية التي جهزت الرأسمالية بأفظع اسلحة الابادة والتدمير الشامل وبأمضى الاسلحة الايديولوجية وأرقى وسائل الدعاية والاعلام التي مكنتها من عولمة الحروب وعولمة الارهاب والجريمة

المنظمة، وعولمة كل الوسائل والسبل لبقاء سيادتها على العالم وتسخيره لخدمتها وان ادى ذلك الى افناء البشرية وتخريب الطبيعة؟.

ولذلك يرى الكثير من المفكرين بما فيهم الكثير من الماركسيين استحالة قيام الثورة في عصرنا، ويقدمون مختلف النظريات الاصلاحية، في الوقت الذي نشهد انتفاضات شعبية جبارة في مختلف بلدان العالم بما فيها بعض الولايات الامريكية، كانتفاضة الزنوج في لوس انجلوس عام 1996والانتفاضات الشعبية في العراق واندونيسيا والمكسيك وغيرها من البلدان. ان هذه الانتفاضات ما هي الا ثورات لم تستكمل شروط نجاحها داخلياً وعالمياً، وأغلبها يحدث بدون قيادة سياسية واعية لاسيما بعد انهيار التجارب الاشتراكية الاولى واصابة الحركة الشيوعية العالمية بالترهل من جهة وبخيبة الامل وما اثارت من بلبلة فكرية استغلتها الرأسمالية لتصوير هذا الانهيار بأنه إنهيار لمصداقية الماركسية ولجميع الخبرة الثورية التي تكدست لدى البشرية. كما تؤكد هذه الانتفاضات في نفس الوقت، بأن الثورة لا تصنعها الاحزاب السياسية مهما بلغت من التقدم النظري والتنظيمي والعمق الجماهيري والعالمي، ولكن هذه الاحزاب يمكن ان تعجل وتسهل انتصار الثورة او على الاقل تساعد الشعب المنتفض على تلخيص تجربته واسباب فشل انتفاضته فتعمق وعيه وتوسع تأثير نشاطه الثوري على العملية الثورية العالمية.

كما خبرت البشرية اشكالاً متعددة من الكفاح أبسط من الثورة وأثبتت جدارتها في تهيئة الشعوب لها، بدءا من تقديم عرائض الاحتجاج والمطالب البسيطة الى الكفاح المسلح وهي تحتاجها جميعاً اليوم، ولكل منها ظروفه وتأثيره ويمكن الجمع بين اكثر من نوع منها رغم كل التطور في اساليب سلطة الرأسمال العالمي بدوله ومؤسساته. ولكن المطلوب تطوير هذه الاساليب والوسائل . وكما جهزت الثورة العلمية التكنولوجية الرأسمالية بكل تلك الاسلحة الفتاكة فقد جهزت

البشرية بامكانية ابطال كل تلك الاسلحة ولا يتحقق ذلك الا بتلاحم شغيلة اليد والفكر . فالعلماء لوحدهم يمكنهم من تعطيل كل اسلحة الدمار الشامل التي تستخدمها المراكز الرأسمالية ولاسيما الولايات المتحدة لقمع انتفاضات الشعوب. ولاشك بأن كل عملية قمع وحشية توجهها هذه المراكز لانتفاضات الشعوب تصيب العلماء الذين اخترعوا هذه الاسلحة او الذين يستعملونها من مهندسين وتكنيكيين بملابس ضباط وجنود، بهزة وجدانية تتحول الى وعي ثوري يدفعهم الى العمل الثوري مهما اغدقت هذه المراكز عليهم من منافع لتعزلهم عن البشرية وتميزهم ، فضلاً عن امكانية اصابتهم بنفس الاسلحة التي يستعملونها كما حدث في حرب الخليج الثانية. فالانتفاضات المحلية رغم كل التضحيات التي تقدمها شعوبها تسهم في توعية البشرية عموماً والعلماء خصوصا وتعزز التلاحم بين شغيلة اليد والفكر، القوى المنتجة والحية من المجتمع البشري والقوى المحركة للتاريخ.

نعم ان المهمة اصعب وتتطلب وعياً ثورياً اعمق لايمكن ان يتكون الا من خلال النضال الثوري المتعدد الاشكال والوسائل، ليس للجماهير الوطنية فحسب بل لجماهير البشرية، من خلال ليس الاحزاب السياسية الوطنية فحسب بل والاحزاب السياسية في جميع انحاء العالم أي من خلال عولمة التضامن العالمي. وليس من خلال المنظمات الديموقراطية الوطنية، فقط، وانما من خلال المنظمات الديموقراطية العالمية والعمل على تشجيع جميع اشكال التنظيم الانساني وفي مقدمة ذلك المنظمات النسوية والنقابات بما فيها نقابات العمال العاطلين والمنظمات الطلابية والشبابية ومنظمات حقوق الانسان وحماية البيئة وتطوير اشكال واساليب كفاحها وفرض حقها في ممارستها للديموقراطية السياسية لتطوير جهاز الدولة والاجهزة الدولية التي تشكلت وتطورت من خلال الصراع بين العمل والرأسمال. والعمل على تشكيل وتطوير مختلف مجموعات الضغط غير

الحكومية وفرض انتخاب مندوبي الدول الى الهيئات الدولية من قبل الشعوب وليس الحكومات. واستخدام الانترنيت لتنسيق النشاطات البشرية العامة لتعزيز زخم نشاطها وفرض مطالبها.

ويفرض ذلك استمرار وجود وتطور الاحزاب الشيوعية وحركتها العالمية لانها عنصر توحيد القوى الثورية على الصعيد الوطني والعالمي بغض النظر عن العرق اوالقومية او الدين ولانها القوة السياسية الوحيدة التي تربط بين الاهداف الآنية الوطنية والعالمية باهداف البشرية وحلمها ببناء عالم عادل بدون تمايز طبقي اوعرقي او ديني عالم خال من الاستغلال والاستعباد. لأن أي تجاهل للترابط بين الاهداف الآنية والاهداف البعيدة يعرض الحركة للانحراف والضياع. فوضوح الأفق يشكل المؤشر على طريق تطور النضال لبلوغ الهدف ولذلك يجب ان تكون الاحزاب الشيوعية العمود الفقري لكل هذه المنظمات والداينمو المحرك لمعظم هذه النشاطات وضمان استمراريتها وتصاعدها وصولاً الى الثورة التي ستحدث في بلد واحد او عدة بلدان باسلوب عنفي او غير عنفي وفقاً للظروف وفي مقدمتها درجة مقاومة الرأسمالية للتحول الثوري. ولا بد ان تتطور وتشمل العالم. ولايمكن تحقيق ذلك الا من خلال تطوير النظرية الماركسية، النظرية العلمية الثورية ، نظرية الثورة الاشتراكية وتحرر البشرية من الرأسمالية وتطوير برامجها واسلوب عملها واشكال التنظيم وفقاً لتطور الظروف ووفقاً للامكانيات التي تتيحها الثورة العلمية التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات، لتحقيق الثورة والاستفادة من كل التجارب الاشتراكية السابقة بسلبياتها وايجابياتها لبناء علاقات الانتاج الاشتراكية والشيوعية واقامة المجتمع الشيوعي .

سعاد خيري

1999/11/7

المصادر

1- كتاب ماركس "الرأسمال" الجزء الاول والثالث.
2- كتاب ماركس وانجلس "البيان الشيوعي"
3- كتاب لينين "الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية"
4- كتاب سمير امين "ما بعد الرأسمالية".
5- كتاب سمير امين "امبراطورية الفوضى".
6- كتاب سمير امين "بعض قضايا للمستقبل"
7- كتاب رافي باترا "الانفجار الاقتصادي الكبير في التسعينات" ترجمة عدنان شومان.
8- كتاب ابراهيم فتحي "الماركسية وأزمة المنهج"
9- كتاب فشيفولد فولتشيف وميخال فاشيلوفسكي "المعسكر الاشتراكي، الازمات والسقوط، نظرة ماركسية من الداخل"
10- كتاب بغاتوريا "ملامح المستقبل، انجلس والمجتمع الشيوعي"
11- كتاب فولكوف "الانسان والثورة العلمية التكنيكية"
12- كتاب كمال مجيد "العولمة والديموقراطية"

13- Globalism in Question- Paul Hirst and Grahame Thompson

14- The Work of Nation-Robert B : Reich

15- مجلة الحزب الشيوعي العراقي 'الثقافة الجديدة' الاعداد 269، 282 ، 284، 285، 286، 288، 289

16- مجلة الحزب الشيوعي السوري 'الطليعة' الاعداد 2 لسنة 1996، العدد 32-الاول لسنة 1999 العدد 34-الثالث لسنة 1999 .

17- مجلة "النهج" الاعداد 16، 17، 18.

18- اعداد من جريدة الحزب الشيوعي السوري "نضال الشعب"

19- اعداد من جريدة Economist اللندنية.

20- اعداد من مجلة Foreign Affiers الامريكية

المحتويات

هذا الكتاب

الكتاب قراءة ماركسية في الاقتصاد السياسي المعاصر ومتابعة منهجية لتطور الرأسمالية حتى مرحلتها الحالية "عولمة الرأسمال" اخطر مراحل الرأسمالية على البشرية.

وانطلاقا من المنهج المادي الديالكتيكي، يدرس العولمة كوحدة وصراع بين النقيضين "عولمة الرأسمال" و "العولمة الانسانية" ويرى ان مصير البشرية يتوقف على مصير هذا الصراع الذي يؤدي الى انتصار البشرية او فنائها لأن الحتمية التاريخية لا تتحقق مطلقا عفويا، وانما من خلال تعزيز وتطوير العولمة الانسانية، عولمة الكفاح والتضامن بين البشر . فنقض النقيض في هذه المرحلة من تطور المجتمع تعني زوال علاقات الانتاج الرأسمالية وزوال كل اشكال الصراع بين البشر ، وبناء المجتمع الانساني الحقيقي واستمرار وتصاعد الكفاح من اجل الارفه والاسعد والاجمل والارقى لعموم البشر .

د. سعاد خيري

